

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الخامس والأربعون — العدد الثالث — سبتمبر ٢٠٠٨

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

قواعد النشر

١ – المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .

٢ – تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .

٣ – تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل المجلة بحوثا ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .

٤ – يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخصان : أحدهما باللغة التى كتب بها المقال ، والثانى بلغة أخرى فى حوالى صفحة .

٥ – يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال .

٦ – تقوم المجلة أيضا بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثا ، وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

سعر العدد والاشتراكات السنوية

ثمن العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكيا .

قيمة الاشتراك السنوى (شاملة البريد) فى داخل مصر ٢٠ جنيها ، وخارج مصر ٤٠ دولارا

المراسلات

ترسل جميع المراسلات على العنوان التالى :

رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية .

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،

بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

أولا : بحوث ودراسات

ثانيا : رسائل جامعية

ثالثا : مؤتمرات

رابعا : عرض كتاب

المجلد الخامس والأربعون العدد الثالث سبتمبر ٢٠٠٨

الأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم **

الأبعاد وآليات المواجهة

نادية حليم *

تقدم هذه الدراسة شرحاً لمجمل الجوانب وأبعاد ظاهرة الأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم (الأطفال وأسرهم ، والمؤسسات العاملة معهم ، والقوانين التى تحكمهم) ، وذلك وصولا إلى فهم واضح وتشخيص سليم للظاهرة محل الدراسة ، وأساليب التعامل معها . وانتهت الدراسة إلى وضع إطار كامل لمنهجيات مقترحة للتدخل .

تقديم

تحتل ظاهرة الأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم اهتماما كبيرا فى الوقت الحالى ، رغم أن حجم الظاهرة ليس معلوم على وجه الدقة حتى الآن . فهى ظاهرة متحركة من جانب ، وتعريفها غير محدد من جانب آخر . وهذا ما يجعل الوقوف على حجمها يشكل صعوبة ما .

وترتبط هذه الظاهرة بمظاهر خلل فى البنية الاجتماعية ، وخلل فى وظائف مؤسسات التنشئة ، وسياق اجتماعى اقتصادى يفرز مظاهر حرمان مختلفة لفئات متباينة من السكان . واستمرار أوجه الخلل سيؤدى إلى إفراز المزيد من الأطفال المحرومين من التعليم ، الذين يرثون الفقر ، ويعانون مخاطر الطريق ،

* أستاذ علم الاجتماع ومنسق برنامج بحوث المرأة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

** أجريت هذه الدراسة بتكليف من الأستاذ الدكتور وزير التضامن الاجتماعى وبالتعاون مع رابطة المرأة العربية .

ويتعرضون لكافة أشكال الاستغلال ، والأمراض العضوية والنفسية والإدمان . وتتداخل ظاهرة أطفال الشوارع مع عمالة الأطفال ، والتعاطى وإدمان المخدرات والاتجار فيها ، والتسرب الدراسى ، وانخفاض مستوى المعيشة ، وارتفاع معدلات البطالة ، وانتشار العشوائيات ، والتفكك الأسرى ، وتدهور نظام التعليم ، ومحدودية شبكة الأمان الاجتماعى .

ملامح عامة للظاهرة

رغم تباين وجهات النظر حول أسباب ظاهرة أطفال الشوارع ، فإن ما لا يدعو إلى الشك أن استمرار السياق الاجتماعى الاقتصادى فى إفراز مظاهر الحرمان المختلفة سيجعل الأسرة الفقيرة عامل طرد للأطفال إلى الشارع . ومن أبرز الظواهر اللصيقة بما يفرزة السياق الاجتماعى من مظاهر حرمان ، حرمان الطفل من التعليم والدفع به إلى سوق العمل ؛ وهو ما يساعد على إدامة الفقر عبر الأجيال . وتؤثر مشقة العمل وصعوبته فى قدرة الأطفال على التكيف ، كما تؤثر فى الصحة النفسية والبدنية للطفل ، وتكون النتيجة الطبيعية هى الهروب من الأسرة التى دفعته إلى العمل ، والهروب من العمل وصاحبه الذى لم يرحم طفولته .

ويوجد الأطفال الذين يتخدون من الشارع مأوى لهم بالمناطق الحضرية والمدن أكثر من الريف . ويقع أغلبهم فى فئة السن ٩ – ١٤ سنة ، بينما تقل أعداد من هم أقل من ٩ سنوات ، وتقل – أيضا – بين من هم فى فئات السن أكثر من ١٥ سنة . وهم عادة مايتجمعون فى محطات السكك الحديدية والمترو ، ومحطات الأتوبيس ، والمزارات الدينية ، وساحات المساجد ، والحدائق العامة ، والميادين ، ومناطق البيع والشراء والأحياء التجارية ، وبجوار المقاهى ودور السينما فى الأحياء الشعبية .

وهكذا ، تتداخل ظاهرة أطفال الشوارع مع حزمة أخرى من العوامل

والأسباب التى تدعو إلى بقاء الظاهرة وتزايد حجمها مادامت هناك استمرارية لهذه العوامل .

السياق التشريعى لحقوق الطفل فى مصر

يحمل السياق التشريعى أكثر من مصدر هام يصيغ هذا السياق . يشكل قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ أحد هذه المصادر ، لاسيما التعديلات التى تمت هذا العام (٢٠٠٨) ، والتى عالجت الكثير من نواحى القصور فيه . هناك أيضا اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام ١٩٩٩ والتى صدقت عليها مصر . يضاف إلى ماسبق وثيقة أخرى تحمل اسم "استراتيچية حماية وتأهيل أطفال الشوارع وإدماجهم فى المجتمع" ، صادرة عام ٢٠٠٦ ، والورقة الصادرة عن المجلس القومى للطفولة والأمومة فى يناير ٢٠٠٨ بعنوان "علامات الاهتمام بالطفل المصرى ، ومقترحات تعديل قانون الطفل" .

ويعد قانون الطفل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ هو أهم تشريع صدر فى مجال الطفولة ، أما تعديلاته المقترحة فهى تستحق أن تأخذ الحيز اللازم من قبل متخذى القرار والمجتمع كله ؛ حتى تجد المساندة والتعضيد اللازم . ويقسم المشرع عمر الحدث – فى هذا القانون – إلى مراحل ثلاث وهى : أقل من ١٥ سنة ، و١٥ سنة إلى أقل من ١٦ ، و١٦ إلى أقل من ١٨ سنة .

اشتمل القانون السابق على تدابير خاصة بكل مرحلة عمرية ، وأسند مهمة الإشراف على تنفيذها إلى المراقب الاجتماعى . ويحتاج التعرف على الواقع الفعلى لدور هذا المراقب الاجتماعى إلى دراسة مستقلة ؛ نظرا لأهمية الدور الذى يتعين أن يقوم به . بالإضافة إلى اقتصار القانون على الإدراك والتركيز على المعاملة العقابية للأحداث دون مراعاة حاجة الطفل إلى التهذيب والعلاج وإعادة التأهيل . كما ساوى القانون بين الطفل المعرض للانحراف وبين الطفل مرتكب الجريمة . وفيما يتعلق بالأعمال التى يعد الطفل بسببها منحرفاً ، مثل بيع السلع

التافهة ، فإن من الكبار – أيضا – من يعيش على ما يتحصل عليه من بيع ذات السلع التافهة التى يبيعها الأطفال ، فهل نقبض – أيضا – على الكبار باعتبارهم منحرفين ؟ هذا الخلط يحتاج إلى ضبط ومزيد من التحديد .

وتجدر الإشارة إلى المادة رقم ٢٠٣ من اللائحة التنفيذية لقانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ، تشير هذه المادة إلى "اعتبار الطفل معرضاً للخطر إذا وجد فى حالة تهدد سلامة التنشئة الواجب توافرها له ، وخاصة فى أى من الأحوال التالية :

- إذا تعرض أمنه أو أخلاقه أو صحته أو حياته للخطر .
- إذا كانت ظروف تربيته من شأنها أن تعرضه للخطر .
- إذا تخلى عنه الملتزم بالإنفاق عليه .
- إذا تعرض مستقبل الطفل التعليمى لخطر عدم الاستكمال .
- إذا تعرض للتحريض على الاستعمال غير المشروع للمخدرات الكحولية ، أو العنف ، أو الأعمال المنافية للآداب .

وباستعراض هذه الأحوال السابقة يصبح تسليم الطفل إلى الأسرة من الحلول الخلافية وغير المنطقية ؛ لأنه لا توجد حالة لهروب طفل إلى الشارع لا يتوافر فيها أكثر من واحد من هذه الأحوال السابقة ، وسيبدو ذلك واضحا فى ثنايا عرض موقف الأطفال – محل البحث – من أسرهم ، وموقف بعض الأسر من أطفالهم .

أما الاستراتيجية القومية لحماية وتأهيل وإدماج أطفال الشوارع الصادرة عام ٢٠٠٦ ، فهى تستند إلى اعتبار "حقوق الطفل" جزءا من حقوق الإنسان كما وردت فى القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية التى صدّقت عليها مصر ، وعلى قمتها "اتفاقية حقوق الطفل" . وتعتبر هذه الاستراتيجية أن من أهم معوقات مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع النظر إليهم باعتبارهم فئة جانحة أو منحرفة ، بينما هم ضحايا لظروف خارجة عن إرادتهم ، وظروف مجتمعية دفعتهم إلى هذه

السلوك . وتنقد الاستراتيچية الأساليب التى تطبق الآن باعتبارها أساليب أمنية تستبعد الطفل أكثر مما تجعله يندمج فى المجرى الطبيعى للمجتمع ، وهى أساليب - كما تقول الاستراتيچية -لم تحقق نجاحا ملموسا فى علاج الظاهرة .

وتتضمن هذه الاستراتيچية أدوارا لعدد من الوزارات ، ورغم منطقية هذا الطرح الموسع والشامل ، فإن مثل هذه الاسترتيچيات الشمولية لاتقدم حلولاً آنية وسريعة ، لاسيما إذا ارتبط الموضوع بإعداد كوادر ، وتأهيل الأطفال ، واستكمال استعدادات المؤسسات العاملة فى هذا المجال ، وهى جميعها جزئيات تحتاج إلى البدء بها فورا دون انتظار لهذا التدخل الشمولى المفترض من جانب كل الوزارات المعنية .

وتستند التعديلات التى أقرها مجلس الشعب أخيرا على قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ إلى مفهوم اعتبار هؤلاء "أطفالا فى ظروف صعبة" ، وهم فى حاجة إلى حماية خاصة . ومن أهم هذه التعديلات :

- حق كل طفل فى القيد بسجلات المواليد فور ميلاده مجانا وبدون أى تمييز .
- تنظيم قيد الطفل خارج إطار الزوجية فى سجلات المواليد منسوباً لمن يقرّ ببنوته .
- استبدال مفهوم التعرض للخطر بدلاً من التعرض للانحراف .
- عقاب الاستغلال الاقتصادى والتجارى للطفل بكل صوره .
- عقاب مرتكب الممارسات الضارة بالطفل ، مثل الختان .
- الحرمان من الحرية هو الملاذ الأخير .

وتشير هذه التعديلات إلى عدة مقترحات تتمثل فى :

- إنشاء لجان عامة وفرعية .
- إنشاء إدارة لنجدة الطفل .
- إنشاء إدارة عامة للحماية القضائية للطفل بوزارة العدل .

والسؤال المهم : إلى أى حد يمكن أن يكون لتشكيل مثل هذه اللجان فاعلية

فى علاج المشكلة ، وما الآليات التى ستسمح بتطبيق إدارة نجدة الطفل هذه دون أن تخل بطبيعة العلاقات وأساليب التعامل مع الأطفال فى أسرهم والتى تتسق مع الثقافة المصرية فيما يتعلق بطبيعة هذه العلاقة ؟

واستنادا إلى هذه المبادىء السابقة ، وإلى ما جاء فى اتفاقية حقوق الطفل ، فإن المادة (٢٧) من هذه الاتفاقية تنص على : "أن يتحمل الوالدان أو أحدهما أو الأشخاص الآخرون المسئولون عن الطفل المسئولية الأساسية عن القيام فى حدود إمكاناتهم المالية وقدراتهم بتأمين ظروف المعيشة اللازمة لنمو الطفل" . وبالاستناد أيضا إلى المادة (٣٢) التى تنص على حق الطفل فى الحماية من كل أشكال الاستغلال ، تم وضع عدة تعديلات على هذا القانون أبرزها حق الطفل فى الحصول على معاش شهرى لكل يتيم أو مجهول الأب أو الأبوين ، أو من سجنت أمه أو توفيت أو تزوجت من غير الأب . كما حددت هذه التعديلات الأحوال التى يكون الطفل فيها معرضاً للخطر ، والتى من بينها الحرمان من التعليم ، والتسول ، وعدم وجود محل إقامة مستقر ، أو أن يكون مخالطاً للمنحرفين ، أو مارقاً من سلطة الوالدين .

تثير هذه المقترحات السابقة تساؤلات كثيرة حول آليات التنفيذ والمتابعة . كما تثير التساؤلات حول الأعمال التى تجعل الطفل فى خطر ، لاسيما إذا كانت هذه الأعمال مما يقوم بها الكبار ويعتبرونها مصدرا للدخل الذى يعيشون منه .

منهج الدراسة والأدوات

أولا : الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم دراسة وصفية تحليلية لظاهرة الأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم ، بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية ، وإعطاء صورة كاملة لكل الجوانب والأطراف ذات العلاقة بالموضوع (الأطفال وأسرهم ، والمؤسسات العاملة معهم ، والقوانين التى تحكمهم) ؛ وذلك بهدف

الوصول إلى فهم واضح وتشخيص سليم للظاهرة محل الدراسة ، وأساليب التعامل معها .

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى ، واستخدمت أكثر من أسلوب للوصول إلى النتائج . استخدم البحث المقابلات المتعمقة مع الأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم ، بالإضافة إلى المقابلات المتعمقة مع عدد من أسر هؤلاء الأطفال ، إضافة إلى أسر أخرى تركها الأبناء واختاروا الشارع محلا للإقامة . أجريت - أيضا - ست مجموعات نقاش بؤرية مع هذه الفئة من الأطفال . وتضمنت أدوات البحث - أيضا - دراسة حالة لعدد من المؤسسات الحكومية والأهلية .

تمت المناقشات البؤرية الجماعية مع الأطفال المترددين على مراكز الاستقبال النهارية التابعة لجمعيتى كاريتاس وقرية الأمل . وتوزعت الأسر التى تمت دراستها فى مناطق ؛ طوخ ، والبساتين ، والقلعة ، وعزبة الهجانة ، والمطرية ، والجيارة ، وكرداسة ، ومنيل شيحه ، والطالبية ، ومصر القديمة ، والطوابق ، وقرية بلبيس .

التقى فريق العمل فى الدراسة مع ٥٦ طفلا ، وتمت مقابلة ١٦ أسرة ، كما تمت دراسة حالة ٦ مؤسسات تابعة لإدارة الدفاع الاجتماعى ، وعدد ٣ مؤسسات أهلية .

المؤسسات التابعة لإدارة الدفاع الاجتماعى هى :

- مؤسسة الرعاية الاجتماعية للشباب بعين شمس (مؤسسة شبه مفتوحة) .
- دور التربية بالجيزة (مؤسسة مفتوحة) .
- مؤسسة الفتيات للرعاية الاجتماعية بالعجوزة .
- مؤسسة الفتيات القاصرات بعين شمس .
- دار ضعيفات العقل .
- مركز التصنيف .

أما المؤسسات غير الحكومية فهى :

- قرية الأمل .
- مؤسسة طفولتى .
- جمعية كارتياس .

مفهوم الأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم

تبنّت هذه الدراسة التعريف التالى للأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم :

"هم أطفال فى مرحلة السن أقل من ١٨سنة ، دفعتهم أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية إلى الإقامة فى الشارع ، يقضون كل أو أغلب الوقت فى الشارع ، ويحتفظون بحد أدنى أولا يحتفظون على الإطلاق بعلاقات مع الأسرة ، يمارسون أنشطة تعينهم على البقاء على قيد الحياة ، وهم يفتقدون إلى الرقابة والحماية والتوجيه الذى يجعلهم مستهدفين لمجال واسع من المشكلات الصحية والجنسية ، وأشكال السلوك التى تعرضهم للوقوع تحت طائلة القانون" . ويرتكز هذا التعريف على اعتبار هؤلاء الأطفال ضحايا ساهمت أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية فى الحال الذى هم فيه . أما الأنشطة التى يزاولونها والكيفية التى يتصرفون بها فهى جميعاً آليات ينتهجونها ؛ حتى يتمكنوا من البقاء على قيد الحياة .

الخلفية والواقع المعاش ومشكلات واحتياجات الأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم :

أوضحت نتائج البحث الأوضاع التى يعيش فيها هؤلاء الأطفال ودوافعهم لاختيار البقاء فى الشارع واتخاذه مأوى لهم ، والمشاكل التى يواجهونها ، وآليات التكيف التى يستخدمونها لمواجهة هذه المشكلات .

- هناك حزمة عوامل دفعت بهم – من وجهة نظرهم – إلى هذا الاختيار الذى رغم ما يمتلئ به من مخاطر وصعوبات ، إلا أنهم يفضلون مواجهة هذه المخاطر على العودة إلى أسرهم ، وما كانوا يتعرضون له من إساءة وانتهاك

بدنى ونفسى ، فى ظل تفسخ أسرى ، وزيجات متكررة غير مسئولة ، وإخوة غير أشقاء ، وإهمال أو تمييز . وفى بعض الأسر يغيب عنها أحد الأطراف بسبب انفصال الوالدين ، أو وفاة أحدهم ، أو سجنه . أسباب كثيرة يرون أنها كافية لهروبهم إلى الشارع والاستغناء عن الأسرة . وتؤدى الإثابات والمغريات التى يحصل عليها الطفل فى الشارع إلى ترجيح كفة الشارع على العودة إلى الأسرة . والمثير للجدل أن ذات الآلام والإساءات والتعرض للضرب والاستغلال موجودة - أيضا - فى الشارع ، إلا أنه يتعلم فى الشارع أن يواجهها جميعا بردود فعل متباينة ، وانتهاج أساليب عنف أو مظاهر قوة ، واستخدام أسلحة تساعده على ذلك (شفرات الحلاقة أبسطها) ، أو شراء خاطر المعتدين بالتنازل عن جزء من مكاسبه ، وهذا مالا يستطيع فعله مع أفراد الأسرة . ويعد العنف سمة لعلاقات الشارع ، وللتكيف معها يتعلم الطفل أنواعا وأنماط عنف مضادة . ويلجأ إلى البلطجة وإرهاب الآخرين ممن يستضعفهم مستحضرا لذهنه نموذج أب شرس ، أو أخ قاس ، أو قريب استخدم سلطته فى إرهابهم وإيذائهم ، أو طفل كبير مارس عليهم الإرهاب واستغلهم وأخضعهم لإرادته . وتعمل فرص العمل المقدمة لأطفال الشوارع - فى المطاعم والورش نظير تقديم وجبات أو إتاحة مكان للنوم - وفرص التسول ، وبيع السلع الهامشية ، الحصول على الأموال ، وما يجدونه من المتصدقين عليهم من عطف وإحسان . كل هذا يعمل كمحفّزات ومدعّمات لاختيار الطفل البقاء فى الشارع ، وإشباع الاحتياجات بصورة أو أخرى . وكلما طالت فترة البقاء فى الشارع كلما أصبح الطفل أكثر تمرساً بحياته ، وأكثر قدرة على إشباع احتياجاته . وكلما زادت الخبرات المؤلمة زادت معها المرارة والعداء لمن حوله . وتعبر تعاملاتهم عن مقدار هذه العداوة التى تظهر فى مزيد من العنف ، والتمّرد ، والاستخفاف بكل القيم والمعايير ، واستباحة كل شىء وأى شىء .

- الإحساس بالفشل فى الدراسة ، والضرب والإهانات التى يتلقاها من المدرسة تسهم فى تكوين طاقات من العنف ، التى تخرج فى شكل سلوكيات منحرفة تكون مبررا جديدا لعنف مناظر من المدرسة ، ومن ثم الطرد إلى الشارع ، أو اتخاذ الطفل نفسه قرار الهروب من المدرسة وعدم العودة إليها.
- ويعد إجبار الأطفال على العمل ، وقسوة ظروف العمل ، والمشقّة التى لا يتحملها فى العمل عوامل داعمة ومهيئة بشدة لكى يهرب الطفل من الأسرة التى تجبره على العمل الذى يرهقه .
- تكليف هؤلاء الأطفال بأدوار لا تتناسب وأعمارهم ، فهم يصبحون مسئولين عن أسرهم بدلا من أن تكون الأسرة هى المسئولة عنهم ، هذا القلب فى الأدوار يخلق لديهم صراعات نفسية ، وإحساسا بالألم الناتج عن إشباعات غير متحققة وحقوق مهدرة يتمتع بها أطفال آخرون فى مثل مراحلهم العمرية . ولحل هذه الصراعات يلجئون إلى خلق الظروف التى يجدونها مهيأة أمامهم ، وفى متناول أيديهم ، وهى الهروب من هذه الأسر إلى الشارع ، حيث لا مسئوليات ، ولا مشاق فوق الاحتمال . وبدلا من الإساءة التى يوجهها لهم الآخرون أصبحوا هم الذين يسيئون إلى المجتمع .
- أطفال أصغر مستَغَلين ، وأطفال أكبر مستغِلين هم أقرب إلى المجرمين ، يلقون شباكهم حول كل طفل جديد ينضم إلى جيش أطفال الشوارع ، مفتتحين لهم طريق الانحراف بالكلّة والبرشام ؛ حتى يجعلوهم طوع أمرهم ومحتاجين إليهم ، ثم تكون الخطوة التالية هى الاعتداء الجنسى عليهم ، وتسريحهم لحسابهم الخاص ، أو تشغيل البنات فى الدعارة وبيع أجسادهم ، يلقون الرعب فى أنفسهن حتى يتمكنوا من ممارسة الضغط عليهن واكتساب ولائهن ، وبالتالى يحصلون على ما يريدون من منافع عن طريقهن . أطفال غير شرعيين بدون شهادات ميلاد ، هم رصيد لجيل تالٍ من أطفال الشوارع .

ثانيا : أسرة الطفل : الظروف المعيشية والعلاقات والمشكلات

يبرز التحليل النقدى لمحتوى هذه الجزئية من الدراسة عدة نقاط ، يتعين تسليط الأضواء عليها فى أى استراتيجية مواجهة لظاهرة الأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم ، وهى :

- الأحوال الاقتصادية المتردية التى تجعل الوالدين يدفعون بأطفالهم إلى الشارع للتسول أو القيام بأى عمل آخر ، وقد يصحبونهم للتسول معهم ومساعدتهم فى بيع سلع هامشية من أجل الحصول على دخل . هذه الأعمال التى تقتضى التواجد فى الشارع أغلب الوقت تهيئ الفرص وتجعلها متاحة تماما أمام الأطفال للالتقاء بآخرين سبقوهم إلى اتخاذ الشارع مأوى لهم ، وبالتالى يكون الطريق ممهدا أمام الطفل ليقرر هو - أيضا- البقاء فى الشارع مع الأقران وعدم العودة إلى الأسرة . وشيئا فشيئا يكتسب الطفل ممن هم أكثر منه خبرة آليات التكيف مع حياة الشارع ، والتعامل مع أشكال العنف المتباينة فيه ، وأساليب التعامل مع الشرطة ، ومع البلطجية من أطفال الشوارع الأكبر سنا وخبرة وإجراما.
- العلاقات داخل أسر هذه الفئة من الأطفال تتسم بالتمزق ، حيث الزوج متزوج من أخرى ، ولا يعطى اهتماما للأسرة الأولى ، أو لأن الزوجين منفصلان ، وكل منهما أو أحدهما متزوج من آخر أو أخرى ، وأصبح لكل من الوالدين حياته الخاصة التى تلتف حول الزوج والأبناء الحاليين ، بينما أبناء الزوج أو الزوجة من زيجات سابقة هم فى الغالب عناصر غير مرغوب فيها . ومنهم من يتم تسليمه لأحد الأقارب لرعايته بديلا للأهل ، إذا لم يكن الرفض لهذا الطفل من جانب الإخوة غير الأشقاء ، وزوجة الأب ، وطرده هو الحل لكى تستقيم العلاقة الزوجية الجديدة .
- وتتسم هذه العلاقات - أيضا - ليس فقط بالتمزق ، بل - أيضا - بالعنف الشديد الذى يبدو فى الاعتداء بالضرب والحبس والإهانة والطرد والحرمان

لكل من الزوجـة والأبناء . طلاق وزواج وتعـدد بلا أى ضـوابط ، وبـلا أى حساب ، وأطفال يقعون ضحية هذه الفوضى فى العلاقات ، مشاعر شديدة القسوة تجاه الأبناء إلى الحد الذى يرغب فيه بعض الآباء أن يسلم الطفل فى حال العثور عليه إلى مؤسسة بها قسم داخلى ، وألا يفكر أحد فى إعادته إليهم ، أو أن يسمعوا أن أبناءهم دخلوا السجن إلى الأبد ، أو أنهم فقدوا حياتهم حتى يستريحوا منهم إلى الأبد ، بل ووصل الأمر بأحدهم إلى رغبته فى الإبلاغ عن الابن - إذا عرف طريقه - حتى يتم القبض عليه وسجنه .

- الأطفال بدورهم يبادلون الأهل ذات المشاعر ، فهم فى الغالب لا يريدون ولا يرغبون فى العودة إلى هؤلاء الآباء والأمهات الذين أساءوا إليهم واستغلوهم وحرموهم حقا أساسيا فى الحياة ، وهو الإحساس بالأمان والحب ، وأفقدوهم الثقة فى كل الناس وفى المجتمع بأسره . وقد يلجئون - انتقاما من الأسرة - إلى إغراء أخ أو أخت أخرى بترك المنزل واللجوء إلى الشارع .
- أمهات - فى بعض الأحيان - مغلوبات على أمرهن ، يضحين بالأبناء إذا حال وجودهم دون الاستمرار فى زواج ثان ، وربما يدفعهن إلى ذلك الاحتياج لمن ينفق عليهن أو من يمنحهن المأوى .
- إخوة لا تربطهم ببعض إلا مشاعر العداء الذى يسببه لهم إما ما يشاهدونه فى الأسرة من عنف وإرهاب ، وإما لأنهم غير أشقاء ينشأ فيما بينهم الحسد والخصام والغيرة بسبب ما يواجهونه من تمييز فى المعاملة ، أو بسبب الحقد على إخوة أتوا من علاقة جديدة بين أم مع غير الأب ، أو الأب مع غير الأم ، مفضلا كل منهما مصالحه على مصالح الأبناء .
- غياب أى مفهوم لدى أسر الدراسة عن الدور المفترض للأسرة القيام به تجاه الأبناء . أقصى ما رأوه من واجبات هو توفير الطعام ومكان للنوم ، وفى المقابل عليهم الموافقة على كل مظاهر الحرمان من الحقوق ، والعمل للمساعدة فى تدبير نفقات المعيشة . ليس لدى هذه الأسر أى مفهوم عن حق الطفل فى

الرعاية الصحية ، والتعليم ، والتنشئة السليمة ، وأن يكونوا هم المسئولين عنه ، وليس هو المسئول عنهم .

- تحاول الأسر أن تلقى باللائمة فى انحراف الأبناء وهروبهم على أصدقاء السوء مرة ، ومرة أخرى على استعداد طبيعى لدى الأطفال للانحراف ، غير أنهم لم يناقشوا ولا مرة هذه القضية باعتبارهم مسئولين عنها مسئولية مباشرة عندما تكون العلاقات فى الأسرة سيئة ، أو أن يكون الوالدان منفصلين أو متزوجين من أطراف أخرى غير الأم والأب ، ولكل منهما اهتمامات ليس الطفل واحدا منها .
- ولم تناقش هذه الأسر تأثير عمل الأطفال وما يترتب عليه من مشقة تفوق احتمال الطفل وتدفعه إلى الهروب إلى الشارع .
- طالبت عدة أسر من الحكومة أن توفر معاشات للأرامل والمطلقات ، مما يشير إلى مشكلة حقيقية عندما تنتهى العلاقة الزوجية ، وتخرج المرأة من هذه العلاقة صفر اليدين بلا دخل أو مكان يأويها ، وهذا ما يشير إلى الأهمية البالغة المعلقة على مراجعة قوانين الأحوال الشخصية ، ومراجعة قانون الطفل ، حيث إنهما مرتبطان معا بقضية هذه الدراسة .
- ليس من المنطقى أن يتزوج رجل أمى لا دخل له ولا حرفة أو عمل بأى عدد من الزوجات ، وأن يطلق كيفما شاء دون حساب أو تنظيم .
- ولا يمكن أن يكون مقبولا أن تظل النساء مستعدات للتضحية بالأبناء فى سبيل زواج يدفعهن إليه الاحتياج لمن ينفق عليهن أو يوفر لهن مأوى .
- وليس من المنطق أو المقبول أن تخرج النساء من زيجات فاشلة إلى الشارع دون حقوق أو ضمانات .
- وليس مقبولا أن تتخلى الأسرة عن تعليم الطفل ، أو أن تقوم بتنشئته تنشئة سليمة ؛ لأن تعليم الأبناء لا يشكل أهمية بالنسبة لهذه النوعية من الأسر ، أو لأنها غير قادرة على تحمل تكلفة الدراسة .

- طالبت غالبية الأسر من الحكومة أن تقوم بتدبير فرص عمل للأبناء بدلا من الإقامة فى الشارع ، وما يمثله ذلك من خطورة على الطفل وعلى المجتمع ، وكأن الحكومة هى المسئولة عن إنجاب كل هذا العدد من الأطفال الموجود فى الأسر محل الدراسة ، أو أن هذه الأسر قد فوجئت بهؤلاء الأبناء وبهذا العدد الكبير .
- لماذا أنجبت هذه الأسر كل هذا العدد من الأطفال إذا لم يكن لديهم الاستعداد للإنفاق عليهم ؟ هذه مسألة تحتاج من الدولة اتخاذ خطوات حاسمة تجاه الإنجاب غير المخطط ، وتجاه أولياء الأمور الذين يتخلون عن أدوارهم وواجباتهم تجاه الأبناء من جانب آخر .
- ممارسة الأسرة لدورها فى التنشئة على جانب كبير من الأهمية ؛ لأنها من خلال هذا الدور تسيطر على سلوك الصغير من خلال آليات الضبط داخلها . ومن المفترض - عبر الوقت - أن تنشأ لدى الصغير روادع داخلية تقوم بدور الضبط الذاتى للسلوك فى غياب الروادع الخارجية ، بحيث تصبح جزءا من القناعات والمعتقدات الشخصية للفرد . ويتم ذلك من خلال استدماج هذه المعايير فى مكونات الذات . وعندما لا تقوم الأسرة بهذا الدور ، فإن نهاية الصغير فى الشارع تصبح من الأمور البديهية .

هناك ثلاثة مكونات رئيسية للأخلاق :

- **المكون المعرفى** : ويتضمن تعريف الطفل بالقواعد الأخلاقية ، ومعايير الصواب والخطأ ، والخير والشر .
- **المكون السلوكى** : ويشمل السلوك الفعلى للصغير فى المواقف المتباينة ، ومدى اقتراب هذا السلوك أو ابتعاده عما هو مقبول اجتماعيا .
- **المكون الانفعالى** : ويركز على مشاعر الذنب ، والسلبيات الأخرى التى تتحكم فى الطريقة التى يتصرف بها الطفل فى المواقف المختلفة ، لاسيما ما ينطوى منها على أحكام أخلاقية .

- وإذا ما غابت الضوابط التى تنظم الأحوال الشخصية ، وإذا غابت حقوق الطفل التى يتعين أن تحافظ عليها الأسرة ، وإذا غابت أدوار الأسرة فى التنشئة الاجتماعية ، فإن ظواهر سلبية كثيرة فى المجتمع يمكن أن ننتظرها .

ثالثا : المؤسسات العاملة فى مجال الأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم

١- المؤسسات التابعة لإدارة الدفاع الاجتماعى

تناولت هذه الجزئية أهم خصائص وأهداف وبرامج عمل خمس من المؤسسات التابعة لإدارة الدفاع الاجتماعى ، بالإضافة إلى مركز التصنيف والتوجيه الذى يعمل على توزيع وتصنيف الحالات على مؤسسات الرعاية الاجتماعية المختلفة حسب خصائص كل حالة .

وفيما يلى عرض لأبرز المشكلات التى أسفرت عنها دراسة حالة هذه المؤسسات ، والتى رأينا وضعها مجمعة معا ؛ نظراً لإثارتها من جانب العديد من هذه المؤسسات سالفة الذكر .

بداية ، فإن وجود هذه المؤسسات التى تستوعب كل فئات الأطفال المعرضين للخطر والتى تتكامل أدوارها معا تؤدى - نظريا - إلى إمكانية تحقيق مواجهة شاملة لهذه المشكلة . غير أن المسألة ليست فى وجود مؤسسات وإدارات وميزانيات بقدر ما هى فى كفاءة الأداء ، والقدرة على تحقيق الأهداف ، بالإضافة إلى رؤية شاملة للتعامل مع أطراف هذه المشكلة (الأسرة ، والأطفال ، والمؤسسات ، والعاملين ، والقانون والقائمين عليه ، وتطبيقاته) ، وفيما يلى عرض لهذه المشكلات :

مشكلات خاصة بالعاملين فى هذه المؤسسات

تعانى أغلب هذه المؤسسات من نقص فى الإخصائيين الاجتماعيين والنفسيين المؤهلين والمدربين على العمل مع هذه الفئة من الأطفال . وتبدو المشكلة أكثر إلحاحا بالنسبة للمؤسسات التى تضم حالات خاصة (مثل القاصرات ، مرتكبات

السلوكيات الجنسية المنحرفة ، وضعيفات وضعفاء العقول من الأطفال ، والأطفال شديدى الانحراف) . ترتبط هذه المشكلة بمشكلات ضآلة الأجور والمرتبات التى تتراوح أحيانا بين ١٥٠ و ٢٥٠ جنيها فى الشهر ، فى الوقت الذى تحتاج فيه بعض المؤسسات إلى إشراف من هؤلاء الإخصائيين على مدى ٢٤ ساعة . وهناك إمكانية لرفع أجور هؤلاء عن طريق بدلات عدوى من الأمراض التى يعانى منها الأطفال ، وبدلات تعرض لمخاطر . وتجدر الإشارة إلى أن نظراءهم من العاملين فى المؤسسات الأهلية ترتفع دخولهم إلى ٦٠٠ أو ٧٠٠ جنيه فى الشهر .

- ويشكو البعض من أنهم لا يتساوون بالموظفين العاملين بالوزارة ، رغم أنهم يتعاملون مع حالات شديدة الصعوبة ، وفى مناخ عمل غير سهل .
- من مشكلات العاملين – أيضا – وجود قسم من هذه العمالة هى عمالة مؤقتة ، أو منتدبين فى هذه المؤسسات من أماكن أخرى . وبالتالى فإن بقاءهم ليس مضمونا ، وتدريبهم لن يعود – بالضرورة – بالنفع على المؤسسات التى تقوم بتدريبهم .
- تعانى بعض المؤسسات من فقد العاملين الفنيين الذين كانوا على قوة المؤسسة (كهربائيين ، نجارين ، فنيين فى مختلف المجالات ....) إذا ما وصلوا إلى سن الإحالة إلى المعاش ، حيث لا يتم استبدالهم بآخرين . فلا يوجد إحلال لهذه التخصصات من العمالة التى كانت تتوفر على الإصلاح وصيانة المكان ، هذا فى الوقت الذى تتعرض فيه هذه المؤسسات لتلفيات مستمرة ترتبط بطبيعة المقيمين فيها . وتعانى بعض المؤسسات – أيضا – من نقص الإخصائيين فى مجالات التربية الفنية والموسيقى ، والإخصائيين فى مجالات الرياضة .
- تدهور الميزانيات اللازمة لعقد دورات رفع مهارة العاملين فى هذه المؤسسات ، مما يؤدى إلى عدم وجود الكفاءة اللازمة لأداء العمل على النحو

المأمول ، فالبعض يؤدى عمله بحسب ما لديه من خبرات حتى لو لم تكن مستوفاة للرؤية العلمية فى التناول ، لاسيما العاملين فى مؤسسات الفتيات ، حيث المشكلة كبيرة ومعقدة (عدوان ، تمرد ، عناد ، شغب ، توترات نفسية شديدة ، اكتئاب ..... إلخ) . وتطالب المؤسسات بمساعدة الجمعيات التى لديها خبرات ، وأيضا الجامعات وإدارة التدريب بالوزارة بأن تقدم هذه الدورات التدريبية للعاملين فيها من إخصائيين ، وأطباء ، ومشرفين ، ومدربين ، ومدرسين .... إلخ .

- بالنسبة لدور ومهام أقسام الرعاية اللاحقة وبعد أن يسلم الطفل للأسرة بعد انتهاء مدة الإيداع، وأيضا جزئية النشاط التى ترتبط ببرنامج استعادة العلاقة بالأسرة ، ومساهمة الأسرة فى برنامج إعادة تأهيل وتنشئة الأطفال ، هذه الأنشطة والبرامج تحتاج إلى تحرك مستمر من قبل الإخصائى الاجتماعى والنفسى ، ويحتاج ذلك إلى ميزانية للإنفاق على المواصلات لا يمكن أن يتحملها الموظف ، وبالتالى فإن الحل هو عدم القيام بهذه المهام ، أو القيام بها ولكن فى حدودها الدنيا ، مما يؤدى - فى النهاية - إلى عدم جدوى تفعيل هذا الهدف أو إمكانية تحقيقه ، وتصبح المتابعة حبرا على ورق، وعودة الطفل الذى تتم متابعته فى الأسرة إلى الانحراف مرة ثانية نتيجة منتظرة ومتوقعة .

وهنا يمكن القول إن أهداف مكاتب المراقبة الاجتماعية والرعاية اللاحقة هى أهداف جيدة وعلى جانب كبير من الأهمية ، إلا أنها إما غير فعالة ، أو أنها معوقة .

- مطلوب تدريب على كيفية التعامل مع الأطفال الذين يعانون تشوهات فى السلوك والشخصية ، وتدريب على كيفية عمل دراسة حالة للطفل .

مشكلات المؤسسات وصلاحيتها لأداء أدوارها

- تعانى بعض هذه المؤسسات من ضيق المكان والعجز عن تحقيق المطلوب

استيعابه من الأطفال ، بينما يقل الموجود فى بعضها عن الطاقة الاستيعابية للمكان . ومطلوب للأولى أن يتسع المكان بإضافة وحدات جديدة ، لاسيما إذا كانت الأرض التى يمكن البناء عليها متوافرة ، ومثالها مؤسسة القاصرات حيث المبنى الحالى غير كاف ، والمبنى الأساسى يحتاج إلى ترميم ، وهناك حاجة إلى فصل أقسام أو جعلها فى مبنى مستقل (قسم الرعاية اللاحقة ، وقسم الضيافة) ، والمطلوب دراسة أوضاع المؤسسات القائمة لعلاج القصور الماثل فيها ، إما باستيفاء وإصلاح ما هو قائم منها ، وإما بهدم القديم وإقامة مبنى آخر يمكن أن يقدم الخدمة المطلوبة بصورة أفضل .

- تعانى بعض المؤسسات من عدم كفاية الميزانية ، وأحيانا من تأخر الميزانية وتوقف الأنشطة لحين وصول الاعتمادات اللازمة . وتعتمد بعض المؤسسات فى جزء من ميزانيتها على الإعانات والتبرعات المادية أو العينية .
- عدم وجود بند الصيانة فى الميزانية ، مما يؤدى إلى تدهور المبنى وإمكانياته ، وتخلف أو عطب الأدوات والمعدات .
- معظم الآلات الموجودة فى الورش قديمة جدا ، والاحتياج ملح لتطوير هذه الورش لتواكب المهن المستحدثة ، وما يتم التدريب عليه من حرف لا يجد طلبا عليه فى سوق العمل ، بالإضافة إلى نقص المدربين العاملين فى هذه الورش .
- توفير عربة أو أتوبيس خاص بالمؤسسة لسهولة انتقال العاملين لأداء وظائفهم من زيارات ومتابعة ، وأيضا للتيسير على المؤسسة القيام بأنشطة خارج المؤسسة .
- نقص البرامج الثقافية والترفيهية والرياضية ، وقد كانت هذه البرامج والأنشطة تحتل فى السابق مساحة كبيرة من أنشطة بعض المؤسسات ، باعتبارها آلية لبناء عقول الأطفال ، وتوسيع مداركهم ، وتعديل سلوكهم .
- عجز كبير فى مهام الإشراف الليلى والقائمين عليه ؛ والسبب يعود إلى ضعف المقابل المادى للجهد المبذول ، الذى عادة ما لا يزيد على ١٥٠

جنيها فى مقابل عدد كبير من الساعات التى يتعين أن يقضيها المشرف فى العمل .

- المطالبة بإخصائيين حكوميين ؛ نظراً لأن من تعيّنهم الجمعية تعطيهم أجورا رمزية ، وبالتالى يصبح الدافع على العمل غير موجود .

مشكلة التعامل مع الأطفال وأسرهم

من المعوقات ما يتعلق بالطفل وأسرته : فقد يكون الطفل فى مرحلة عمرية أكثر من ١٨ سنة ، وعدم معرفة السن الحقيقية أو إنكارها واللجوء إلى تسنين الطفل أقل من هذه السن يجعل داخل هذه المؤسسات أطفالا لديهم خبرات وانحرافات سلوكية تشكل خطورة على من هم داخل المؤسسة فى أعمار أقل .

- عدم تعاون أسرة الطفل ، وإخفاء البيانات التى تدين الحدث .
- عدم إعطاء الطفل بيانات سليمة عن أسرته ؛ حتى يكون من الصعوبة الوصول إليها .
- تعرض الباحثات الميدانيات – عند إجراء دراسة حالة لأسرة الطفل – لمخاطر الاعتداء عليهن أو تهديدهن بأى شكل من الأشكال .
- المشكلات التى تأتى من أسر الأطفال المودعين "بقرارات نيابة" ، حيث يلجئون إلى أساليب إجرامية أو الهجوم على المؤسسة لخطف الطفل من المؤسسة ، ويكون الدافع فى الأغلب هو فقد المنافع التى كان الطفل يجنيها للأسرة والأموال التى كان يمدهم بها .
- وفى مقابل هؤلاء ، أسر أخرى تحجم عن زيارة أطفالها ، ويتسبب ذلك فى مشاكل نفسية للطفل تجعل الإخصائى يبذل مجهودا مضاعفا لإجبار الأسرة على زيارته .
- وتسمح مؤسسة الرعاية الاجتماعية للفتيات بزيارة الأهل مرة أسبوعيا ، وأحيانا ما تخرج الفتاة للزيارة ولا تعود ؛ لأن الأسرة تقوم بتهريبها وإخفائها وإنكار وجودها . وأحيانا ما تفتعل الأسرة مشاكل مع المؤسسة لكى لا تعيد

الفتاة إليها، وقد تمارس مع الفتاة سلوكيات تجعل كل ما بدأت المؤسسة – عبر برامجها – فى بنائه لدى الفتاة ينهار من أساسه ؛ وذلك لعدم تفهم الأسرة لبرنامج الإصلاح الذى تنتهجه المؤسسة ، وعدم تقديرها لدورها وكونها جزءا من هذا البرنامج ، وأحيانا ما تعود الفتيات فى حالة سيئة نتيجة لما عانينه من ضرب وإهانة فى أسرهم .

- وجود المؤسسة فى موقع متميز أو له طبيعة خاصة يشجع البنات تحديدا على الهروب من المؤسسة ، لاسيما فى فصل الصيف للتسول أو ممارسة الدعارة . ويكثر ذلك فى الأماكن التى يوجد بها زائرون من الدول العربية. وينصح بعض المسئولين فى هذه المؤسسات أن تكون المؤسسة بعيدة ومنعزلة عن المناطق السكنية .
- المشكلات التى تترتب على حدوث حمل لفتاة ، ويكون على المؤسسة أن تحمى الفتاة حتى يتم الوضع . ويكون الوضع شائكا إذا كان الحمل غير شرعى ، حيث يوضع الطفل غالبا فى دار للأيتام ، ومع الوقت غالبا ما تنسى الفتاة الطفل ولا تعود تسأل عنه . أما إذا كان الطفل من علاقة شرعية ، فإن الطفل يعيش مع الأم ويتربى معها .
- رفض أصحاب الأعمال قبول الأطفال عاملين معهم فى الورش أو المصانع .
- تعامل بعض الأسر مع هذه المؤسسات كملاجئ ، حيث تقوم – فى الغالب – بتسليم الطفل للمؤسسة للتخلص من عبء إعالته ، أو لعجزها عن تقويم سلوكه ، أو لأنه يهرب من المدرسة ...... إلخ .

وهذه مسألة شائكة ترتبط بالإنجاب غير المخطط ، والتفكك الأسرى، وعدم إدراك قيمة الطفل .... إلى آخر هذه المشاكل ذات العلاقة بقانونى الطفل والأحوال الشخصية .

- تجمع المؤسسات التابعة لإدارة الدفاع الاجتماعى على نقد موجه إلى دور الاستقبال النهارى التابعة للمؤسسات غير الحكومية باعتبارها مسألة "أكل

عيش" ، ويرون أنها مكان يتجمع فيه الأطفال لتكوين عصابات ، والاتفاق معا على ارتكاب جرائم معينة ، إضافة إلى جدوى ما تقوم به المؤسسة فى النهار إذا كان الطفل سيعود بعد الخامسة مساء إلى الشارع ليمضى فيه الليل بطوله . وترى هذه المؤسسات الحكومية أن الطفل لا يحتاج فقط أن يأكل ويستحم ، بل يحتاج إلى برنامج معين يعيد إليه مبادئ الالتزام والمسئولية والنظام ، هذا الذى لا يمكن أن يحصله الطفل إلا داخل مؤسسة تتيح له الإقامة فيها وأن يتعلم هذه القيم .

ويرى البعض الآخر أن هذه المؤسسات إهدار للمال لا جدوى ولا طائل من ورائه ، وأنها تقوم بعمل هو "مجرد فرقعة إعلامية لنفسها" ، وليس الغرض منه خدمة هذه الفئة بل خدمة نفسها . ويستطرد البعض أن هذه الجمعيات الأهلية أحيانا ما تجمع الأطفال وتأخذهم إلى الأندية ، ويتم تصويرهم وجمع الأموال بالملايين التى لا ينفق منها على الأطفال إلا النزر اليسير .

ونستعين فى خاتمة هذه الجزئية بما ورد معبرا عن وجهة نظر المسئولين عن هذه الدور التابعة لإدارة الدفاع الاجتماعى ، والتى تتلخص فيما يلى :

- مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال المعرضين للخطر تحتاج إلى :

١ - تحويلها إلى وحدات صغيرة لا يزيد عدد الأطفال فى كل منها على ١٥ طفلا .

٢- إجراء إحلال وتجديد وتطوير الورش التدريبية والإنتاجية .

٣ - استكمال الجهاز الوظيفى .

٤- تدريب العاملين بهذه المؤسسات .

٥ - التوسع فى المؤسسات المخصصة للمعاقين عقليا وبدنيا .

والسؤال الذى يحتاج إلى إجابة : إذا كان التدريب عاجزا ، والقائمون على العمل غير أكفاء ، فكيف سيتسنى لهذه المؤسسات أن تحقق أهدافها ؟

- دور وأقسام الضيافة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية مهمة جدا لقضية أطفال

الشوارع والأطفال بلا مأوى ؛ ولهذا يتعين زيادة أعدادها وتجديد أبنيتها الأساسية .

هذا الاحتياج الأخير يعبر عن فلسفة هذه الإدارة فى أهمية وجود ملاذ دائم للأطفال الذين تنتهى المدد المحددة لإيداعهم فى مثل هذه المؤسسات ثم لا يجدون مأوى بديلا للمؤسسة ، وهذا التوجه سنعود إليه عند عرض الرؤية المتكاملة للتعامل مع فئة الأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم .

ب - المؤسسات غير الحكومية

١ - مشكلات تعوق تنفيذ البرامج فى المؤسسات غير الحكومية

ملاحظات عامة وتعليقات على المؤسسات غير الحكومية

يؤدى الاعتماد الكلى على معونات أجنبية لتغطية المشروعات والأنشطة التى تتبناها كل مؤسسة إلى تعرض أنشطة هذه المؤسسات إلى التوقف أو التأخير إذا ما توقفت هذه الموارد ، أو تأخر وصولها لسبب أو آخر .

- ربما لا تشكو هذه المؤسسات الأهلية من نقص مرتبات العاملين ، إلا أنها تشكو من نقص الإخصائيين النفسيين والاجتماعيين المؤهلين للتعامل من الأطفال ، لاسيما فئة الأطفال فى ظروف صعبة ، مثل : المعاقين ؛ والمعنفين ، والمغتصبات ، والحوامل من الفتيات ... إلخ .
- مشكلة توفير رعاية صحية شاملة للأطفال تشمل الفحص ، والعلاج ، وتقديم الأدوية اللازمة ، وإجراء العمليات المطلوبة . وهى مسألة تحتاج إلى تدخل على مستوى الدولة يوفر نوعا من التأمين الصحى لهؤلاء الأطفال .

وقد نجحت قرية الأمل فى إنشاء عيادة الأمل لتقديم هذه الخدمة لكل الأطفال فى كل المؤسسات ، غير أن الأعداد التى تتحدث عنها هذه المؤسسات والتى تصل إلى الآلاف قد تعجز هذه العيادة - بل وعشرات مثلها - عن تقديم العون اللازم ، لاسيما وأن معظم الأطفال يعانون من الأمراض الجلدية ، وأمراض الجهاز التنفسى ، علاوة على أمراض الجهاز التناسلى .

والبعض - وهم كثر - يعانون الاضطرابات فى النوم والقلق والاكتئاب والهلاوس والتبول اللا إرادى ، وغير ذلك من الأمراض التى يعانون منها كرد فعل طبيعى لحياة الشارع الصعبة .

- عدم وجود الإخصائيين المؤمنين بالعمل مع هذه الفئة من الأطفال ، وإذا وجد من يقبل على هذا العمل بحماس ، فإن نقص الخبرة والتأهيل يحول دون القيام بالعمل على الوجه المطلوب .
- الاحتياج الدائم إلى تطوير البرامج والاختبارات المطبقة وأساليب التعامل مع الحالات المتباينة .
- البرامج المطبقة تواجهها صعوبات متعددة ، مثال ذلك : القروض لمساعدة الأسرة فى مقابل قبول الطفل ورعايته ، وهذه مسألة خلافية ؛ لأن القرض الصغير لن يحل مشكلة احتياجات طفل فى المدرسة ، وتوفير التغذية والرعاية الصحية المطلوبة له . وتشعر الأسرة أنه من الأفضل لها أن يعود الطفل للعمل ، أو أن يستمر فى المؤسسة . وقد ثبت من الدراسة أن من الأسر التى حصلت على قروض من تركها الطفل - أيضا - وعاد إلى الشارع .

ومثال ذلك أيضا : أن إعادة الطفل إلى الأسرة يستلزم متابعة مستمرة للطفل حتى تضمن المؤسسة استقراره فى الأسرة ، وأن الأسرة تقوم بواجبها تجاهه . ولكن الواقع الذى أقرت به المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية على السواء أن هذه المهمة من الصعب تنفيذها ؛ نظرا للاحتياج إلى أعداد كبيرة من الإخصائيين للمتابعة بواقع مرة أو مرتين شهريا لكل الأسر التى تم تسكين الأبناء فيها . وتطرح المؤسسات الحكومية المشكلة بشكل آخر يركز على التكلفة المادية التى لا يمكن للموظف ذى الدخل المحدود أن يتحملها فى عدم وجود بند انتقالات مخصص لهذا الغرض ، أو توفير وسيلة مريحة للانتقال .

- القول بأن "وجود الطفل فى الأسرة وإعادة تسكينه بها هو أفضل الحلول لمشكلات أطفال بلا مأوى" هى مقولة سليمة نظرياً ، غير أن نجاح هذا الحل مرهون بما قد حدث بالفعل من تغيير فى ظروف الأسرة التى دفعت الطفل إلى اتخاذ قرار الهروب إلى الشارع ، كما يعتمد على المنهجيات اللازمة لمتابعة استقرار الطفل فى الأسرة ، والتأكد من قيامها بما هو مطلوب منها من رعاية واهتمام بالطفل .
- وربما يكون من الأفضل لمراكز الاستقبال النهارية أن يكون هدفها مركزاً بصورة أكبر على إعادة تأهيل هؤلاء الأطفال فى مراكز إقامة دائمة بدلا من تضييع الوقت والجهد والمال فيما لا طائل من ورائه .
- هناك أطفال حديثو عهد بترك الأسرة ، ولازال قرار عدم العودة إلى الأسرة غير واضح تماما فى أذهانهم ، وهذه فئة يسهل التعامل معها ، وربما ردها إلى الأسرة ، قبل أن تتمرس على حياة الشارع .
- وهناك أطفال أصبح لهم قرار شبه نهائى بترك الأسرة والانخراط فى حياة الشارع ، غير أنهم لم يتحولوا بعد إلى منحرفين ، وهذه فئة يمكن استقطابها إلى مؤسسات .
- وهناك فريق تحول إلى الانحراف بكليته ، وأصبح قائدا ومتمرسا على حياة الشارع ، ولديه الاستعداد لارتكاب أى شكل من أشكال الانحراف . وهذا هو الفريق الذى لا تقبله المؤسسات الآن ، ونحن فى أشد الحاجة إلى وجود مؤسسات متخصصة للتعامل مع هؤلاء حماية للأطفال وللمجتمع من شرورهم ، وليس بالضرورة أن تكون مؤسسات عقابية ، بل الأفضل أن تكون مؤسسات مغلقة ومقيدة للحرية ، ولكنها تقوم على فكرة التأهيل وإصلاح تشوهات الشخصية أكثر منها مؤسسات عقابية .
- فكرة الوحدات المتنقلة التى تذهب إلى الأطفال حيث هم فكرة جديرة بالاحترام ، لاسيما إذا نجحت فى الوصول إلى الأطفال حديثى العهد

بالشارع لاستقطابهم والتعامل معهم بسرعة ، لاسيما وقد ثبت أن نجاح التعامل مع الطفل مرتبط بزمن تواجده بالشارع ارتباطا عكسيا ، فكلما قل زمن الاحتكاك بالشارع زادت فرص نجاح إعادة تأهيل الطفل .

- الهدف من مركز الاستقبال النهارى هو إما إقناع الطفل بالعودة إلى الأسرة أو التوعية بمخاطر التواجد فى الشوارع ، وحثه على قبول الالتحاق بمؤسسات إقامة مؤقتة ودائمة ، حيث يجد التعليم والتدريب المهنى ، وتعديل المسار ، ورسم مستقبل مختلف لنفسه. هذه الأهداف يمكن أن تتحقق من خلال هذه الوحدات المتنقلة ، وفى أماكن تواجد الطفل فى الشارع دون حاجة لدور استقبال تتحول فى ذهن الطفل إلى مكان أو ناد – كما يسمونه – للأكل واللعب والنوم والاستحمام والحصول على ملابس جديدة .

وليس أدل على ذلك من نتائج المقابلات المتعمقة مع الأطفال ، ومن خلال مجموعات الحوارات البؤرية ، والتى تشير إلى أن حوالى نصف الأطفال الذين شملتهم الدراسة يترددون على العديد من المؤسسات التى يذكرونها بالاسم (كاريتاس ، الأمل ، جمعية المأوى ، ملجأ المعصرة ، مؤسسة الأمل بأفرعها المختلفة ، أم كلثوم ، عين شمس ، الجمعية الشرعية فى إمبابة وبهتيم .... إلخ) ، دون ارتباط حقيقى بواحدة منها .

وبالسؤال عن أوجه الاستفادة كانت الإجابات كلها "بناكل ونشرب ونستحم ونلعب ونلبس ملابس نظيفة ...." ، ولم يذكر أحد منهم أى تأثير لما تقوم به المؤسسة من ندوات ، أو فصول لمحو الأمية ، أو الجهود المبذولة فى مجال التدريب على الحرف المختلفة .

- فى مواجهة الإدمان لا توجد برامج تستهدف هذه المشكلة . وغالبا ما لا يتم قبول الأطفال المدمنين ، رغم أنه من الصعوبة بمكان أن يعيش الطفل فى الشارع ولا يتعاطى المخدرات ، لاسيما الكلة ، والحشيش ، والكحوليات وغيرها من المواد الإدمانية .

- التدريب على مناهج التعامل مع الأطفال فى أماكن تواجدهم بالشارع مطلوب ؛ لإيجاد علاقات سليمة وفعالة مع أكبر قدر من الأطفال المقيمين فى الشارع ، والتى تجعلهم يترددون على هذه المراكز النهارية لمساعدتهم فى اتخاذ قرارات مصيرية لحياتهم .
- هناك اتهامات متبادلة ما بين المؤسسات التابعة لإدارة الدفاع الاجتماعى والمؤسسات غير الحكومية .

ترى المؤسسات التابعة لإدارة الدفاع الاجتماعى أن هذه المؤسسات غير الحكومية عبارة عن "أكل عيش ، ومصالح ، وفرقعة إعلامية ... إلخ" ، إلى آخر هذه المواصفات التى تشكك فى إمكانية أن تقوم هذه المؤسسات بتحقيق نتائج فعلية . ومن وجهة نظرهم أن التقاء الأطفال فى هذه المؤسسات النهارية يؤدى إلى تهيئة مناخ يساعدهم على تكوين العصابات والاتفاق على أعمال إجرامية يشتركون فى القيام بها .

وفى المقابل ، ترى المؤسسات غير الحكومية أن المؤسسات التابعة لإدارة الدفاع الاجتماعى هى مؤسسات شرطية ، طاردة للأطفال ؛ لأنها تتعامل مع الأطفال على أنهم مجرمون وتسىء معاملتهم ، وتتخذ معهم تدابير تستند إلى مفهوم العقاب ، والطريق للوصول إليها لا يتم إلا عبر البوليس والشرطة ، أما الجمعيات الأهلية فمنظورها إنسانى ، وهى التى تبحث عن الطفل وتجذبه إلى التعامل معها بفضل الجهود التى يبذلها الإخصائى فى كسب ثقة الطفل . وهى مؤسسات تعانى من ضآلة مرتبات العاملين وعدم تأهيلهم ، بالإضافة إلى عدم إيمانهم بالقضية .

وإذا كان المطلوب هو تكامل الأنشطة الحكومية والأهلية لكى تقدم وتستوعب كل ما تحتاج إليه هذه الفئة من الأطفال محل الدراسة ، فكيف سيحدث ذلك فى إطار هذه الاتهامات المتبادلة من كل فريق إلى الفريق الآخر ؟

منهجيات مقترحة للتدخل

أ- إغلاق المنابع

يحتاج التصدى للمشكلة قبل أن توجد تفعيل قوانين موجودة ولكنها غير مفعّلة ، ومثالها :

- تفعيل قانون عمالة الطفل ، وتطبيق المقترح الجديد بالتعديل ، والذى يتضمن منع عمالة الطفل لمن هم أقل من ١٥ سنة .
- تفعيل قانون التعليم الإلزامى ومجانية التعليم لكى تصبح واقعاً مطبقاً .
- أنظمة تعليم مهنى تبدأ من المرحلة الابتدائية لتخريج حرفيين مهرة .
- وجود برامج مدرسية وأنظمة إدارية للمدرسة تربط الطفل بها وتعالج مشاكله ، بدلاً من العنف الذى يؤدى إلى طرده أو أن يطرد هو نفسه إلى الشارع ، ونظام مدرسى يراقب ويمنع التسرب .
- غرامات متصاعدة مع تكرار تهاون الوالدين فى إلحاق الطفل بالمدرسة ، أو إساءة معاملته .
- تطبيق سياسات سكانية تؤدى إلى أطفال أقل وأسر أصغر حجما .
- ربط كل الفرص التى تقدمها الدولة للفقراء بالالتزام بحجم أسرة صغيرة (الدعم ، القروض ، بطاقة التموين ... إلخ) .
- مراجعة قوانين الأحوال الشخصية التى تسمح بالطلاق وتعدد الزوجات بلا ضوابط أو روادع لمن لا تسمح ظروفه بذلك ، وربط هذه القرارات بالتزامات ومسئوليات .
- ثغرات قوانين الأحوال الشخصية التى تؤدى إلى التلاعب والالتفاف على القوانين بما يؤدى – فى النهاية – إلى إجهاضها وإخلائها من مضمونها .
- خطاب دينى صريح وواضح من قضايا الأسرة ، وقضايا الإنجاب ، تتبناه كل المؤسسات الدينية ، ويتوجه إلى المجتمع كله ، فيما يسمى بالحملة الإعلامية (مسموعة ، ومقروءة ، ومشاهدة ، ومباشرة) .

- منظور مجتمعى للظاهرة يتعامل معها بطريقة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب . وإعطاء الحسنات والأموال للمتسولين من هؤلاء الأطفال مع تركهم فى الشارع هو من قبيل الإسهام فى تحويل هؤلاء إلى مجرمين مع الأيام . وإذا لم يكن الحل هو إرشادهم إلى المؤسسات أو أخذهم إليها، فلا أقل من رفض إعطاء هذه الأموال التى تشجعهم على كل أشكال الانحراف ، بداية بالإدمان والجنس ، وانتهاء إلى جرائم القتل والاعتداء على الأعراض والحرمات ، وتهديد أمن المجتمع وسلامة أعضائه . يتعين أن يوجّه الإحسان إلى المؤسسات التى ترعاهم ، ويمكن أن يكون من خلال نظام الكفلاء ، والتطوع لتقديم رعاية لهم فى المؤسسات المخصصة لذلك . ويحتاج تكوين رأى متفهم لهذا التناول للقضية إلى مهمة أساسية تتولاها أجهزة الدولة الرسمية والأهلية .
- الحل الذى تقوم به المدارس بطرد المنحرفين من الأطفال لا يحل المشكلة ، بل يعمل على استفحالها . مطلوب مدارس حكومية تتضمن مناهجها الدراسية برامج تأهيلية لهؤلاء الأطفال ، يقوم بتطبيقها إخصائيون وفنيون مدربون على التعامل مع مثل هذه الانحرافات السلوكية . هذا الأسلوب غير تقليدى ، ولكنه يقدم حلاً جذرياً للمشكلة . ثم ألا يوجد فى الدولة مدارس للمعوقين ، وأليس هؤلاء الأطفال فى عداد المعوقين أيضا ؟

ب - مناقشة التعديلات على قانون الطفل

مناقشة التعديلات على قانون الطفل توضح أنها ترتبط مباشرة بالأسرة وبالمجالات التى يتعين التعرض لها فى أى استراتيجية لمواجهة أطفال الشوارع والأطفال بلا مأوى ، لاسيما ما يتناول منها كل ما يعرض الطفل للخطر ، سواء فى الأسرة أو المدرسة أو مؤسسات الرعاية ، وعلى رأس هذه الخطورة الماثلة حرمان الطفل من التعليم ، أو تخلى الوالدين عن مسئوليتهما تجاه رعاية الطفل ،

أو تعريضه للاستغلال . ويتطبيق ذلك على الأطفال بلا مأوى محل اهتمام هذه الدراسة ، فإن عدم الالتحاق بالتعليم أو التسرب من التعليم يشكل مشكلة لدى النسبة الغالبة من الأطفال ، وهى سبب رئيسى لوجودهم بلا مأوى فى الشوارع . وأيضا مسألة تخلى الوالدين عن مسئولياتهما تجاه الطفل من الأمور الواضحة بما لا يدع مجالا للشك ، ويعد سبباً رئيسياً لهروب الأطفال إلى الشارع مفضلين بؤس الحياة وصعوباتها فى الشارع على ما وجدوه فى أسرهم من إساءة واستغلال وحرمان وقهر . ومن هنا ، فإن هذه التعديلات تعد شديدة الأهمية عند طرح أى استراتيجية لعلاج قضية أطفال بلا مأوى .

- ركزت هذه التعديلات على أن التعليم "حق لجميع الأطفال فى مدارس الدولة بالمجان" ، ويحتاج هذا الأمر إلى التعليق عليه ، فالتعليم نظرياً هو حق للجميع وبالمجان منذ سنوات طويلة ، ورغم ذلك فإن التعليم – عملياً – ليس بالمجان ، سواء فى تكلفته الفعلية من مصاريف وملابس ، أو فى مجموعات التقوية التى أصبحت مطبقة – بصورة أساسية – فى كل المدارس ، وتطلبها المدرسة من كل الأطفال بدون استثناء ، والتحاق الطفل بها ليس اختياريا بل إجبارياً ، وإلا فرسوب الطفل ليس محل خلاف . إضافة إلى النقص الواضح فى العديد من المدارس لأبسط المرافق التى يتعين أن تتوافر فى المدارس من أحواش أو معامل أو مكتبات أو أنشطة أو عدد الفصول الذى يتوافق مع عدد الأطفال .

يضاف إلى ما سبق التأثير السلبى لعلاقة الطفل بالمدرسة وما تحمله من خبرات سيئة : ضرب وإهانة أمام الزملاء ، وعدم القدرة على متابعة الدروس ، والتأخر الدراسى ، وما يترتب على ذلك من تأنيب يرتبط وبشدة برد فعل عنيف ومتبادل من جانب الطفل ، يترتب عليه قرار الطرد من المدرسة . فهل هذا هو المناخ التربوى السليم الذى يراعى قواعد التربية والتنشئة ، وأين دور المدرسة المفترض والمطلوب فى تقويم السلوك وتهذيب الأخلاق ؟

- وتجدر الإشارة - أيضا - إلى أن من هذه التعديلات ما يفرض غرامات ويطالب بسجن الوالدين المقصرين فى حق الأبناء ، هذه الاقتراحات تفتقر إلى آليات عملية تسمح بتحويلها إلى التنفيذ الفعلى على أرض الواقع .
- فى إطار هذا الانفلات الإنجابى بين الفقراء تحديدا ، وهذا الانفلات - أيضاً- فى العلاقات الزوجية (طلاق وتعدد زوجات غير مقنن أو منظم) ، وهذا الترهل فى القوانين التى ترتبط بهذه العلاقات الزوجية ، وما يترتب عليها من ظواهر متعددة ، يأتى على رأسها قضية أطفال بلا مأوى ، نقول : فى إطار هذه الأوضاع هل نتوقع أن يؤخذ كل هؤلاء الآباء والأمهات لكى يوضعوا فى السجون ، أم كيف سيتم التعامل مع هذه القوانين فى ظل هذه الأوضاع ؟

جـ- متطلبات هامة لتناول القضية

- عدم تركز مراكز الإقامة المؤقتة والدائمة فى محافظتى القاهرة والإسكندرية ، وحرمان باقى المحافظات من مثل هذه الدور .
- يحتاج نجاح برامج إعادة الطفل للأسرة ، والمشروعات التى تمنح للأسر لتحسين الأوضاع الاقتصادية بها إلى تكوين فرق من المراقبين الاجتماعيين للتعامل مع الطفل فى بيئتة الطبيعة ، أى مع الأسرة ؛ وذلك لمساعدة الأسرة فى حل مشكلات الطفل ، وضمان عدم ارتداده إلى الشارع .
- كما يحتاج تنفيذ المشروع الاقتصادى للأسرة إلى متابعة لضمان حسن سير المشروع والنتائج المرجوة منه . بدون هذه المتابعة فإن هذه الحلول سيكون محكوماً عليها بالفشل .
- التوسع فى إنشاء أكثر من خط ساخن واحد ، وتوفير الإخصائيين المؤهلين للانتقال الفورى والتعامل مع هذه الحالات .
- أهمية إيجاد نظام بديل للقبض على طفل الشارع ، فلا يتم ذلك إلا فى حالة ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون . وإذا حدث وتم هذا الإجراء فمن الأفضل ألا

يتم تحرير محضر للطفل ، بل يتم إرساله فوراً إلى المؤسسات الخاصة بالتعامل معه ، سواء التابعة لإدارة الدفاع الاجتماعى ، أو المؤسسات الأهلية .

أما القبض على الطفل وإعطاؤه علقة ساخنة وتجريده مما معه من نقود ، ثم تركه ثانية إلى الشارع فهذه - وبحق - مسألة تدعو إلى الدهشة والتعجب ، وما يدعو إلى العجب أكثر استخدام البوليس لهؤلاء الأطفال فى الإرشاد عن الهاربين والمجرمين .

- تعميم وتسويق فكرة الآباء والأمهات البديلة ، حيث إن توافر مثل هذه الخدمات فى المؤسسات ، لاسيما من يطبق فيها نظام تقسيم الأطفال على مجموعات صغيرة ، سيكون له بالتأكيد فاعلية كبيرة وأثر عظيم .
- العمل على ضبط قيادات الشارع والبلطجية الذين يستغلون الأطفال ويستقطبونهم أولا بأول إلى الشارع وحياته ، وإيداعهم دورا سالبة للحرية . فهم فاسدون ومفسدون ، ومهددون للأمن العام وسلامة المجتمع ، ومحرضون على الجريمة بكل أشكالها .
- إلغاء العقود العرفية فى الزواج ، فهى باب واسع للتحايل على القانون .
- أماكن تواجد هذه المؤسسات يشكل مشكلة إذا كانت مزروعة وسط الأحياء السكنية ؛ وذلك لأن هذه المؤسسات تجذب تجمعات من الأطفال المنحرفين الذين يشكلون تهديدا لأمن أسر هذه المنطقة وسلامتها ، وربما يكون وجود هذه المؤسسات فى أماكن منعزلة - إلى حد ما - أكثر مناسبة ، رغم ما فى هذا المقترح من جوانب سلبية تبدو فى مشقة وصول الأطفال إليها .
- دعم ونشر مراكز الشباب على مستوى الأحياء لتستقطب الأطفال وتستغل طاقتهم فيما يعود بالنفع عليهم وعلى المجتمع .
- الاستعانة المخططة بالجهات التى يمكن أن تقدم الخدمات المطلوبة ؛ حتى لا يؤدى نقصها إلى إجهاض الجهود المبذولة ، ومثالها الاستفادة من خبرات الجامعة فى إعداد الإخصائيين المدربين والمؤهلين للتعامل مع هذه الفئة .

- الاستعانة ببعض رجال الأعمال وأصحاب الشركات لتقديم خدمة الكفيل للأطفال فى دور الإقامة الدائمة ، والموافقة على تشغيل بعض من الأطفال الخريجين ، أو العمالة الماهرة المدربة .
- الاستعانة بوزارة الصحة ، إما من خلال العيادات داخل المؤسسات ، أو من خلال قوافل طبية تعطى يدا للوحدات المتنقلة فى أماكن تجمع هؤلاء الأطفال .
- نظام تأمين صحى للأطفال يقدم الفحص والأدوية والتحاليل والأشعات وإجراء العمليات .
- تشجيع عدد من الورش (ولو عن طريق قروض لتحسين ظروف العمل والمعدات بالورشة) لكى يقبلوا تشغيل عدد من الأطفال .
- الاستعانة بوزارة الداخلية فى أخذ بصمة لأطفال الشوارع تجعل من اليسير التعامل معهم ، والتعرف عليهم نظراً لمستوى الكذب المرتفع ، والمراوغة فيما يدلون به من معلومات عن أنفسهم .
- وجود أكثر من ٦٠٪ من الأطفال محل الدراسة من المدمنين ، مما يستلزم أن يكون برنامج العلاج من الإدمان على رأس البرامج التى تقدمها هذه المؤسسات .
- التفكير فى إنشاء قرى أطفال مفتوحة تعمل بنظام الأسر البديلة ، ويتم إلحاق الأطفال فيها بمدارس للتدريب المهنى الحقيقى الذى يفتح مجالات العمل أمامهم .
- ندرة الموارد الوطنية الموجهة لهذه المشكلة ، والاعتماد على تمويل أجنبى يمكن ألا يستمر أو يتأخر لسبب أو لآخر يستلزم حلولاً تجعل هذه الموارد تعتمد على مصادر محلية ، ويمكن أن يكون لرجال الأعمال دور هام فى توفير هذه الموارد .
- ربط المؤسسات (حكومية وأهلية) بشبكة تبادل معلومات ، يمنع ازدواجية العمل وتكراره مع الطفل الواحد فى أكثر من مركز استقبال نهارى أو أكثر من مؤسسة .

- أهمية وجود مؤشرات لقياس فاعلية الأداء والآليات المستخدمة فى برامج العلاج .
- تفعيل دور إدارة الدفاع الاجتماعى فيما هو مطلوب منها من أعمال ، وهى :
  - التنسيق بين شركاء العمل (الحكوميين وغير الحكوميين) .
  - تصميم النماذج الإحصائية فى مجالات العمل المختلفة .
  - لقاءات مع الأطفال المودعين بالمؤسسات للوقوف على حقيقة ما يقدم لهم من خدمات ، والاطمئنان على حسن معاملتهم ، والتحقيق الفورى فى أى مشكلة .
  - تكليفات شديدة الأهمية لو تم تنفيذها فسيتم أداء العمل بصورة أفضل ، وستكون النتائج أحسن .

تطبيق برنامج العمل مع الأطفال فى أماكن وجودهم بالشارع ، ويستلزم ذلك :

وجود الباحثين طوال الوقت مع الأطفال فى الشارع وفى أماكن وجودهم والتعامل معهم فى هذه الأماكن ؛ نظراً لأن ذلك سيكون أفضل بكثير من اجتذابهم إلى مؤسسات يعتبرها الأطفال أندية للهو والطعام والشراب . ويستلزم ذلك وجود إخصائيين مدربين ومؤهلين على هذه البرامج ، تتوافر لهم دخول مناسبة ، وظروف عمل مواتية .

وتؤدى سلسلة الجهود التدخلية دورها بنجاح إذا كانت حلقتها الأولى طويلة وممتدة وتبدأ من الشارع ، حيث يقوم فريق العاملين فى الشارع من الاقتراب من الأطفال والتعامل معهم حيث هم ، فإذا نجحوا فى بث الشعور بالأمان لديهم ، فستكون الخطوة التالية هى بناء جدار الثقة بينهم وبين هؤلاء الأطفال ، وبداية حوار صريح معهم فى كل أمور الحياة دون مراوغة أو إخفاء . وفى إطار هذه العلاقة توضع أمامهم نماذج للحياة مختلفة عن نموذج حياتهم ، ويتم فيها اكتشاف الجوانب الشخصية لدى كل طفل ، والتى يمكن استغلالها

وتعزيزها فى استقطابه ليفكر بطريقة مختلفة من أجل تغيير حياته .

وفى هذه الحالة يكون مركز الاستقبال النهارى هو الخطوة التالية التى يقررها الطفل ، فيذهب طواعية إلى هذا المركز ؛ لكى يحصل على خدمات تشعره بإنسانيته وآدميته ، وبوجود من يهتم به بدون أن تكون له مصالح شخصية أو اتجاه للاستغلال . ومع ازدياد العلاقة بين الإخصائيين والأطفال فى الشارع ينفتح الطفل أكثر ليحكى مشاكله ويعبر عن قلقه . وبقدر نجاح الإخصائى فى إقناع الطفل بأن هناك نموذجا آخر للحياة يحتاج لكى يستأنفه أن يبتعد عن حياة الشارع بقدر ما ستكون مطالبة الطفل أن يلتحق بالدار التى ستساعده على تحقيق ذلك من الأمور الواردة . ويكون هذا القرار الأخير هو دور مشترك وقرار مشترك بين الطفل ودار الاستقبال النهارية .

ويتوقف استمرار الطفل فى الإقامة داخل دور الإقامة الدائمة على مقدار الوضوح الكامل لخطة تحقيق هذا النموذج لحياته الذى أقنعه به إخصائى التعامل مع الطفل فى الشارع .

وكلما كان الوصول إلى الأطفال حديثى العهد بالشارع سريعاً كلما أمكن إقناعهم بتغيير مسار حياتهم بطريقة أسهل وأسرع ، وكلما كان – أيضاً – نجاح بقاء الطفل فى المؤسسة أكبر . ولن يتحقق هذا الهدف إلا من خلال برنامج وجود الإخصائيين فى الشارع كخطوة أساسية .

وهذا البرنامج لا شك سيكون أكثر فائدة من الاعتماد على مراكز الاستقبال النهارية فى تحقيق هذه الأهداف السابقة . غير أن نجاح برنامج كهذا يعتمد على وجود الإخصائيين المدربين جيداً والمستعدين للعمل طوال الوقت فى الشارع مع الأطفال فى أماكن تواجدهم . كما يحتاج هؤلاء إلى دعم وتقدير مادى ومعنوى لصعوبة المهمة التى سيكون عليهم القيام بها .

Abstract

STREET CHILDREN

Main Aspects And Treatment

Nadia Halim

The purpose of this paper is to discuss the various aspects related to the children living in the streets. These aspects include the conditions and problems of the children, their families, besides the institutions which take care of them. The paper presents a frame of a wholestic approach to face and treat this problem.

تقييم فعاليات الجمعيات الأهلية العاملة
فى مجال حماية المستهلك *

إيمان شريف **

لاشك أن التناول المستمر فى الخطاب الرسمى للدولة ، ومن أجهزة الإعلام والمجالس النيابية لما يتعلق بحقوق المستهلك ، والتى شهدت الفترة الأخيرة تكثيفا له ، يعكس أهمية المعالجة الموضوعية والشاملة لهذا الموضوع ، وانطلاقا من إدراك أهمية المجتمع المدنى وبخاصة الجمعيات الأهلية ، وما لها من تأثير وفعالية فى المجتمع ، تأتى أهمية وجود دراسة نوعية خاصة من هذه الجمعيات وهى العاملة فى مجال حماية المستهلك ، للكشف عن الدور الذى تقوم به فى توفير الحماية المطلوبة للمستهلك ، والتعرف على المعوقات التى قد تقابلها فى تقديم هذه الحماية ، وكذا دراسة القوانين الحاكمة لهذه الجمعيات ، ودور الأجهزة الرقابية فى مساندة هذه الجمعيات لتحقيق الحماية للمستهلك .

مقدمـــة

تمثل دراسة حماية المستهلك امتدادا طبيعيا لبرنامج الحماية القانونية للنشاط الاقتصادى ، والذى يشمل دراسة حماية المنافسة ومنع الاحتكار . وحماية المستهلك – كمفهوم متكامل – يمثل ركنا أساسيا فى الحماية المتكاملة للنشاط

* هذه المقالة ملخص لبحث تقييم فعاليات الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال حماية المستهلك الذى أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بقسم بحوث الجريمة وتشكلت هيئة البحث من الأستاذ الدكتور حاتم القرنشاوى مشرفا ، والأستاذ الدكتور أحمد وهدان باحثا رئيسيا ، وعضوية كل من الأستاذة الدكتورة نيفين جمعة ، والدكتورة صفية عبد العزيز ، والدكتورة إيمان شريف ، والدكتور محمود بسطامى ، والأستاذة إكرام إلياس ، والأستاذ ياسر السيد .

** خبير أول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الاقتصادى ، فالمستهلك فى ظل آليات السوق وظروف المنافسة الحقيقية هو سيد الموقف وقراره الرشيد هو المحرك للطلب ، ومن ثم فهو محفز قرار الإنتاج والاستثمار . وفى ذات الوقت ، فإن المستهلك الذى تتوافر له المعلومة الصحيحة والإطار المجتمعى والقانونى الذى يوفر له ممارسة سيادته ، هو السبيل الفعال لتوفير المناخ لاستبعاد المنتج غير الجاد وغير القادر على المنافسة ، سواء لانخفاض جودة إنتاجه ، أو لارتفاع سعره ، أو عدم التزامه بخدمات ما بعد البيع .

والمفهوم المتكامل الذى نشير إليه – هنا – بأبعاده الاقتصادية والسلوكية والاجتماعية يتطلب – لاشك – إطارا قانونيا يتجاوز حدود التشريع إلى آليات التنفيذ ، ويتطلب فى الوقت ذاته وعيا متناميا من جموع المستهلكين وأفرادهم وتنظيمات مجتمعية تحقق استمرارية الوعى ، وتدعيم الثقة ، وتحقيق الردع للمخالف ، حيث إن تناقص حقوق المستهلك أو ضياعها لا تقف آثاره عند الضرر المباشر لمشترى السلعة أو الخدمة ، بل تمتد هذه الآثار وتتراكم لتصيب الاقتصاد القومى كله بآثار سلبية عديدة ، لا تقف حدودها عند منتج السلعة أو الخدمة غير الملتزم ، بل تشمل الجميع بدرجات متفاوتة . وحماية المستهلك بهذا المفهوم لا تتضمن الإشارة إلى لاعب رئيسى أو ضابط إيقاع ، وإنما تتطلب عمل فريق متكامل من المنتجين والمنظمات غير الحكومية والأجهزة التشريعية والتنفيذية ، بعبارة أخرى قد ترقى لنطلق عليها ثقافة حماية المستهلك التى تشمل كل الفاعلين فى المجتمع .

ومن هذا المنطلق ، فقد وقع الاختيار على جمعيات حماية المستهلك لتكون نقطة البدء باعتبارها طرفا فاعلا فى هذه المسألة ، حيث تلعب هذه الجمعيات دور قاطرة الرقابة الشعبية والآلية الاجتماعية لضمان جودة حماية المستهلك من كافة صور الغش التى يتعرض لها .

ولهذا ، فقد استهدفت الدراسة فى هذه المرحلة تقييم أداء هذه الجمعيات

لأدوارها ، بدءا بتحديد الإطار القانونى المنظم لعملها ، مرورا بالوقوف على دورها فى إطار المجتمع المدنى ، ثم استخلاص الدروس المستفادة من الدراسات التى تناولت عمل هذه الجمعيات لبناء إطار منهجى سليم تحدد فى ضوئه تساؤلات وأهداف الدراسة الحالية ، والتى تتمحور فى إشكالية كفاءة وكفاية هذه الجمعيات فى اللحظة التاريخية الراهنة التى يعيشها المستهلك المصرى ، والتى تمكن من دراسة خصائص هذه الجمعيات ورؤى العاملين بها ونظرتهم الاستشرافية نحو كيفية تفعيل وتعزيز دور هذه الجمعيات ، بما يشكل قاعدة صلبة تقف عليها السياسات المستحدثة للمجتمع فى الفترة الأخيرة فى مجالات تعزيز حماية المستهلك .

مشكلة البحث وأهميته

يعد موضوع حماية المستهلك أحد الموضوعات الهامة التى شغلت اهتمام الكثير من المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية ، خاصة فى الآونة الأخيرة ، حيث تزايدت آفات الغش والتدليس ، التى أصبحت تمثل خطرا كبيرا على أفراد المجتمع ، بما له من آثار سلبية مباشرة على المستهلك يتعذر علاجها ، بما يدفع إلى ضرورة البحث عن وسائل فعالة لحمايته من مساوىء الغش ، خاصة فى عصر الانفتاح الاقتصادى وعولمة السوق ، وفى ظل التحول الاقتصادى الذى شهدته مصر من نظام الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق أملا فى تحقيق الرخاء للمجتمع ، تبرز أهمية تحقيق أقصى حماية للمستهلك ، وتطبيق القانون الرادع تجاه صور الغش المختلفة والمخالفين من التجار والمنتجين ومقدمى الخدمات وغيرهم .

وتتحدد مشكلة الدراسة لحماية المستهلك – أيضا – فى الجوانب المختلفة المتعلقة بظاهرة الغش بصفة عامة ، والتى تنبع من قلة وعى المستهلك وضآلة إلمامه بحقوقه ، وموقفه السلبى – فى كثير من الأحيان – من الممارسات غير

المشروعة تجاهه ، وإحجامه أو تقصيره فى المطالبة بتلك الحقوق ، فضلا عن غياب دور الرقابة الشعبية ، وضآلة الدور الذى تقوم به الدولة تجاه حماية المستهلك من الممارسات الضارة به .

ومن هنا تأتى أهمية دور الجمعيات الأهلية الفاعلة فى مجال حماية المستهلك ، وتقييم الدور الذى تقوم به وما تؤديه من خدمات تجاه تقديم الحماية له من صور الغش المختلفة ، فى ظل غياب سياسة قومية واضحة ومحددة مع الظروف المحيطة بتطبيق سياسات الانفتاح والإصلاح الاقتصادى .

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى إلقاء الضوء على نمط من الجمعيات الأهلية فى مصر ، والتى لم تنل أى اهتمام بحثى من قبل ، وهى الجمعيات العاملة فى مجال حماية المستهلك ، حيث تعد هذه الجمعيات إحدى الآليات الهامة فى مجال التنمية والتغيير الاجتماعى ودورها فى مواجهة القضايا المجتمعية الملحة والخطيرة *.

ويمكن بلورة أهداف الدراسة فى ضوء هذا الهدف العام فى الآتى :

١ – التعرف على الدور الذى تقوم به جمعيات حماية المستهلك تجاه تحقيق الحماية الكافية للمستهلك .

٢ – التعرف على التكييف القانونى والمؤسسى لجمعيات حماية المستهلك .

٣ – التعرف على أهم المعوقات التى تعوق الجمعيات فى تحقيق مهامها تجاه حماية المستهلك .

٤ – معرفة دور الأجهزة الرقابية والتشريعية فى تحقيق حماية المستهلك .

٥ – دراسة القوانين الحاكمة للجمعيات الأهلية العاملة فى مجال حماية المستهلك ، وبيان مدى توافق هذه القوانين مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى يشهدها المجتمع المصرى .

* دور الجمعيات الأهلية وأندية الدفاع الاجتماعى فى مكافحة الإدمان ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١ .

٦ – التعرف على الخصائص الديموجرافية للعاملين فى جمعيات حماية المستهلك .

٧ – التعرف على رؤى وخبرات العاملين فى جمعيات حماية المستهلك ونظرتهم إلى طبيعة عمل وأداء هذه الجمعيات ورؤاهم الاستشرافية .

ولتحقيق الأهداف السابقة ينبغى الإجابة على التساؤلات التالية :

تساؤلات الدراسة

١ – ما الدور الذى تقوم به جمعيات حماية المستهلك فى تحقيق الحماية الفاعلة للمستهلك ؟

٢ – ما نوعية الخدمات التى تقدمها الجمعيات لجمهور المستهلك ؟

٣ – ما مدى تحقيق جمعيات حماية المستهلك للهدف من إنشائها ؟

٤ – ما أهم المعوقات التى تقف حائلا تجاه تحقيق جمعيات حماية المستهلك لأهدافها ؟

٥ – ما الدور الذى تقوم به الدولة والأجهزة الرقابية فى مساندة جمعيات حماية المستهلك لتحقيق أهدافها ؟

٦ – ما آليات تنظيم جمعيات حماية المستهلك فى ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع المصرى ، وبيان مدى كفاءة وكفاية التشريعات الخاصة المعنية بذلك ؟

٧ – ما أكثر صور وأساليب غش وخداع المستهلك من خلال البلاغات والشكاوى التى وردت للجمعيات ؟

٨ – ما الخصائص الاجتماعية والثقافية والمهنية للعاملين فى جمعيات حماية المستهلك ؟

٩ – ما الطرق التى تتبعها الجمعيات لمواجهة عمليات الغش وتحقيق الحماية الكافية للمستهلك ؟

الإجراءات المنهجية للدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى ، واستخدمت أسلوب المسح الشامل ، حيث يستهدف هذا الأسلوب حصر المعلومات الدقيقة عن موقف أو ظاهرة معينة ، وضمن أدوات هذا الأسلوب استخدام الاستبار لجمع البيانات ، حيث يعد المسح بداية للتعرف على الواقع ، وما يتضمنه هذا الواقع من معلومات يمكن قياسها

أما مجتمع الدراسة ، فيمثل الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال حماية المستهلك . ونظرا لمحدودية عدد هذه الجمعيات ، مقارنة بأنماط أخرى من الجمعيات الأهلية ، وأيضا بسبب عدم توافر بيانات إحصائية دقيقة عن موضوع البحث ، فقد تمت الدراسة بأسلوب المسح الشامل ، والذى هدف إلى حصر الجمعيات العاملة فى مجال حماية المستهلك بشكل رئيسى ، على مستوى محافظات مصر ، وتقييم الواقع الفعلى لعمل هذه الجمعيات فى تقديم الحماية للمستهلك .

عينة الدراسة

شملت الدراسة نوعين من العينة .

١ - الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال حماية المستهلك على مستوى الجمهورية .

٢ - الأعضاء العاملون بالجمعيات .

اولا : عينة الجمعيات

شملت عينة الدراسة ٥٩ جمعية مسجلة بالاتحاد النوعى لجمعيات حماية المستهلك ، ورئى استبعاد ١٠ جمعيات منها ؛ لكونها لا تعمل بصورة مباشرة فى نشاط حماية المستهلك ، ولم تستوف أية بيانات لـ ٩ جمعيات ، بالرغم من الاتصال بها وإرسال أدوات البحث إليها .

وعلى ذلك ، فقد بلغت العينة الفعلية للدراسة ٤٠ جمعية أهلية تعمل بصورة أساسية ومباشرة فى مجال حماية المستهلك .

وفيما يلى بيان بعدد الجمعيات العاملة فى مجال حماية المستهلك والتى وردت استمارات البحث عنها وعددها ٤٠ جمعية موزعة على عدد من المحافظات كما يلى :

بيان بإجمالى عدد الجمعيات التى شملتها عينة الدراسة على مستوى الجمهورية

المحافظة	عدد الجمعيات بها
القاهرة	١٤ جمعية
الجيزة	٨ جمعيات
الإسكندرية	٥ جمعيات
بورسعيد	٣ جمعيات
شمال سينا	واحدة
المنوفية	واحدة
الإسماعيلية	واحدة
أسوان	واحدة
أسيوط	واحدة
بنى سويف	واحدة
الفيوم	واحدة
البحيرة	واحدة
الشرقية	واحدة
كفر الشيخ	واحدة
الإجمالى	٤٠

ثانيا : عينة العاملين

شملت عينة العاملين ٥٤ عضوا من العاملين بجمعيات حماية المستهلك عينة البحث ، ثم تم استبعاد (٥) استمارات لعدم استيفائها للبيانات المطلوبة ، فأصبح عدد عينة العاملين ٤٩ عضوا . وهدف البحث تضمين عينة من العاملين بجمعيات حماية المستهلك ؛ بهدف معرفة آرائهم واتجاهاتهم نحو العمل فى مجال

حماية المستهلك ، ومدى ما يقدمونه من خدمات فى ذلك المجال ، كما هدفت - أيضا - إلى التعرف على أهم المعوقات التى تعوق تحقيق الجمعية لأهدافها ، ومقترحاتهم لتذليل هذه المعوقات لتوفير أقصى حماية للمستهلك ، وكذلك معرفة مدى رضا العاملين عن عملهم فى هذا المجال (حماية المستهلك) ، وأثر ذلك على نجاحهم فى تحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء الجمعيات .

أدوات الدراسة

لاتمام الدراسة الميدانية ، ولتحقيق أهداف البحث ، والإجابة على تساؤلاته ، تم تصميم استمارتى الاستبار :

الأولى : دليل لدراسة وتقييم جمعية حماية المستهلك .

الثانية : دليل مقابلة للعاملين بالجمعية .

وفيما يلى بيان تفصيلى لكل أداة

١ - تضمنت الأداة الأولى - دليل دراسة وتقييم جمعية حماية المستهلك - عددا من المحاور :

المحور الأول : البيانات الأساسية للجمعية ، وشملت : الاسم ، والعنوان ، والمحافظة .

المحور الثانى : نوع الجمعية (حكومية ، أهلية معانة ، أهلية غير معانة) ، وتاريخ إنشائها ، والأهداف المرجوة منها ، وطبيعة العمل بها .

المحور الثالث : الجهاز الوظيفى ومكوناته ، وعدد العاملين به ومؤهلاتهم .

المحور الرابع : الموقف المالى للجمعية ، وتضمن : رأس مال الجمعية ، وتمويلها ، ومصادر التبرعات ، ودور الحكومة تجاه أهداف الجمعية .

المحور الخامس : وشمل : نشاط الجمعية ، والمفهوم الذى تتبناه فى

حماية المستهلك ، وعدد المستفيدين ، ونوعيتهم من نشاط الجمعية ، وعدد القضايا التى قدمتها الجمعية للنيابة ، وصور ومجالات الحماية التى تقدمها الجمعية تجاه المستهلك . كما شمل هذا المحور النشاطات الأخرى التى تقوم بها الجمعية .

٢ - **الأداة الثانية : دليل مقابلة العاملين بجمعيات حماية المستهلك**

واشتملت الاستمارة على عدد من المحاور :

المحور الأول : البيانات الأساسية ، واشتملت على : الاسم ، والسن ، والنوع ، والحالة الاجتماعية والتعليمية ، ومحل الإقامة ، والمهنة ، والدخل الشهرى ، واسم الجمعية التى يعمل بها وعنوانها .

المحور الثانى : مجال العمل بالجمعية ، وشمل المحور على الدور الذى يقوم به الشخص العامل داخل الجمعية ، ومدى خبرته السابقة فى مجال العمل ، وبيان الحالة التاريخية والوظيفية لهذه الخبرة ، وكذلك المشاكل التى تقابل العاملين فى مجال حماية المستهلك من خلال عملهم بالجمعية ، والرأى فى إمكانية حلولها .

المحور الثالث : وشمل دور الدولة والحكومة فى مجال حماية المستهلك ، وتمثل فى الأسئلة عن الدولة ودورها فى منع الغش ، أو مدى نجاح الجمعية فى القيام بدورها فى حماية المستهلك .

المحور الرابع : وشمل الرضا عن العمل داخل الجمعية ، وما إذا كان هذا العمل تطوعيا أم بأجر ، وتقديم المقترحات التى يمكن تقديمها لزيادة فاعلية عمل الجمعيات العاملة فى حماية المستهلك .

أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة

من الطبيعى أن تأتى أهم الاستخلاصات المستقاة من الدراسة الميدانية معبرة عن واقع فعلى أثبته العمل الميدانى المنهجى ، ومفجرة فى ذات الوقت لعدد من

القضايا على خلفية النتائج التى أمكن الوصول إليها ، سواء كانت هذه القضايا اجتماعية أو ثقافية أو مرتبطة بمقترحات وتدخلات تشريعية تعكس - قدر الإمكان - رؤى وصوت المبحوثين ، وهى مسألة يمكن أن تطلق عليها المشروعية الاجتماعية للدراسة .

وفى هذا الإطار ، يمكن القول بأن إيلاء الدولة الاهتمام بجمعيات حماية المستهلك جاء فى أعقاب ما أفرزته التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدها المجتمع المصرى ، وساعدت على فقدان الدولة لجزء كبير من دورها وسلطاتها فى حماية المستهلك ، حيث كان لسياسة الاقتصاد الحر وإطلاق السوق لتلعب فيه قوانين العرض والطلب آلياتها أكبر الأثر فى دفع التجار إلى تبنى قيم جديدة ، كالاستغلال المادى السريع ، والهروب من قواعد المراقبة الاجتماعية ، وما نتج عنه أن أصبحت آليات الدولة الرسمية غير قادرة - بمفردها- على مراقبة السوق لتحقيق الحماية المطلوبة لأطراف العلاقات الاقتصادية (التاجر، المنتج ، الوسيط ، المستهلك) . وهنا باتت الحاجة ملحة لكى تلعب الجمعيات الأهلية دورا مكملا لدور الدولة ومشاركا لها فى ضبط قوى وآليات السوق ، من حيث رقابة الأسعار ، وضمان الجودة ، ومتابعة خدمة ما بعد البيع ، سواء بالنسبة للسلع أو الخدمات .

وعلى ذلك ، يمكن القول بأن الجمعيات الأهلية بصفة عامة - والمعنية بحماية المستهلك بصفة خاصة - هى من صميم الفهم الصحيح للشراكة الأهلية فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وحتى تؤدى هذه الجمعيات دورها فى عملية الشراكة على النحو المتقدم ، فإنه لابد لها من ركائز تستند إليها ، وإلا أصبحت تلك الشراكة مجرد نصوص نظرية لا أثر لها فى الواقع وفى حياة جمهور المستهلكين ، فلا جدوى حقيقية من تحقيق الأهداف المبتغاة من نشأة تلك الجمعيات إلا إذا توافر لها تمويل كاف وتوسيع اختصاصاتها القانونية ، وإتاحة الفرصة أمامها لمباشرتها ، كما ينبغى

أن تتوافر الدراية الكافية للقائمين على أمر هذه الجمعيات . وبقدر اقتراب هذه الجمعيات أو بعدها عن هذه الركائز يمكن التعويل على نشاط ودور هذه الجمعيات وتقييم مدى كفاءتها وكفايتها فى هذا الشأن ، باعتبارها آليات لضمان حماية حقوق المستهلك .

وتجد هذه الجمعيات مرجعيتها فى النصوص الدستورية التى تضمنت وتضمن الحق فى إنشاء وتكوين الجمعيات ، وكذا النصوص الدستورية ذات الصلة بحماية المستهلك ، مثل الحق فى الغذاء الآمن والسليم والرعاية وكفالة الخدمات الاجتماعية ، فضلا عن الاتفاقيات والمواثيق الدولية التى انضمت إليها مصر ، مثل العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والمتضمنة باتفاقية حقوق الإنسان ، بالإضافة إلى القوانين العديدة المعنية بحماية المستهلك والتى توجت بصدور القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤، وصدور القانون الجديد رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ ، وهذا كله يوضح أن البنية التشريعية المصرية توفر نصوصها ضمانات وآليات لحماية حقوق المستهلك ، وإن كانت تلك الضمانات والآليات على المستوى النظرى أعظم منها على مستوى التطبيق حسبما أثبته الواقع العملى .

وقد كشف ذلك عن الاتجاه إلى التأكيد على أن تفعيل دور المنظمات غير الحكومية فى حماية المستهلك يعد بعدا أساسيا ومدخلا يجب التركيز عليه باعتباره ضرورة لتحقيق الأمن الاجتماعى والتنمية الاجتماعية ، انطلاقا من التركيز على عنصرين أساسيين فى تلك المنظمات هما : عنصر أداء العاملين بها وخبراتهم ، ثم عنصر البناء المؤسسى الذى يؤثر فى أدائها وتتأثر به عند تحقيق أهدافها فى حماية حقوق المستهلكين وإشباع حاجاتهم المعنية بهذه الحماية .

ومن هنا ، تظهر المصداقية أو عدم المصداقية فى أداء هذه الجمعيات ومن تحقق ثقة المستهلكين أو عدمها كرد فعل للتصور إزاء بناء هذه المنظمات والخلل الوظيفى فى أدائها لوظائفها .

وقد حاولت هذه الدراسة أن تتعرف على كفاءة وكفاية هذه المنظمات وتقييم أدائها في مجال حماية المستهلك بكافة صورها ، وهو أحد المجالات الهامة التى أولت فيها الحكومة وجهها شطر هذه المنظمات للشراكة فى عملية التنمية الاجتماعية . وذلك على النحو التالى :

أولا : فيما يتعلق بعمل وأداء جمعيات حماية المستهلك القائمة

١ - أشارت نتائج الدراسة الميدانية حول تقييم دور وفاعلية جمعيات حماية المستهلك فى تقديم الحماية الفاعلة لجمهور المستهلكين فى كافة المجالات إلى بروز دور هذه الجمعيات فى الآونة الأخيرة ، كآليات غير حكومية لضبط السوق ومحاربة الغش والتدليس والسيطرة على الانفلات الذى يحدث فى مستوى أسعار بعض السلع والخدمات (خاصة الجمعيات التى اتخذت حماية المستهلك هدفا أساسيا) ، وإن كان عدد هذه الجمعيات على مستوى الجمهورية لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من إجمالى عدد الجمعيات الأهلية بصفة عامة على مستوى الجمهورية ، غير أن وجودها يعد وجودا فعالا فيما تقوم به من نشاطات ومجالات تجاه حماية المستهلك ، تمثلت فى الدفاع عن حقوق المستهلك فى مواجهة التجار والمنتجين ، وأيضا تمكن المستهلك من حق التقاضى والحصول على تعويضات وحمايته من الدعاية الزائفة أو المعلومات غير المطابقة للحقيقة ، وكان ذلك عن طريق جمع البيانات وتحليل الأنماط الاستهلاكية وشرح أساليب الغش وكيفية رصد ظواهره ، عن طريق الارتقاء بوعى المستهلك وثقافته الاستهلاكية ، ومعاونة أجهزة الرقابة الرسمية على تقصى مواضع الغش ، وتقوم - أيضا - بحفز المستهلك لمقاطعة السلع التى لا يلتزم منتجوها بالمواصفات المطلوبة ، وتواصل مع الأجهزة الرسمية لتعبر عن آراء المستهلك ورغباته .

٢ - أشارت النتائج إلى أن هناك القليل من الجمعيات يقتصر دورها على تقديم التوعية بزيادة الوعى لدى الأفراد والمستهلكين عن طريق توفير خدمات

دعم المعلومات والمعارف الخاصة بالاستهلاك ، وإرشاد المستهلك إلى أوجه النفع والتحذير من الأضرار ، وهذه الجهود تجد مجالا أكبر للتطبيق والتأثير ، حيث تصل جمعيات حماية المستهلك إلى مستوى القدرة على نشر المعلومات ، ووضع برامج التوعية ، وإقبال المستهلكين على الدورات الثقافية وحلقات النقاش التى تعقدها بعض الجمعيات (جمعية سيدات مصر بالجيزة ، وجمعية الإعلاميين) على سبيل المثال ، مع استخدام وسائل إعلام واسعة فى الإعلان عن تلك البرامج وشرحها ، واستخدامها المجلات والجرائد والمنشورات التى تكمن أهميتها فى تعريف المثقفين وتوعيتهم بقضايا حماية المستهلك ، وهو ما يؤثر لاحقا فى قيام هؤلاء المثقفين بنقل خبراتهم للوسط المحيط بهم ، ويؤدى - فى النهاية - إلى دعم مستويات الوعى لدى جميع أفراد المجتمع .

ثانيا : فيما يتعلق بخصائص ورؤى العاملين فى جمعيات حماية المستهلك

تشير نتائج الدراسة الميدانية حول خصائص ورؤى العاملين فى جمعيات حماية المستهلك إلى النتائج والاستخلاصات التالية :

١ - الخصائص الديموجرافية للعاملين

اتضح أن أغلب العاملين فى هذا المجال من الإناث ، حيث بلغت نسبة النوع ٥ر٨٨٪ ، وهذا ما يعنى أنه على مستوى الجمعيات كل ٨٩ من الذكور يقابله ١٠٠ من الإناث العاملين فى هذا المجال ، وكذلك فقد تركز معظم العاملين فى فئات السن من ٤٠-٥٠ سنة ومن ٥٥ - أقل من ٦٠ سنة بنسب مختلفة ، حيث كانت ١٦٪ من العاملين ٤٠ سنة ، و٤ر٢٠٪ من ٥٠ - ٥٥ ، و٤ر١٨٪ من ٥٥ إلى أقل من ٦٥ سنة ، ومعظم العاملين من المتزوجين ، حيث مثلت نسبتهم ٦ر٧٩٪ مقابل ٢ر٨٪ من غير المتزوجين . وبالنسبة للتعليم ، فقد مثل التعليم الجامعى وفوق الجامعى نسبة ٨ر٣٨٪ و ٧ر٣٤٪ على التوالى ، وتركز محل الإقامة فى محافظتى القاهرة والجيزة ، وهما أكثر المحافظات التى تركز بها جمعيات حماية

المستهلك . ومن حيث طبيعة العمل بالجمعية ، وجد أن النسبة الغالبة من العاملين هم المتطوعون بنسبة ٣ر٨٣٪ ، وهم بالتالى يعملون بدون مرتب .

٢ - الدور الذى يقوم به العاملون داخل الجمعيات

وبدراسة طبيعة الدور الذى يقوم به العاملون داخل الجمعيات والخبرات اللازم توافرها للعمل فى هذا المجال أشارت النتائج إلى الآتى :

- فيما يتعلق بالدور الذى يقوم به العاملون داخل الجمعية ، وجد أن نسبة ٥٥٪ أعمالهم مهنية . وعن الخبرة فى مجال العمل ، فكانت نسبة ٣ر٦٧٪ لديهم خبرة سابقة فى مجال حماية المستهلك .
- وفيما يتعلق برؤية العاملين حول المواصفات أو الخبرات التى تستلزم توافرها فيمن يعمل فى مجال حماية المستهلك ، أشارت النتائج إلى أن أهم هذه الخبرات هو المعرفة بنوعيات السلع الموجودة بالسوق وتاريخ الإنتاج ومدة الصلاحية ، وتستطيع أن تفرق بين السلعة الجيدة والسلعة الفاسدة ، وهذه المواصفات ذكرت بنسبة ٢٤٪ .
- وفيما يخص رؤى العاملين حول تحديد الجهات المسئولة عن حماية المستهلك ودور كل منها ، اتفق معظم العاملين على أن مسئولية حماية المستهلك هى مسئولية الجميع (حكومة وأفرادا ومؤسسات أهلية) . وهناك عدة بدائل للأدوار التى تقوم بها الحكومة فى هذا المجال ، أهمها أن الحكومة يمكنها القيام بتشديد الرقابة على التجار وذلك بنسبة ٣ر٨٣٪ .
- أما عن مفهوم حماية المستهلك من وجهة نظر العاملين ، فقد تعددت رؤى العاملين ، وكان أهمها أن حماية المستهلك تعنى حماية المستهلك من نفسه أولا ، ثم حمايته من جشع التجار واستغلالهم ، وحماية المستهلك - أيضا - من الغش والتدليس ، وحمايته من شراء منتج فاسد أو مضر بالصحة .

٣ - أما عن المشاكل التى تواجه العاملين فى جمعيات حماية المستهلك

أشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة ٧ر٨٧٪ من العاملين يؤكدون على أن هناك

مشاكل تواجههم أثناء تأدية عملهم إزاء حماية المستهلك ، وأهم هذه المشاكل هى مشكلة عدم وجود الوعى الكافى للمستهلك بنسبة ٤ر٨٨٪ ، تليها مشكلة عدم وجود التمويل الكافى للجمعيات بنسبة ٦ر٧٦٪ ، وضعف مساندة الحكومة ومساعدتها المادية للجمعيات . وأشارت النتائج للحلول ، وهى أن يفعل قانون حماية المستهلك الذى يضمن للمستهلك حقوقه . كما تم التوصل إلى أن أهم معوقات نجاح الجمعية هو المستهلك نفسه بنسبة ٦ر٧٧٪ ، وأهم المعوقات التى تواجه الجمعية هو عدم وعى الجمهور بحقوقه بنسبة ٢ر٦١٪ .

أما عن الطرق التى تتبعها الجمعية لمواجهة عمليات الغش وتحقيق الكفاية للمستهلك ، تلخصت النتائج فى عدد من التصرفات فى شأن البلاغات والشكاوى التى تصل إلى الجمعية ، وتنوعت التصرفات ما بين إخطار الجهات الرسمية الرقابية المتخصصة ، سواء كانت الرقابة الإدارية ، أو وزارة التموين ، ومكاتب حماية المستهلك بقطاع التموين ، وأقسام الشرطة التابع لها الجهة ، والاتصال بالتاجر وإقناعه بتسوية الشكوى مع المستهلك بصورة ودية .

أهم التوصيات التى خرجت بها الدراسة

١ - اتضح أن عدد الجمعيات العاملة فى مجال حماية المستهلك بهذا الحجم الضئيل الذى توصلت إليه الدراسة ٤٠ جمعية على مستوى الجمهورية ، أصبح غير كاف لتحقيق حماية فاعلة للمستهلك على أكمل وجه ، خاصة فى مرحلة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع المصرى ، والانطلاق نحو اقتصاد السوق بآلياته (العرض والطلب) ، والتى قد تتصادم فيها مصالح المنتج مع المستهلك ومع التاجر ، الأمر الذى يتطلب تشجيع الجهود الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى فى إنشاء كيانات شعبية تلعب دورا أكبر فى مجال حماية المستهلك لمواجهة الثورة الاستهلاكية التى يتعرض لها المجتمع المصرى ، واحتمالات تعرض

المستهلك بالتالى لأوجه وصور وأنماط عديدة من الغش والخداع بما يضر بمصالحه . وفضلا عن ذلك ، فإن زيادة عدد هذه الجمعيات وحده ليس أمرا كافيا ، بل إن الأولى يتطلب - فى المقام الأول - زيادة كفاءتها ، والعمل على تفعيل أنشطتها بمنح هذه الجمعيات اختصاصات وسلطات أوسع فى مجال التوعية ونشر الثقافة بحقوق المستهلك وآليات حمايتها ، وفى مجال تلقى البلاغات والشكاوى من جمهور المستهلكين ، وخلق آلية قانونية فاعلة (كجهاز أو مجلس أعلى لحماية المستهلك) للمساعدة فى إيجاد نوع من التواصل والتعاون والشراكة بين هذه الجمعيات وسلطات رقابة السوق وإنفاذ القانون ، فضلا عن منحها حق رفع الدعاوى أمام جهات التحقيق والقضاء والمطالبة بالتعويض عن الأضرار التى قد تلحق بالمستهلكين .

٢ - النظر بعين الاعتبار إلى الدعم القانونى لجمعيات حماية المستهلك كما جاء به القانون - يظل وحده غير كاف - لقيام هذه الجمعيات بأدوارها المطلوبة ابتغاء تحقيق أهدافها ، ما لم يتم بناء وتهيئة رأى عام داعم لدور هذه الجمعيات فى نشر ثقافة حقوق المستهلك ، وإصدار نشرات توعية بوسائل الإعلام ، مع تشجيع عقد دورات تدريبية وندوات عامة ومتخصصة فى هذا الشأن .

٣ - المطالبة بسرعة إنشاء شبكة قومية للجمعيات والمنظمات الأهلية العاملة بصورة أساسية ومباشرة فى نشاط حماية المستهلك ، وربطها بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ، ودعمها بكل المعلومات والبيانات الضرورية التى تحتاج إليها هذه الجمعيات فى أدائها لوظيفتها .

٤ - ضرورة تشجيع بناء نظم حافزة للجمعيات المتميزة فى حماية المستهلك ، سواء بالحصول على مزيد من الدعم الحكومى ، أو من خلال الحصول على جزء من مبالغ التعويضات المحكوم بها فى قضايا غش وخداع للمستهلك

بواسطة إجراءات سريعة ومنصفة ، مع إمكان استفادتها - أيضا - من نظم المساعدة القانونية والقضائية .

٥ - إيلاء قدر كبير من الاهتمام الحكومى بتشجيع قيام وإنشاء جمعيات جديدة لحماية المستهلك ، وتبسيط إجراءات تأسيسها ؛ حتى يمكن زيادة عدد هذه الجمعيات بعد أن أثبتت التجربة والدراسة الميدانية قلة عدد هذه الجمعيات ونقصها من حيث الكفاية والكفاءة .

٦ - وأخيرا ، تجدر الإشارة بتدخل المشرع المصرى وإصداره القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن حماية المستهلك ؛ لما يمثله ذلك من نهضة حضارية مجتمعية تبرهن على أن المجتمع المصرى قد عقد العزم على أن يضع قضية حماية المستهلك على رأس قائمة أجندة التحديات فى اللحظة التاريخية الراهنة ، وفى ظل ما يحيط به من تداعيات اقتصادية على المستويين المحلى والعالمى ، لا سيما أن فلسفة القانون دارت فى كثير من النواحى فى فلك حماية المستهلك التى أقرتها الأمم المتحدة .

كما توصى الدراسة بأنه على الحكومة عند صياغة اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك أن تُضَمِن فى اللائحة النصوص التى تكفل أن يكون للدولة ولجمعيات حماية المستهلك - أيضا - حق التدخل المباشر لمواجهة التغيرات الطارئة والارتفاع غير المبرر فى الأسعار فى مناسبات معينة ، وخاصة أسعار السلع والخدمات الأساسية .

Abstract

EVALUATION OF THE EFFECTIVENESS OF NGOs
IN CONSUMER PROTECTION

Iman Sherif

It is obvious that the continuous handling of the consumer rights, recently, in the formal state discourse , the media and parliamentary assemblies reflects the importance of the objective and comprehensive treatment of this issue.

Considering the importance of the civil society, particularly the role and the impact of NGOs in Society; this study has been conducted on NGOs working in the field of consumer rights, in the aim at exploring their role in providing the required protection for the consumer, and the obstacles they face to offer this protection.

It also includes the study of the law regulating these organizations as well as the role of the control authorities in supporting these organizations to ensure consumer protection.

بعض ملامح الحالة التغذوية لبدو محافظة جنوب سيناء*

سعاد جمعة **

تهدف الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على الحالة التغذوية لبدو محافظة جنوب سيناء . وتم اختيار هذه المحافظة لأهميتها من نواحى الأمن القومى والاجتماعى والاقتصادى لجمهورية مصر العربية .

وقد استخدمت لتحقيق هذا الهدف عدة وسائل عملية وإحصائية على رأسها : حساب الغذاء المتناول يوميا للأسرة ثم للفرد ، ودراسة نمط استهلاك الغذاء ، وكذلك التعرف على الأغذية التقليدية . وتم ذلك ميدانياً بجمع المعلومات باستمارة استبار بالمقابلة الشخصية مع ربات الأسر ، شملت الصفات الديموجرافية للأسرة وتسجيل الغذاء المتناول خلال ٢٤ ساعة فائتة ، وكذلك تكرار استهلاك الأغذية المختلفة . وخلصت الدراسة إلى تدنى متوسط نصيب الفرد اليومى من الطاقة ومعظم العناصر الغذائية عن مثيله بالميزان الغذائى المصرى وكذلك عن التوصيات الغذائية العالمية المحددة من قبل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة . ولوحظ أن نمط استهلاك الغذاء يتحدد نتيجة للظروف البيئية والاقتصادية والمعيشية الصعبة لهذه المحافظة وهو ما تبينه جداول الدراسة . وهذا يستوجب مزيدا من الاهتمام والمراعاة لتكثيف التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى هذه المحافظة المهمة علاجاً للمشاكل التى يمكن أن تتفاقم مستقبلاً إذا استمر الوضع على ما هو عليه حالياً .

مقدمة

يعتبر الغذاء من أهم عوامل البيئة أثراً فى تكوين الإنسان وتحديد نموه ونشاطه وسلوكه ، فمن الغذاء تحصل جميع خلايا الجسم على الطاقة اللازمة لكافة

* هذه الدراسة جزء من فصل من تقرير ميدانى بعنوان "الظروف البيئية والوضع الغذائى وأثرهما على صحة الإنسان بمحافظة جنوب سيناء" ، وتتكون هيئة البحث من الدكاترة ، محمد زكى (مشرفاً) ، حسين المكاوى (مستشاراً) ، سعاد جمعة ، مجدى على حسن (باحثا رئيسيا) ، مروة مدحت ، جمال عبد الناصر ، قدرى زكى ، سحر عبد الجيد ، وقام بالتطبيق الميدانى ، ماجدة سليمان ، وسحر عبد الجيد ، ومروة مدحت .

** خبير أول ، قائم بأعمال رئيس قسم بحوث البيئة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الخامس والأربعون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٨ .

الأنشطة الحيوية ، كما أن له دورا فى وقاية الجسم من الأمراض .

ويجب أن يحتوى الغذاء على جميع العناصر الغذائية تبعاً للمقننات الغذائية العالمية لكل فرد حسب سنه وجنسه ومجهوده والحالة الفسيولوجية ، وأن يكون متنوعاً، وفاتحاً للشهية ومقبول الشكل متمشياً مع العادات الغذائية السائدة فى المجتمع ، ويجب أن يكون صحياً خالياً من أية ميكروبات أو مواد ضارة بالصحة ، وأن يكون مناسباً للحالة الاقتصادية ، فإن قيمة الغذاء فى مناسبة ثمنه وفى حسن اختياره .

وتعتبر التغذية أساسية لنمو الإنسان ، حيث يستمر تأثيرها مدى الحياة، فهى تؤثر فى النمو الجسمى و الذهنى والنفسى والعاطفى والحركى ، وتساعد على منع العدوى الحادة والمزمنة ، وبذلك تؤثر بطريقة غير مباشرة فى التنمية الاجتماعية [١] .

ويعتبر سوء التغذية (زيادة أو نقص عنصر أو أكثر من العناصر الغذائية) حالة مرضية فى حد ذاته ، ويؤثر فى المقدرة الجسمانية والقدرة على العمل والإنتاج ، مما يؤثر سلباً فى التنمية، ويعتبر مشكلة صحية كبيرة ليس فقط على مستوى الدول النامية ، ولكن أيضاً فى أجزاء عديدة من دول العالم المتقدم على حد سواء [٢] .

وتمثل شبه جزيرة سيناء البوابة الشرقية لمصر ، وقد كانت حقلا لعديد من الحروب لسنوات عديدة ، مما أثر فى الحالة الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتغذوية لأفراد المجتمع المحلى . وتمت هذه الدراسة فى محافظة جنوب سيناء التى تسمى منطقة المرتفعات الجبلية أو بلاد الطور نسبة إلى جبل الطور ، وفيها أكثر الجبال ارتفاعاً فى جمهورية مصر العربية كلها ، وعاصمتها مدينة الطور . وتعتبر من أغنى مناطق مصر التعدينية والبترولية ، ففيها توجد مناجم الفيروز والنحاس والمنجنيز ، وتحتوى على مراكز هامة للسياحة العلاجية والترفيهية والدينية . وتبلغ مساحتها ٣١,٠٠٠ كم٢ ، والمساحة المأهولة حوالى ١٦,٠٠٠

كم٢ ، أى ٥٣ ٪ من المساحة الكلية ، وعدد السكان يصل إلى ٦٦٥٣٣ نسمة ، وتعادل هذه النسبة ٠,١ ٪ من عدد سكان الجمهورية ، وتبلغ الكثافة السكانية بها ٢,١ شخص/كم٢ ، والكثافة المأهولة ٤ نسمة/كم٢ [٣] .

وتتمتع محافظة جنوب سيناء بطبيعة بيئية خاصة جداً تؤثر فى الوضع المعيشى للسكان ؛ نظراً لمحدودية الموارد المائية العذبة ، وكذلك النقص الشديد فى عدد السكان . وينقسم السكان الذين يعيشون فى محافظة جنوب سيناء إلى قسمين : هؤلاء الذين يقيمون فى المناطق الحضرية فى المدن الكبيرة السياحية وأولئك الذين يعيشون فى المناطق البدوية بالقرب من المصادر المائية ، سواء كانت آبارا أو هرابات لتجميع مياه الأمطار أو منبع مياه يعتمد عليه، ويعرف هؤلاء بالبدو .

وتؤثر العادات الغذائية (Dietary Habits) وكذلك نوعية الغذاء فى كل من الحالة التغذوية والصحية للسكان . وتفضل المجتمعات المختلفة أطعمة مختلفة تبعاً لتأثير العوامل الجغرافية والسمات البيئية . والأغذية التقليدية (Traditional Foods) تمثل عنصراً مهما فى تغذية التجمعات البدوية ، كما أنها الأساس الذى تقوم عليه عاداتهم الغذائية .

اهمية الدراسة الحالية

تمثل التنمية الاجتماعية لجنوب سيناء مسألة أمن وضرورة قومية لمصر . ويجب عند وضع أية سياسة أو برنامج للقضاء على الفقر وأوضاع سوء التغذية دراسة أوضاع المجموعات محدودة الدخل أو الفقيرة . ويعطى قياس الحالة التغذوية فى المجتمع معلومات تساعد على التعرف على المشكلات التغذوية وأسبابها التى تؤثر فى الصحة العامة . ويساهم ذلك فى اتخاذ التدابير الوقائية والسيطرة على هذه المشكلات .

لذلك تهدف الدراسة إلى :

١ - قياس الاستهلاك الغذائى للأسرة ثم للفرد فى هذه التجمعات البدوية عن طريق تدوين الغذاء المتناول خلال ٢٤ ساعة سابقة وتحليله إلى العناصر الغذائية ، وحساب الطاقة باستخدام جداول تحليل الأغذية لمعرفة متوسط نصيب الفرد اليومى من الطاقة والعناصر الغذائية الأساسية الكبرى والصغرى ، ومقارنتها بالتوصيات الغذائية العالمية [٤] ، وكذلك بما ورد بالميزان الغذائى لجمهورية مصر العربية (Food Balance Sheet) لعام ٢٠٠٥ [٥] ؛ لمعرفة مدى كفايتها لتلبية الاحتياجات الغذائية لأفراد أسر البدو بمناطق الدراسة .

٢ - معرفة النمط الكيفى لاستهلاك الغذاء بهدف تحرى العادات والأنماط الغذائية الشائعة بين الأسر البدوية بمناطق الدراسة . ويكتسب ذلك أهمية خاصة لندرة وجود دراسات فى هذا المجال عن هذه المنطقة (على حسب علم الباحثة) .

٣ - التعرف على الأغذية التقليدية والشائعة الاستخدام ما بين أغذية طازجة وأغذية مطبوخة .

الإجراءات المنهجية للبحث :

تعد الدراسة فى هذا البحث من نوع الدراسات الاستطلاعية الوصفية التحليلية .

أولاً : العينـــة

أجريت الدراسة على عينة عمدية قوامها ١٥٣ أسرة بدوية (تمثل حوالى ١٠٪ من إجمالى مجتمع الدراسة) ، وهو مجتمع ذو طبيعة خاصة ، حيث يبعد كل تجمع بدوى عن الآخر مسافات طويلة تصل إلى عدة كيلو مترات ، بالإضافة إلى صعوبة الانتقالات ؛ نظراً لوعورة الطرق . كذلك أثناء إجراء هذا البحث وقعت أحداث طابا والتى أثرت فى سير العمل الميدانى . وقد تم أخذ

هذه العينة بهدف :

١ - قياس الحالة التغذوية لهذه الأسر عن طريق :

أ - حساب الغذاء المتناول يومياً ، ومعرفة مدى كفايته من حيث الوفاء بالاحتياجات اليومية اللازمة للأسرة ثم للفرد من الطاقة والعناصر الغذائية الكبرى والصغرى ذات الأهمية ، وذلك باستخدام جداول تحليل الأغذية الخاصة بالمعهد القومى للتغذية بالقاهرة[٦] .

ب - دراسة النمط الكيفى لاستهلاك الغذاء بين هذه الأسر البدوية تبعاً لطريقة Willett [٧] .

٢ - التعرف على الأغذية التقليدية المنتشرة وشائعة الاستخدام .

ثانياً: أدوات البحث

استمارة استبار لجمع البيانات الخاصة بالدراسة احتوت على :

١ - الصفات الديموجرافية للأسرة .

٢ - بيانات عن خصائص المسكن وملكية الأسرة ، سواء لأرض زراعية ، أو حيوانات .

٣ - تسجيل الغذاء المتناول خلال ٢٤ ساعة فائتة .

٤ - بيانات مفصلة لربات المنازل حول النمط الاستهلاكى للأسرة من الأغذية المختلفة والتكرار العادى لاستهلاك هذه الأغذية إذا كان يومياً، أو أسبوعياً، أو شهرياً (Food Frequency) ، بهدف تحرى العادات والأنماط الغذائية الشائعة بين الأسر البدوية المتعلقة بتناول الأغذية المختلفة والمشروبات ، وطرق تحضير واستهلاك الطعام ، ومدى الاهتمام بالنواحى التغذوية للأسرة ، وأنواع الأغذية التقليدية والمنتشرة هناك .

وقد تم جمع البيانات بالمقابلة الشخصية مع ربات الأسر المبحوثة ، وتم تدوين المعلومات فى استمارة الاستبار المذكورة سابقاً.

عولجت النتائج إحصائياً بواسطة استخدام برنامج SPSS-14

وتم من خلاله حساب النسب المئوية والتكرارات ، وكذلك حساب قيم مربع كاى

لإيجاد معنوية العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة .

النتائج والمناقشة

جدول رقم (١)

حجم العينة الكلية لأسر البدو وتوزيعها حسب مناطق الدراسة

اسم المركز	المنطقـة	حجم العينة (عدد الأسر)	النسبة المئوية ٪
	الطرفة	١٣	
	السباعية	٧	
سانت كاترين	الشيخ عواد	١٠	
	وادى الراحة	١٩	
	الجوجة	٧	
	المحيرث	٨	
المجموع		٦٤	٤١٫٨
	وادى ميعر	٧	
الطور	الوادى	١٠	
	أبو حجاب	٧	
	عريج	١٢	
المجموع		٣٦	٢٣٫٥
شرم الشيخ	وادى مندر	١١	٧٫٢
دهب	العصلة	١٤	٩٫٢
أبو رديس	المروة	١٣	
	المريق	١٥	
المجموع		٢٨	١٨٫٣
المجموع الكلى		١٥٣	١٠٠٪

ويتضح من الجدول رقم (١) الآتى:

١ - بلغ حجم العينة الكلية ١٥٣ أسرة من خمس مراكز هى: مناطق تجمعات البدو المحيطة بمدينة سانت كاترين ، وتشمل مناطق ؛ الطرفة ، والسباعية ، والشيخ عواد ، ووادى الراحة ، والجوجه والمحيرث . وعدد الأسر التى تم تطبيق استمارة الاستبار عليها ٦٤ أسرة بمعدل ٤٢,٢٪ من حجم العينة الكلية .

٢ - عدد (٣٦) أسـرة بدوية من مناطق التجـمعـات الموجودة بالقرب من مـدينة الطـور وتمثل ٢٣,٤٪ من حـجم العـينة الكليـة ، وهذه المناطق هى : وادى ميعر ، الوادى ، أبو حجاب ، ومنطقة عريج .

٣ - عـدد (١١) أسـرة بدوية مـن منطقـة وادى مندر التابعة لمدينة شرم الشـيخ ، وتمثل ٧,١٪ من حجم العينة الكلية .

٤ - عـدد (١٤) أسـرة بدوية من منطقة العصلة التابعة لمدينة دهب ، وتمثل ٩,٢٪ من حجم العينة الكلية .

٥ - عـدد (٢٨) أسـرة بدوية من مناطق التـجـمـعـات فى داخل مـدينـة أبو رديس (منطقتى المروة والمريق) ، وتمثل ١٨,٢٪ من حجم العينة الكلية .

الخصائص العامة لمجتمع أسر البدو بمناطق الدراسة

جدول (٢)

عدد الاسر والعدد الكلى لافراد الاسر ومتوسط حجم الاسرة

اسم المنطقة / المتغيرات	سانت كاترين	الطـور	شرم الشيخ	دهـب	أبو ريس	العينة الكلية	P. Value
عدد الأسر محل الدراسة	٦٤	٣٦	١١	١٤	٢٨	١٥٣	
عدد أفراد الأسر الكلى	٣٩٥	٢١٢	٧٣	٨٥	١٦٥	٩٣٠	
متوسط حجم الأسرة المتوسط ± الانحراف المعيارى	٦ر١ ± ٢ر٦٧	٥ر٨٩ ± ٢ر٦٩	٦ر٦٤ ± ٣ر٠٥	٦ر٠٧ ± ٢ر١٩	٥ر٨٩ ± ٢ر٠٤	٦ر٠١ ± ٢ر٥٧	٠ر٢٢ (N.S.)

مربع كاى(X^2) = ٢٠ر١

اختبار معنوية الفروق (P. value) = ٠ر٢٢ N.S.

ويتضح من الجدول (٢) الآتى:

١ - كـان عدد الأسـر البـدوية التـى شـملتـها الدراسـة فـى المناطـق التـابعـة

لمدينة سانت كاترين ٦٤ أسرة مكونة من ٣٩٥ فرداً ، ومتوسط حجم الأسرة = ٦ر١ ± ٦٧ر٢ .

٢ – بلغ عدد الأسر البدوية التى شملتها الدراسة فى المناطق التابعة لمدينة الطور ٣٦ أسرة مكونة من ٢١٢ فرداً ، ومتوسط حجم الأسرة = ٥,٨٩ ± ٢,٦٩

٣ – كان عدد الأسر البدوية التى تمت عليها الدراسة فى مناطق التجمعات التابعة لمدينة شرم الشيخ ١١ أسرة ، وعدد أفرادها ٧٣ فرداً ، ومتوسط حجم الأسرة = ٦,٦٤ ± ٣,٠٣ .

٤ – بلغ عدد الأسر البدوية بمنطقة العصلة التابعة لمدينة دهب ١٤ أسرة ، وعدد أفرادها ٨٥ فرداً ، ومتوسط حجم الأسرة = ٦,٠٧± ٢,١٩ .

٥ – كان عدد أسر البدو المدروسة بالمناطق التابعة لمدينة أبو رديس ٢٨ أسرة ، وعدد أفرادها ١٦٥ فردا ، ومتوسط حجم الأسر = ٥,٨٩ ± ٢,٠٤ .

٦ – بلغ حجم العينة الكلية ١٥٣ أسرة ، وعدد الأفراد الكلى ٩٣٠ فرداً ، ومتوسط حجم الأسرة فى العينة الكلية = ٦,٠١ ± ٢,٥٧ .

٧ – أظهر اختبار كاى ٢ عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (P. Value = 0.22) بين متوسط حجم الأسرة بمناطق الدراسة المختلفة .

جدول (٣)

المستوى الاجتماعى لأسر البدو بمناطق الدراسة

المستوى الاجتماعى / اسم المركز	منخفض العدد	منخفض ٪	متوسط العدد	متوسط ٪	المجموع العدد	المجموع ٪
سانت كاترين	٣٢	٥٠	٣٢	٥٠	٦٤	١٠٠
الطـــــور	٢٨	٧٧ر٨	٨	٢٢ر٢	٣٦	١٠٠
شرم الشيـخ	١٠	٩٠ر٩	١	٩ر١	١١	١٠٠
دهـــــب	٧	٥٠	٧	٥٠	١٤	١٠٠
أبو رديـــس	١٩	٦٧ر٩	٩	١٥ر٨	٢٨	١٠٠
العينة الكليـة	٩٦	٦٢ر٧	٥٧	٣٧ر٣	١٥٣	١٠٠

$(X^2) =$ 12.946
P. Value = 0.012 Significant

تم تقييم المستوى الاجتماعى للأسر البدوية باستخدام التعليم والوظيفة لكل من الأم والأب تبعاً لطريقة Park & Park [٨] .

ويتضح من الجدول (٣) أن :

١ – عدد (٩٦) أسرة من إجمالى عدد الأسر بعينة الدراسة بنسبة ٦٢,٧٪ تنتمى لمستوى اجتماعى منخفض .

٢ – عدد (٥٧) أسرة بنسبة ٣٧,٣٪ ذات مستوى اجتماعى متوسط .

٣ – لا توجد أسر ذات مستوى اجتماعى مرتفع بين الأسر تحت الدراسة .

أظهر اختبار معنوية الفروق وجود علاقة دالة إحصائيا فى المستوى الاجتماعى بين مناطق الدراسة المختلفة عند مستوى معنوية (٠,٠٠١٢) .

جدول (٤)

المستوى الاقتصادى للأسر البدوية بمناطق الدراسة

المستوى الاقتصادى	منخفض		متوسط		مرتفع		العينة الكلية	
اسم المركز	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
سانت كاترين	١٢	١٨ر٨	٢٣	٣٥ر٩	٢٩	[illegible]	٦٤	١٠٠
الطـــــــور	٤	١١ر١	٢٣	٦٣ر٩	٩	٤	٣٦	١٠٠
شرم الشيـخ	٦	٥٤ر٥	٥	٤٥ر٥	--	٠ر٥	١١	١٠٠
دهـــــب	٥	٣٥ر٧	٧	٥٠ر٠	٢	٢	١٤	١٠٠
أبو رديـــس	٣	١٠ر٧	١٥	٥٣ر٦	١٠	–	٢٨	١٠٠
العينة الكليـة	٣٠	١٩ر٦	٧٣	٤٧ر٧	٥٠	٤ر٣	١٥٣	١٠٠

...مة مربع كاى (X^2) = ٢٤ر١٤٠

تم تقييم المستوى الاقتصادى تبعاً لطريقة . Hussein et al [٩] ، وذلك بناءً على ملكية الأسر لأرض زراعية أو حيوانات ، مثل الماعز والخراف ، حيث يعتبر الرعى هو النشاط الاقتصادى الرئيسى بهذه المناطق ، وكذلك الجمال حيث تستخدم فى السياحة كمصدر للدخل الذى تعتمد عليه بعض الأسر ، وكذلك خصائص المسكن من ناحية :

١ – مواد البناء إذا كانت من طوب أحمر، طوب أسمنتى، حجر، طوب لبن أو خشب .

٢ – مصدر مياه الشرب ، وهل هى مياه منقولة من آبار أو من هرابات (مياه أمطار) أو مياه محلاة .

٣ – وسائل الإضاءة بالمنازل (الكهرباء أو استعمال لمبات الكيروسين) .

٤ – نوع الوقود المستخدم للأغراض المنزلية (غاز البوتاجاز ، الكيروسين أو الحطب) .

٥ – وجود دورة مياه بالمنزل وصرف صحى من عدمه .

كل هذه المقاييس استخدمت لتحديد المستوى الاقتصادى ، وتم تقسيمة إلى ثلاث مستويات : منخفض ، ومتوسط ، ومرتفع .

ويتضح من النتائج الموجودة بالجدول (٤) الآتى:

١ – عدد (٣٠) أسرة بنسبة ١٩,٦٪ من عدد الأسر الكلى تحت الدراسة ذات مستوى اقتصادى منخفض .

٢ – عدد (٧٠) أسرة بنسبة ٤٧,٧٪ من عدد الأسر الكلى محل الدراسة ذات مستوى اقتصادى متوسط .

٣ – عدد (٥٠) أسرة بنسبة ٣٢,٧٪ من إجمالى ١٥٣ أسرة تحت الدراسة تنتمى إلى مستوى اقتصادى مرتفع .

٤ – قد لوحظ أن حوالى نصف عدد الأسر البدوية بمنطقة شرم الشيخ ذات مستوى اقتصادى منخفض ، والنصف الآخر من الأسر ذات مستوى متوسط .

أوضح اختبار معنوية الفروق وجود علاقة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٠٢) فى المستوى الاقتصادى بين مناطق الدراسة المختلفة .

تأثير الوضع الاجتماعى والاقتصادى والبيئى على الحالة التغذوية لأسر البدو

يوجد عوامل عدة مرتبطة مع بعضها البعض تؤثر فى الحالة التغذوية لأفراد المجتمع ، من هذه العوامل ما يلى :

أولا: العوامل الاجتماعية

١ – **التعليم** : يعتبر من أهم المؤشرات المؤثرة فى التغذية ؛ لأن الشخص المتعلم يكون غالبا فى حالة اقتصادية معقولة ، ولديه وعى وإلمام بالأسس السليمة فى اختيار وإعداد وتحضير الطعام . وتفيد الدراسات أنه كلما ارتفع تعليم الأبوين تحسنت الحالة الغذائية لأفراد الأسرة ، والتعليم يجعلهم أكثر استعدادا وتقبلا وتطبيقا للإرشادات التغذوية . وتعليم الأم هام وحيوى للعناية بالأبناء داخل الأسرة ، وله مردود إيجابى على الحالة الغذائية ، وبالتالى صحة الأبناء . تعليم الأم المنخفض يصاحبه نقص فى تغذية الأبناء ، وكذلك فى نظافتهم والسلوكيات الخاصة بصحتهم تكون غير مرضية ، وهذه تكون – بالطبع – مصحوبة بزيادة خطر الإصابة بأمراض سوء التغذية . وأيضاً يوجد علاقة وثيقة بين تعليم الأم والحالة الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائى داخل الأسرة [١٠] .

٢ – **العادات الغذائية** : هى جزء من سلوك المجتمع ، نشأت وتطورت معه ، وتأثرت بالقيم والمبادئ السائدة فيه ، وهى عبارة عن الطرق المتبعة فى اختيار وتناول واستعمال الأغذية المتوافرة ، وتشمل جميع عمليات إنتاج الغذاء وتخزينه وتصنيعه وتوزيعه وتناوله . فيوجد عادات غذائية مفيدة ، مثل تناول الخضروات والعصائر الطازجة ، ويوجد أخرى خاطئة مثل شرب الشاى مع الوجبات ، مما يؤثر على امتصاص عنصر الحديد والاستفادة منه ، وكذلك إدخال أغذية تكميلية للرضع فقيرة القيمة الغذائية ، وأيضا تناول أغذية خاصة فى مناسبات اجتماعية محددة [١١] .

وللعادات الغذائية والنمط الغذائى للأفراد والمجتمعات مغزى هام عندما تدرس العلاقة بين التغذية والصحة [١٢] . ويفضل الأطفال والمراهقون أنماطا غذائية وأطعمة معينة مميزة للمجتمعات والثقافات التى يعيشون فيها [١٣] . وأوضح Gillespie [١٤] أن سلوك الأطفال الغذائى ينتج من تراكم عادات مختلفة ، بالإضافة إلى تأثير البيئة التى يعيشون فيها والتى تشمل المنزل والأسرة والمدرسة والمجتمع .

٣ – **حجم الأسرة** : يعتبر حجم الأسرة من العوامل المهمة التى تؤثر فى توزيع الطعام بين أفرادها وعلى الحالة التغذوية للأسرة ، فكلما كبر حجم الأسرة قلت الفرصة فى الحصول على كميات مناسبة من الطعام لأفرادها ، وهذا ينطبق على الأسر منخفضة الدخل والفقيرة . وبينت الدراسات أن الأسر الكبيرة تنفق قدرا كبيرا من الدخل على الغذاء ، ولكن مقدار الغذاء المستهلك لكل فرد يكون أقل منه فى الأسر الصغيرة . وتحاول الأسرة الكبيرة توفير غذاء أرخص ليكون أكثر اقتصادا لتلك الأعداد الكبيرة من الأفراد [١٥] .

٤ – **المعتقدات المرتبطة بالطعام** : هذه تنتقل من جيل إلى آخر و الناس يتقبلونها بدون محاولة إثبات صحتها ؛ ولهذه المعتقدات تأثير قوى فيما يؤكل .

٥ – **نقص الوعى الغذائى** : لا يكفى أن يكون الشخص قادراً على توفير الغذاء إذا كان لا يعرف اختيار وإعداد الأغذية المناسبة لاحتياجاته اليومية والتى تلائم احتياجاته الفسيولوجية والصحية . ويرتبط نقص الوعى الغذائى بالأمية، فارتفاع نسبة الأمية وقلة الوعى الغذائى والصحى عند الأسر يؤثر بشكل كبير فى انتشار معدلات سوء التغذية . وأوضح Kiks & Huge [١٦] أن الأطفال الذين حصل أولياء أمورهم على تثقيف غذائى يكون نموهم أفضل من أولئك الذين لم يحصل أولياء أمورهم على هذا التثقيف الغذائى. وبين Eppright et al [١٧] ، أنه كلما زادت الثقافة التغذوية للأم كلما زاد

المتناول من الكالسيوم ، والحديد ، والريبوفلافين وفيتامين (ج) .

٦ – **تأثير وسائل الإعلام** : الإعلانات الغذائية تساهم فى تغيير العادات الغذائية عند العديد من الناس ، وقد تؤثر سلبا أو إيجابيا فى السلوك الغذائى، ومن أمثلة ذلك اتجاه الناس إلى تناول الحلويات والشكولاته ، وتحول العديد من الأسر من استخدام الدهون الحيوانية إلى استخدام الدهون النباتية ، بالإضافة إلى تأثير الحالة الاجتماعية والثقافية للأسرة فى العادات الغذائية للأطفال ، وخاصة مع التطور الملحوظ فى وسائل الإعلام ، والنمو الهائل للسلع والأسواق ، وتزايد الحاجات ورغبات المشترين [١٨] .

ثانيا : العوامل الاقتصادية

١ – **الحالة الاقتصادية للأسرة** : تعتبر عاملا هاما فى التأثير على الحالة الغذائية ، وتتصل بجوانب كثيرة ، مثل القدرة على شراء الطعام أو الأرض أو الحيوانات المزرعية التى تنتج الطعام ، كما هو الحال فى محافظة جنوب سيناء . وكلما كانت الحالة الاقتصادية مرتفعة زاد تناول الأغذية الغنية بالمواد البروتينية الحيوانية . وقد لا يضمن وجود الموارد المالية تحسن الحالة الغذائية بسبب انخفاض الوعى التغذوى والصحى وغياب المهارات الصحيحة لاختيار وتحضير الغذاء [١٩] .

٢ – **أسعار المواد الغذائية** : كلما كان سعر الغذاء مرتفعاً قلت فرصة توافره عند الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل . وبصفة عامة ، فإن الأغذية الغنية بالبروتين الحيوانى – كاللحوم والأسماك و الدواجن – تكون أعلى سعراً من الأغذية الغنية بالبروتين النباتى ، كالحبوب والبقوليات . و بينت الدراسات أن استهلاك اللحوم فى معظم المجتمعات الفقيرة يكون محدوداً أو نادراً ؛ وذلك لعدم القدرة على شرائها بشكل يومى أو أسبوعى . ولذلك قام الكثير من الدول النامية بسياسة دعم الغذاء لتوفير بعض الأغذية بسعر أرخص ؛

لضمان حصول أفراد المجتمع على الأغذية الأساسية ، وتتحمل الحكومة الفرق فى السعر فى بعض المناطق ؛ وذلك للحد من انتشار أمراض سوء التغذية بين الفئات الفقيرة [٢٠] .

٣ - **إنتاج الطعام ووفرته** : يجب أن يكون الإنتاج الغذائى والغذاء المتوافر كافيا لأفراد المجتمع ، ويعتمد هذا على ما ينتج محليا وما يستورد من مواد غذائية. وتؤثر التقلبات الموسمية والمناخية - كما هو الحال فى محافظة جنوب سيناء - فى مدى توافر الغذاء . وقد تكون الأسماك والألبان والفاكهة أطعمة موسمية فى بعض المناطق. وتعتبرالبيانات الخاصة بأصناف ومقادير الطعام المتاح فى المجتمعات أساسية عند بحث المشاكل التغذوية .

ثالثا: *العوامل الفسيولوجية*

١ - **التغيرات الفسيولوجية المرتبطة بالعمر والجنس**

يحتاج كل فرد إلى كميات محددة من الطاقة والعناصر الغذائية لنموه وصيانة خلايا وأنسجة جسمه ، وبالتالى استمراره فى الحياة ، وتلاشى حدوث أمراض سوء التغذية . وتختلف احتياجات الفرد حسب عمره وجنسه وحالته الفسيولوجية ، وإذا لم يحصل الشخص على احتياجاته اليومية من عنصر أو أكثر من العناصر الغذائية ، فإن ذلك يعرضه للإصابة بنقص التغذية الناتج عن نقص هذه العناصر ، إذا استمر عدم الحصول على الاحتياجات لفترة طويلة . ويعتبر الرضع والأطفال الصغار والمراهقون والحوامل والمرضعات من أكثر الفئات الحساسة للتغيرات الفسيولوجية ، وبالتالى حدوث سوء التغذية [٢١] . وقد تكون زيادة تناول العناصر الغذائية - خاصة الطاقة - عن المتطلبات اليومية ذات مردود عكسى ، حيث يحدث تكدس فى الدهون فى الجسم ، وبالتالى تحدث السمنة ، ويكون الشخص أكثر عرضة للإصابة بأمراض القلب والسكر وارتفاع ضغط الدم [٢٢، ٢٣] .

٢ - **الإصابة بالأمراض المعدية والمتوطنة** : يؤثر المرض - بشكل مباشر - فى

الاستفادة من الطعام ، وبالتالى يحدث سوء التغذية . و تؤدى الأمراض التى تؤثر فى التمثيل الغذائى والاحتياجات الغذائية مثل ارتفاع درجة الحرارة نتيجة العدوى بالجراثيم إلى زيادة احتياجات الفرد من الطاقة ، كما تتسبب الأمراض المعدية فى استهلاك بروتينات الأنسجة ، وبالتالى زيادة الاحتياجات من البروتين أثناء المرض [٢٤] .

رابعا : العوامل البيئية

مياه الشرب النقية ووجود شبكات صرف صحى أكثر العوامل البيئية أهمية فى وقاية الإنسان من الأمراض المعدية ، وخصوصاً فى المناطق التى تعانى من قلة المياه الصالحة للشرب والزراعة وتصنيع الغذاء ، مثل محافظة جنوب سيناء ، وكذلك التقلبات المناخية والظروف البيئية فلهما دور هام فى تواجد ووفرة الغذاء المتاح .

قياس الحالة التغذوية للبدو بمناطق الدراسة :

أ - متوسط نصيب الفرد اليومى من الطاقة والعناصر الغذائية الاساسية الكبرى

توجد البيانات التى توضح الغذاء المتاح للفرد يومياً بجمهورية مصر العربية فى نشرة الميزان الغذائى (Food Balance Sheet, FBS) ، والتى تم إعدادها عن طريق منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ووزارة الزراعة المصرية [٢٥] . وتبين نشرة الميزان الغذائى لعام ٢٠٠٥ أن نصيب الفرد اليومى من الطاقة ٤٤٢١ سعرا حراريا ، وهذا المقدار أعلى بكثير من متوسط نصيب الفرد اليومى من الطاقة فى الدراسة الحالية ، والذى بلغ ١٧٠٨,٩ + ٤٧٢,١ سعر حرارى بالنسبة لعينة الدراسة الكلية . وأظهر التحليل الإحصائى عدم وجود علاقة دالة إحصائياً (٠,١٧٣) فى الفروق بين متوسط نصيب الفرد اليومى بمناطق الدراسة المختلفة كما هو موضح بالجدول (٥) . وأيضاً يعتبر متوسط نصيب الفرد اليومى فى دراستنا الحالية أقل من المخصصات الغذائية الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية ، إذ يحتاج الفرد البالغ الذى يقوم بمجهود عادى من ٢٤٠٠ إلى ٢٦٠٠

سعر حرارى يومياً [٣٦] . وتعتمد عملية تخليق البروتين وكذلك هدمه على الطاقة ، ولذلك فهى تتأثر سلبا بالنقص في السعرات الحرارية الغذائية .

ويتضح من الدراسة الحالية أن متوسط نصيب الفرد اليومى من البروتين الكلى (الحيوانى والنباتى) ٧١,٦ ± ٢٥,٤ جرام على مستوى العينة الكلية . وأظهر التحليل الإحصائى وجود علاقة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١ و ٠,٠١٤) بين متوسط نصيب الفرد اليومى من البروتين الحيوانى والبروتين الكلى على التوالى بمناطق الدراسة المختلفة . ويتضح من ذلك أن هناك اختلافا معنويا فى استهلاك البروتين بين مناطق الدراسة . ويلاحظ أن هذه الكمية ٧١,٦ ± ٢٥,٤ جرام أكثر من المخصصات الغذائية الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية وقدرها ٥٤ جرام/ فرد/ يوم، على أن يكون ثلثها مأخوذاً من البروتين الحيوانى [٢٧] . ولوحظ أن هذه الكمية أقل من متوسط نصيب الفرد من البروتين الكلى فى الميزان الغذائى لعام ٢٠٠٥ والذى بلغ ٥ر١٢٢ جرام يومياً . ويتضح من جدول (٥) أن البروتين الحيوانى يمثل – تقريباً – نصف كمية البروتين المتناول ، وهذا شئ صحى ؛ لأن البروتين الحيوانى عالى القيمة الغذائية لاحتوائه على كل الأحماض الأمينية الأساسية التى يحتاجها الجسم ، أما البروتين النباتى فلا يلبى احتياجات الجسم الغذائية كاملة ؛ نظراً لأنه لا يحتوى على كل الأحماض الأمينية الأساسية .

وتزود البروتينات الغذائية الجسم بالأحماض الأمينية التى منها يخلق الجسم بروتينه الخاص به ، ويعتبر المكون الرئيسى لأنسجته . والاحتياجات الغذائية من البروتين تعتمد على وزن الجسم والسن والحالة الفسيولوجية. وتبلغ المقننات الغذائية من البروتين للشخص البالغ حوالى ١,٨ جرام/كجم من وزن الجسم ، والطفل الرضيع حتى عمر عام من ٢ إلى ٢,٢ جرام / كجم من وزن الجسم ، وتكون احتياجات الجسم من البروتين أعلى خلال مراحل الحمل والرضاعة وأثناء فترة النقاهة من الأمراض ، وخصوصاً البروتين الحيوانى[٢٨] .

جدول (٥)

متوسط نصيب الفرد اليومى من الطاقة والعناصر الغذائية الاساسية الكبرى بمناطق الدراسة

اسم العنصر الغذائى	اسم المركز	سانت كاترين المتوسط ± الانحراف المعيارى	الطـــور المتوسط ± الانحراف المعيارى	شرم الشيخ المتوسط ± الانحراف المعيارى	دهـــب المتوسط ± الانحراف المعيارى	أبو رديس المتوسط ± الانحراف المعيارى	العينة الكلية المتوسط ± الانحراف المعيارى	P. Value	
الطاقة	(سعر حرارى)	١٦٤٠ر٤ ± ٤٨٩ر٤	١٦٤٩ر٤ ± ٤٦٥ر١	١٩٢١ر٤ ± ٣٤٥ر٦	١٨٦٨ر١ ± ٤٩١ر٥	١٧٧٨ر٩ ± ٤٤٩ر٧	١٧٠٨ر٩ ± ٤٧٢ر١	٠ر١٧٣	NS
البروتين الحيوانى	(جرام)	٣١ر٠٠ ± ١٧ر٢	٢٨ر٣ ± ١٤ر٨	٤٢ر٧ ± ١٧ر٦	٤٠ر٦ ± ١٦ر٣١	٣٧ر٣ ± ١٥ر١	٣٣ر٢ ± ١٦ر٧	٠ر٠١٤	*
البروتين النباتى	(جرام)	٢٥ر٢ ± ٢١ر٦	٢٩ر٥ ± ٢٣ر٣	٤٤ر٨ ± ٢٢ر٧	٤٤ر٦ ± ٢٤ر٧٧	٣٨ر٧ ± ٢١ر٧	٣٨ر٤ ± ٢٢ر٣	٠ر٤٩٥	NS
البروتين الكلى	(جرام)	٦٦ر٢ ± ٢٦ر٣	٦٧ر٨ ± ٢٧ر٩	٨٧ر٥ ± ١٦ر٠٠	٨٥ر٢ ± ١٩ر٩	٧٦ر٠٠ ± ٢٠ر٥	٧١ر٦ ± ٣٥ر٤	٠ر٠١٠	*
الدهون الحيوانية	(جرام)	٣٦ر١ ± ٢٠ر٤	٣١ر٩ ± ١٩ر٤	٤٨ر٢ ± ٢٠ر٢	٤٥ر١ ± ٢٠ر٧	٤٤ر٢ ± ١٦ر٠	٣٨ر٣ ± ١٩ر٩	٠ر٠٢٢	*
الدهون النباتية	(جرام)	١٤ر٦ ± ١ر٨	١٤ر٩ ± ٢ر٠١	٩ر٤ ± ٣ر٠	١١ر٧ ± ٢ر٧	١١ر٤ ± ١ر٦	١٣ر٥ ± ١ر٠١	٠ر٥١٨	NS
الدهون الكلية	(جرام)	٥٠ر٧ ± ١٩ر٧	٤٦ر٨ ± ١٥ر٥	٥٧ر٦ ± ١٩ر٥	٥٦ر٨ ± ١٧ر٩	٥٥ر٦ ± ١٦ر٨	٥١ر٨ ± ١٨ر٣	٠ر١٨٢	NS
الكوبوهيدرات	(جرام)	٢١٧ر٨ ± ٧٧ر٣	٢٢٣ر٨ ± ٨٢ر٥	٢٥٣ر٥ ± ٦٨ر٤	٢٤٨ر١ ± ٨٨ر٦٥	٢٢٥ر٦ ± ٨١ر٥	٢٢٨ر٣ ± ٧٩ر٦	٠ر٥١٦	NS
الألياف	(جرام)	٨ر٧ ± ٥ر٧	١٠ر٥ ± ٦ر٩	١٠ر٣ ± ٥ر١	١١ر٩ ± ٧ر١	١٠ر٠١ ± ٥ر٧	٩ر٨ ± ٦ر١	٠ر٢٨٤	NS

وتعتمد الأسر المقيمة فى التجمعات البدوية بجميع مناطق الدراسة فى طريقة معيشتها على تربية الماعز والأغنام ، وتعتبرها مصدراً للحوم الطازجة ، ويقوم بعضهم بشراء اللحوم من الأسواق المتواجدة فى المدن الكبيرة ، وهذا يتوقف على طبيعة عمل رب الأسرة ، وإن كان يعمل بالسياحة أو سائقا لعربة أجرة . وأحياناً ينتقل البدو خصيصاً لشراء اللحوم البقرية الطازجة ، وذلك فى حالة توافر المال اللازم لذلك . وهذا يفسر ارتفاع معدل استهلاك اللحوم بين البدو المقيمين بالتجمعات البدوية القريبة الأماكن السياحة ، علاوة على تيسر الحالة المادية لهذه الأسر عن غيرهم من البدو المقيمين بعيداً عن المناطق السياحية ، عدا ذلك فهم يستخدمون أنواع اللحوم المجمدة والمعلبة والمصنعة . وبالنسبة للدجاج الطازج ، فهو متوافر – فقط – فى التجمعات البدوية الكبيرة ، بالإضافة إلى المدن الكبيرة ، ويستعاض عنه بالدجاج المجمد .

ويتضح – أيضاً – من جدول (٥) أن متوسط نصيب الفرد اليومى من الدهون الكلية (حيوانية ونباتية) ٥١,٨ ± ١٨,٣ جرام بالنسبة لعينة الدراسة الكلية . ومن الملاحظ أن متوسط استهلاك الدهون الحيوانية كان أعلى بجميع مناطق الدراسة عنه فى حالة الدهون النباتية ، ووجدت علاقة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٢٢) فى الفروق بين متوسط نصيب الفرد اليومى من الدهون الحيوانية بمختلف مناطق الدراسة. وتعتبر هذه الكميات ٥١,٨ ± ١٨,٣ جرام من الدهون الكلية أقل من المخصصات الموصى بها[٢٩] ، والتى تتراوح ما بين ١٠٠ إلى ١٥٠ جرام/فرد/يوم . وبالمقارنة ببيانات نشرة الميزان الغذائى لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠٠٥ (وقت إجراء العمل الميدانى) نجد أنها أقل ، حيث سجل نصيب الفرد اليومى من الدهون الكلية ٨٨,٣ جرام . وتبين النتائج (بجدول ٥) أن كمية الدهون الحيوانية للعينة الكلية كانت ٣٨,٣ ± ١٩,٩ جرام/فرد/يوم تمثل تقريباً ثلاثة أضعاف الدهون النباتية المستهلكة ، وهذا الأمر مخالف للتوصيات الغذائية الصحية التى تنصح بألا تزيد كمية الدهون المشبعة

(الحيوانية) فى الغذاء على ثلث الدهون المستهلكة [٣٠] . ويؤدى الإفراط فى استهلاك الدهون المشبعة إلى الإصابة بأمراض القلب وتصلب الشرايين .

وتعتبر الدهون الغذائية مصدراً للأحماض الدهنية الأساسية والفيتامينات الذوابة فى الدهون (أ، د، هـ، ك) ، وأيضاً تعتبر أهم المصادر المركزة للطاقة بين المغذيات الكبيرة (١ جم يعطى ٩ سعر حرارى) . وتتحول الدهون الغذائية بعد هضمها إلى أحماض دهنية ، وتمر إلى تيار الدم ، ويوجد منها الأحماض الدهنية المشبعة (التى تأتى من المصادر الحيوانية مثل الزبد والدهن الحيوانى) والأحماض الدهنية غير المشبعة وتشمل أحادية وعديدة عدم التشبع (وتوجد فى زيوت البذور وزيت الأسماك) . ويعتبر وجود كميات – ولو صغيرة – من الأحماض الدهنية عديدة عدم التشبع أساسيا فى الغذاء ؛ لأنه لا يمكن تخليقها فى الجسم ، وتستخدم كمكونات أولية لعديد من المركبات الدهنية الهامة والضرورية للجسم . والأحماض الدهنية يمكن أن تستخدم مباشرة كمصدر للطاقة بواسطة أغلب خلايا الجسم ، فيما عدا كرات الدم الحمراء وخلايا الجهاز العصبى المركزى .

وتختزن الدهون الزائدة عن الحاجة بكفاءة وبسهولة فى صورة دهون ثلاثية (Triglycerides) فى الأنسجة الدهنية بالجسم للاستخدام فيما بعد وقت الحاجة عندما يكون هناك نقص فى المتناول من المواد الكربوهيدراتية . ويخلّق الجزء الأكبر (حوالى ٨٠٪) من الكوليسترول حيوياً داخل الجسم ، ويعتمد التخليق الحيوى للكوليسترول على طبيعة الغذاء ، فالغذاء عالى المحتوى من الأحماض الدهنية المشبعة يرفع مستوى الكوليسترول بالدم [٣١] . وتنصح التوصيات الغذائية العالمية أن يكون المتناول من الدهون الحيوانية محدودا ، ويحل محلها الزيوت النباتية ، فمثل هذا الإحلال يزيد من الأحماض الدهنية عديدة عدم التشبع الأساسية والضرورية للجسم ، وأيضاً يقلل من مستوى الكوليسترول بالدم . وبناء على التوصيات الغذائية العالمية تكون النسبة المئوية لمساهمة الدهون

الغذائية فى الطاقة فيما بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪ من الطاقة الكلية المطلوبة للشخص البالغ ، وقدرت لتكون – تقريباً – ما بين ١٠٠ إلى ١٥٠ جراما يومياً [٣٢] .

ويتضح من الجدول (٥) أن متوسط نصيب الفرد اليومى من الكربوهيدرات كان ٢٢٨,٣ ± ٧٩,٦ جرام على مستوى العينة الكلية . ولم توجد علاقة دالة إحصائياً فى الفروق بين متوسط نصيب الفرد اليومى بمناطق الدراسة المختلفة. وتعتبر الكربوهيدرات مصدراً لإمداد الجسم بالطاقة اللازمة له ، والأغذية الغنية بالمواد الكربوهيدراتية دائماً وفيرة ورخيصة الثمن عندما تقارن بالأغذية الغنية بالبروتين والدهون. وتصنف الكربوهيدرات إلى السكريات الأحادية والثنائية والعديدة . ويعتبر النشا من الناحية الغذائية أهم السكريات العديدة النباتية ، ويهضم بسهولة ، والجزء الأكبر من الطاقة المطلوبة للإنسان تستوفى من النشا الذى يأتى من الحبوب ومنتجاتها والدرنات [٣٣] .

وفى غياب الكربوهيدرات يحدث تحلل لمخزون الدهون الثلاثية، ويصاحب خلو الغذاء من الكربوهيدرات زيادة هدم بروتين الغذاء والأنسجة. ولعدم الرغبة فى الحد من الكربوهيدرات المتناولة فى الغذاء ، أوصى المجلس المختص بالغذاء والتغذية [٣٤] بأن يكون أكثر من نصف مقدار الطاقة المطلوبة للجسم آتيا من الكربوهيدرات الغذائية (١ جرام يعطى ٤ سعر حرارى) ، ولذلك الشخص الذى يستهلك مثلاً ٢٠٠٠ سعر حرارى يومياً لابد أن يتناول على الأقل ٢٥٠ جرام كربوهيدرات . وتعزز – أيضاً – التوصيات الغذائية الصحية زيادة المتناول من الكربوهيدرات المركبة عن السكر المنقى والمكرر [٣٥] . وبلغ متوسط نصيب الفرد من الألياف فى العينة الكلية ٩,٨ + ٦,١ جرام . والألياف الغذائية عبارة عن كربوهيدرات مركبة غير قابلة للهضم ، وتتحول إلى أحماض دهنية غير قابلة للامتصاص بواسطة الكائنات الدقيقة الموجودة بالأمعاء ، ولها دور هام فى قيام الأمعاء الغليظة بوظيفتها ، بالإضافة إلى دورها الوقائى فى كونها تزيد من عملية الإحساس بالشبع ، وتقلل من سكر وكوليسترول الدم ؛ لأن الألياف الغذائية

دائماً تكون مرتبطة بتغيير فى المكونات الغذائية الأخرى [٣٦، ٣٧] .

ب – متوسط نصيب الفرد اليومى من المغذيات الصغرى

يبين الجدول (٦) متوسط نصيب الفرد من العناصر الغذائية الأساسية الصغرى بمناطق الدراسة ، ويتضح منه الآتى :

١ – بلغ متوسط نصيب الفرد اليومى من الحديد الكلى (حيوانى ونباتى) ١٦,٢ ± ٨,٤ مليجرام . وأظهر التحليل الإحصائى عدم وجود علاقة دالة إحصائياً (٠,١١٥) فى الفروق بين متوسط نصيب الفرد اليومى بمناطق الدراسة المختلفة ، وتعتبر هذه الكمية فى الحدود الطبيعية للاحتياجات الغذائية الموصى بها ، حيث تتراوح المقننات الغذائية ما بين ١٠ و ١٨ مليجراما للفرد يومياً تبعاً للسن والجنس والحالة الفسيولوجية [٣٨] .

٢ – كان متوسط نصيب الفرد اليومى من اليود ٥٤,٨ ± ٣١,١ ميكروجراما ، وهذه الكمية أقل من المقننات الغذائية ، إذ إن الاحتياجات الغذائية من اليود هى ٤٠ ميكروجراما يومياً حتى عمر ستة أشهر و٥٠ ميكروجرام يومياً حتى عمر عام ، وتتراوح ما بين ٦٠ و ١٠٠ ميكروجرام يومياً للطفل من عمر عام إلى ١٠ أعوام ، وتصل إلى ١٥٠ ميكروجراما يومياً للمراهقين والبالغين [٣٩] . ولقد أظهر التحليل الإحصائى وجود علاقة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١٢) بين متوسط نصيب الفرد اليومى بمناطق الدراسة المختلفة .

٣ – وصل متوسط نصيب الفرد من الكالسيوم ٥٦٤,٣ ± ٢٥٤,٧ مليجرام يوميا ، وأيضاً هذه الكمية أقل مما يجب ، فأقل معدل للاحتياجات الغذائية للفرد يومياً من الكالسيوم عند الميلاد هى ٣٦٠ مليجراما وتصل إلى ١٢٠٠ مليجراما تبعاً للسن والنوع والحالة الفسيولوجية .

٤ – بلغ متوسط نصيب الفرد اليومى من الزنك ٦,٥ + ٢,٦ مليجرام ، وتعتبر هذه الكمية أقل من الاحتياجات المقننة ، حيث يتراح المقننً ما بين ٣ و ١٥ مليجراما .

جدول (٦)

متوسط نصيب الفرد اليومى من العناصر الغذائية الأساسية الصغرى بمناطق الدراسة

اسم المنطقة / اسم العنصر الغذائى	سانت كاترين المتوسط ± الانحراف المعيارى	الطـــور المتوسط ± الانحراف المعيارى	شرم الشيخ المتوسط ± الانحراف المعيارى	دهـــب المتوسط ± الانحراف المعيارى	أبو رديس المتوسط ± الانحراف المعيارى	العينة الكلية المتوسط ± الانحراف المعيارى	P. Value
الحديد الحيوانى (مليجرام)	٦ر٣ ± ٤ر٣	٤ر٢ ± ٨ر١	٧ر٣ ± ٢ر٢	١ر٤ ± ٤ر٣	٢ر٤ ± ١ر٢	٥ر٣ ± ٠ر٣	٠ر٧٣ NS
الحديد النباتى (مليجرام)	٧ر١٠ ± ٩ر٦	٢ر١٤ ± ٠ر١٠	٤ر١٤ ± ١ر٧	٩ر١٥ ± ٢ر١٠	٠ر١٢ ± ٥ر٨	٧ر١٢ ± ٤ر٨	٠ر١٢١ NS
الحديد الكلى (مليجرام)	٣ر١٤ ± ٨ر٦	٦ر١٦ ± ٢ر١	١ر١٨ ± ٣ر٦	٠ر٢٠ ± ٧ر٩	٢ر١٧ ± ١ر٨	٢ر١٦ ± ٣ر٨	٠ر١١٥ NS
اليـــــود (ميكروجرام)	٨ر٤٧ ± ٨ر٣٢	٩ر٤٩ ± ٨ر٢٦	٧ر٧١ ± ٢ر٢٠	٩ر٧٠ ± ٣ر٢٤	٠ر٦٢ ± ٢ر٢٣	٨ر٥٤ ± ١ر٣١	٠ر٠١٢ *
كالسيـــوم (مليجرام)	٧ر٥٠٧ ± ٢ر٢١٧	٥ر٥٧٥ ± ٤ر٢١٤	٩ر٦٣٦ ± ٥ر١٦١	٢ر٦٣٢ ± ٢ر٢٩٢	٩ر٦١٦ ± ٤ر٢٤٧	٣ر٥٦٤ ± ٧ر٢٥٤	٠ر٧٦ NS
الزنـــك (مليجرام)	٢ر٦ ± ٧ر٢	١ر٦ ± ٤ر٢	٥ر٧ ± ٧ر١	٢ر٧ ± ٨ر٢	٨ر٦ ± ٧ر٢	٥ر٦ ± ٦ر٢	٠ر٢٧٩ NS
فيتامـــين أ (ميكروجرام)	٧ر٤٦٨ ± ٩ر٢٠٥	٨ر٣٧٤ ± ٤ر١٨٨	٧ر٥٤٨ ± ٥ر٢١٤	٣ر٤١٨ ± ٧ر٨٦	٩ر٥٣٦ ± ٦ر٣٠٩	٢ر٤٦٠ ± ٢ر٢٧١	٠ر١١٦ NS
فيتامين هـ (مليجرام)	٩ر٤ ± ٠ر٣	٢ر٥ ± ٠ر٣	٧ر٤ ± ٧ر١	٣ر٥ ± ٩ر١	٦ر٤ ± ٥ر٢	٩ر٤ ± ٧ر٢	٠ر٩٢١ NS
ثيامـــين ب١ (مليجرام)	٠ر٨٥ ± ٠ر٤٨	٠ر٨٩ ± ٠ر٥٢	١ر١ ± ٠ر٤٨	١ر١ ± ٠ر٥٠	٠ر٩٣ ± ٠ر٤٥	٠ر٩١ ± ٠ر٤٩	٠ر٤٣٧ NS
ريبوفلافين ب٢ (مليجرام)	١ر١ ± ٠ر١٤	١ر١ ± ٠ر٢٥	١ر٠١ ± ٠ر١٥	١ر٢ ± ٠ر٣٢	١ر١ ± ٠ر١٤	١ر١ ± ٠ر٠٩٣	٠ر٩٩١ NS
نياســـين ب٣ (مليجرام)	٨ر١٠ ± ٨ر٤	٥ر٩ ± ٩ر٣	٧ر١٣ ± ٦ر٥	٧ر١٢ ± ٣ر٤	٢ر١٢ ± ٢ر٥	١ر١١ ± ٨ر٤	٠ر٠٣١ *
حامض الفوليك (ميكروجرام)	٨ر٨٢٤ ± ٨ر١٠٥	٢ر٦٧١ ± ٨ر٥١	٨ر٩٨٥ ± ٥ر٢٤١	١ر٧٥٧ ± ٧ر٩٧	٢ر٩٩٩ ± ٨ر١٤٨	٩ر٨٢٥ ± ٩ر٥٦	٠ر٣٩٣ NS
فيتامـــين ج (ميكروجرام)	٣ر٥٥ ± ٢ر٣٩	٣ر٦٠ ± ٧ر٤١	٤ر٦٦ ± ٤ر٣٧	٤ر٦١ ± ٧ر٣٧	٦ر٥٦ ± ٢ر٣٩	١ر٥٨ ± ١ر٣٩	٠ر٨٩١ NS

تعتبر العناصر المعدنية مجموعة من المغذيات غير العضوية يحتاج إليها الجسم فى عملية بناء أنسجته ، وتساعد الأنزيمات فى عملها ، وتدخل فى تكوين بعض الهرمونات وفى عمل الجهاز العصبى وكذلك فى عملية تجلط الدم . ولايستطيع الجسم تخليقها ، ولابد من الحصول عليها عن طريق الغذاء . وتصنف العناصر المعدنية حسب كميتها فى الجسم واحتياجه لها إلى عناصر كبيرة (Macro or major elements) ، ومنها الكالسيوم وهو أكثرها كمية ، والفسفور والصوديوم والبوتاسيوم والكلور والمغنسيوم والكبريت ، وعناصر دقيقة أو زهيدة (Micro or trace elements) وأساسية ، وأهمها الحديد والنحاس والزنك واليود والسيلينيوم . ويعتبر الحديد عنصرا هاما فى تكوين هيموجلوبين الدم ، ويؤدى نقص الحديد إلى الإصابة بالأنيميا أو فقر الدم الذى يؤدى إلى عجز الدم عن القيام بعملية نقل وتبادل غازات الأكسجين وثانى أكسيد الكربون بين الرئتين وخلايا الجسم ، حيث تعتمد قدرة الدم على نقل وتبادل الغازات السابقة على مدى توافر وصلاحية محتويات خلاياه الحمراء من الهيموجلوبين [٤٠] . والأنيميا لها أضرار كثيرة ، سواء على الفرد أو المجتمع[٤١] .

ويعتبر اليود عنصرا هاما ؛ لأنه يدخل فى تكوين هرمون الثيروكسين (هرمون العدة الدرقية) الذى يعلب دوراً هاماً فى عملية تنظيم معدل الأيض الغذائى (Metabolism) . ويؤدى نقص اليود إلى تضخم الغدة الدرقية والتخلف العقلى وقصر القامة وغيرها من الأمراض الخطيرة [٤٢] . ويعتبر الكالسيوم هاما فى تكوين العظام والأسنان ، بخلاف وظائفه الأخرى فى إنتاج الطاقة وعمل الجهاز العصبى. ويؤدى نقص الكالسيوم إلى تشوه العظام والكساح وهشاشة العظام . أما الزنك ، فيدخل فى تركيب بعض الهرمونات الخاصة بالإنجاب (FSH & LH) ، وفى تكوين بعض الأنزيمات ، وأيضاً فى تركيب بعض مضادات الأكسدة المنتجة ذاتيا بالجسم . ويعتبر الزنك ثانى عنصر دقيق من حيث كمية وجوده بالجسم بعد الحديد ، ووجوده هام لعمل الجهاز المناعى

بالجسم [٤٢] . ونقص الزنك يؤدى إلى التهاب الجلد ، ويضعف القدرة الإنجابية

والفيتامينات عبارة عن مجموعة متنوعة من المواد العضوية ، ولابد من حصول الجسم عليها عن طريق الغذاء بكميات صغيرة : وذلك ليخلق الجسم منها عوامل مساعدة أساسية لمختلف التفاعلات الأيضية بالجسم . وتقسم إلى الفيتامينات الذوابة فى الدهون (أ ، د ، هـ ، ك) ، وتلك التى تذوب فى الماء مثل مجموعة فيتامين ب المركب وفيتامين ج . ولأن الفيتامينات الذوابة فى الدهون تخزن فى الجسم فلا يجب أن تستهلك يومياً ؛ لأن التناول المفرط والزائد منها يسبب التسمم. ويوضح الجدول (٦) متوسط نصيب الفرد اليومى من فيتامين أ وكذلك فيتامين هـ ، ويلاحظ أن كلتا الكميتين أقل من المخصصات الغذائية الموصى بها للفرد يومياً. وبين التحليل الإحصائى عدم وجود علاقة دالة إحصائياً فى فروق متوسط نصيب الفرد بمناطق الدراسة المختلفة . وبالنسبة لمتوسط نصيب الفرد اليومى من فيتامين ب١ وفيتامين ب٣ ، فقد كانا أقل من المقننات اليومية للفرد . أما فيتامين ب٢ ، فقد كانت كميته فى حدود الاحتياجات المقننة ، وكذلك حامض الفوليك فقد وصل نصيب الفرد اليومى منه إلى ٨٢٥,٩ ± ٥٦,٩ ميكروجرام ، وهذه الكمية أعلى من المخصصات الغذائية الموصى بها ، حيث إنها تبدأ من ٣٠٠ وحتى ٤٠٠ ميكروجرام للفرد يومياً ، وربما يرجع ذلك لوفرة وكثرة استهلاك الخضروات فى مناطق الدراسة . يبلغ متوسط نصيب الفرد اليومى من فيتامين ج ٥٨,١ ± ٣٩,١ ميكروجرام ، وتعتبر هذه الكمية متوافقة مع المخصصات الغذائية ، حيث يتراوح نصيب الفرد منها ما بين ٣٥ و ٦٠ ميكروجراما يومياً . وفيتامين ج يساعد على امتصاص الحديد النباتى ويسهل وصوله للدم .

جدول (٧)

نسبة مشاركة العناصر الغذائية فى الطاقة الكلية للفرد يومياً بمناطق الدراسة

اسم المركز / نسبة الطاقة	سانت كاترين المتوسط ± الانحراف المعيارى	الطـــور المتوسط ± الانحراف المعيارى	شرم الشيخ المتوسط ± الانحراف المعيارى	دهـــب المتوسط ± الانحراف المعيارى	أبو رديس المتوسط ± الانحراف المعيارى	العينة الكلية المتوسط ± الانحراف المعيارى	P. Value
النسبة المئوية للطاقة المستمدة من البروتين	١٥ر٩ ± ٣ر٥	١٦ر١ ± ٤ر٢	١٨ر٢ ± ١ر٥	١٨ر٥ ± ٢ر١	١٧ر٢ ± ٢ر١	١٦ر٦ ± ٣ر٤	٠ر٠٢٩ *
النسبة المئوية للطاقة المستمـــدة مـــن الكربوهيدرات	٥٣ر٣ ± ٩ر٧	٥٥ر٨ ± ٨ر١	٥٢ر٧ ± ٨ر٩	٥٢ر١٤ ± ٩ر١	٥٠ر٣ ± ٩ر٦	٥٣ر٢ ± ٩ر٣	٠ر٢١٦ NS
النسبة المئوية للطاقة المستمدة من الدهون	٢٨ر١ ± ٨ر٩	٢٦ر٧ ± ٨ر٨	٢٧ر٢ ± ٩ر٠	٢٧ر٢ ± ٦ر٨	٢٨ر٨ ± ٧ر٧	٢٧ر٨ ± ٨ر٤	٠ر٨٩٢ NS

* = Significant N. S. = Non Significant.

يتضح من الجدول (٧) الآتى:

١- بلغت نسبة مساهمة البروتين فى الطاقة الكلية التى يحصل عليها الفرد يومياً ١٦,٦ ± ٣,٤٪ على مستوى عينة الدراسة الكلية ، أى أن المواد البروتينية تساهم بأكثر من ١٥٪ من مجمل الطاقة التى يستهلكها الفرد يومياً ، وهذه النسبة أكبر قليلاً من المعايير الغذائية الصحية [٤٤] ، إذ يجب أن تكون نسبة مشاركة البروتين فى الطاقة الكلية من ١٠ إلى ١٥٪ ؛ وربما ترجع الزيادة فى النسبة المئوية لمشاركة البروتين إلى أن المتناول من الطاقة الكلية غير كاف . والبروتين أغلى مصدر للطاقة واستعماله فى الحصول على الطاقة يحرم الجسم من مواد البناء الأساسية . كما بين التحليل الإحصائى وجود علاقة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٢٩) فى مقدار هذه النسبة بمناطق الدراسة المختلفة .

٢ - بلغت النسبة المئوية لمساهمة الكربوهيدرات ٥٣,٢ ± ٩,٣٪ من الطاقة الكلية التى يستهلكها الفرد يومياً بالنسبة لعينة الدراسة الكلية ، وهذه النسبة تعتبر فى الحدود القياسية الموصى بها [٤٥] .

٣ - وكانت النسبة المئوية لمساهمة الدهون فى الطاقة الكلية التى يحصل عليها الفرد يومياً فى الدراسة الحالية ٢٧,٨ ± ٨,٤٪ ، وهذه النسبة فى الحدود الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية . فحسب التوصيات الغذائية ، يجب أن تزود الدهون الجسم بما بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪ من الطاقة الكلية للشخص البالغ .

نمط استهلاك الغذاء بين أسر البدو بمناطق الدراسة

تمت دراسة النمط الغذائى للبدو بمنطقة جنوب سيناء بمراكز الدراسة المحددة سلفا باستخدام طريقة Willett [٤٦] . وتعطى هذه الطريقة صورة عن النمط الكيفى لاستهلاك الأسرة للأغذية المختلفة ، وتكرار استهلاكها إذا كان يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً ، وكيفية الحصول عليها إذا كان عن طريق الشراء أو تربية الطيور والأغنام والماعز والماشية، أو من محاصيل أنتجت من زراعة أرض زراعية تمتلكها الأسرة ، أو عن طريق المساعدات الغذائية (برنامج الغذاء العالمى). وتتيح هذه الطريقة التعرف على العادات والأنماط الغذائية الشائعة بين أسر المجتمع البدوى والأغذية التقليدية التى تستخدم ما بين أغذية طازجة أو أغذية مطبوخة وطريقة تحضيرها وإعدادها، وعدد الوجبات اليومية والوجبة الرئيسية للأسرة ويكون لهذه البيانات أهمية كبيرة عند التخطيط لبرامج التحسين الغذائى والتثقيف التغذوى ، وكذلك سياسات دعم الغذاء ، وبرامج التدخلات الصحية لمنع والحد من أمراض سوء التغذية [٤٧] .

وقد تم جمع هذه البيانات بالمقابلة الشخصية مع ربات الأسر المبحوثة ، وتم تدوين المعلومات باستمارة الاستبار . وتم معالجة النتائج إحصائياً وحساب النسب المئوية والتكرارات لمختلف أنواع الأغذية . ويوضح الجدول (٨) النمط الاستهلاكى للأسرة ككل ، وجرى الحصول عليه بطريقة تكرار الأغذية (Food Frequency) .

جدول (٨)

نمط استهلاك الغذاء بين أسر البدو بمراكز جنوب سيناء

اسم المركز / الأغذية الرئيسية		سانت كاترين	الطور	شرم الشيخ	دهب	ابورديس	العينة الكلية
أغذية الطاقة :	**التكرار**	٪	٪	٪	٪	٪	٪
الخبز ، الأرز ، المكرونة .	يوميا	٧٥	١٠٠	١٠٠	٧ر٥٨	٣ر٨٩	٣ر٨٦
	< ٧ مرات أسبوعياً	٢٥	—	—	٣ر١٤	٧ر١٠	٧ر١٣
العسل بأنواعه والمربى .	لا تستهلك	٤ر٤١	٤ر٣٢	٩ر٤٠	٣ر٣٩	٦ر١٩	٦ر٣٤
	≤٣ مرات/أسبوع	٦ر٥٨	٤ر٦٩	١ر٥٩	٧ر٦٠	٤ر٨٠	٤ر٦٥
السكـــر .	يومياً	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الدهون والزيوت :	**التكرار**	٪	٪	٪	٪	٪	٪
السمن البلدى والدهن والمسلى الصناعى والزيوت النباتية .	≤٣ مرات/أسبوع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
أغذية البناء :	**التكرار**	٪	٪	٪	٪	٪	٪
اللحوم الطازجة	لا تستهلك	٦ر١٣	٠ر١٠	٥ر٤	٦ر١٣	٣ر٩	٣ر١٠
والمصنعة ، الطيور ،	≤٣ مرات/شهر	٩ر٤٣	٥ر٤٢	٥ر٥٤	٥ر٣٣	١ر٤١	٩ر٤٢
الأسماك الطازجة والمصنعة ، الألبان ومنتجاتها والبيض والبقوليات .	≤٢ مرة/أسبوع	٥ر٤٢	٥ر٤٧	٠ر٤١	٩ر٥٢	٦ر٤٩	٨ر٤٦
	التكرار	٪	٪	٪	٪	٪	٪
أغذية الوقاية :	يومياً	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الخضروات الطازجة .	لا تستهلك	١ر٧٧	١ر٦٢	٧ر٧٢	٦ر٧٨	٥ر٩٠	٨ر٧٥
الفواكه الطازجة .	≤٣ مرات/أسبوع	٩ر٢٢	٩ر٣٧	٣ر٢٧	٤ر٢١	٥ر٩	٢ر٢٤
المشروبات :	**التكرار**	٪	٪	٪	٪	٪	٪
الشـــاى	يومياً	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عصائر وكركدية ومشروبات أخرى .	≤٣ مرات/أسبوع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

بالنسبة لنمط استهلاك أغذية الطاقة :

الخبز : يعتبر من أهم مصادر الطاقة ، وتستهلكه الغالبية العظمى من الأسر يومياً أكثر من مرة ، ويمثل الخبز بجميع أنواعه أحد الأركان الأساسية فى

تكوين الوجبة الغذائية . ويوجد أنواع وأشكال مختلفة منه وطرق عديدة لتحضيره مميزة للبدو . ويعتمد البدو فى تصنيع الخبز أساساً على دقيق القمح .

الأرز والمكرونة :

يستهلك الأرز تقريباً يومياً باستخدام طرق طهى متنوعة ، سواء بمفرده أو مضافاً إليه الخضروات المختلفة ، أو باللحم المعلب أو البقوليات وكذلك بلبن الماعز .

العسل بأنواعه والمربى :

وجد أن أعلى نسبة استهلاك للعسل والمربى بين بدو منطقة أبو رديس (٨٠,٤٪) بمعدل ≥ ٣ مرات أسبوعياً ، تلاها منطقة الطور (٦٩,٤٪) ثم باقى المناطق .

السكــر :

تستهلك كل الأسر بجميع مناطق الدراسة السكر يومياً ؛ وذلك لإضافته كمحلى للشاى الذى قد يصل استهلاكه إلى ٧ مرات يومياً . ويضاف السكر بكثرة إلى الشاى ، وهذا من العادات الغذائية السيئة .

بالنسبة لاستهلاك الدهون والزيوت :

تستهلك الأسر الزبد الناتج من ألبان الماعز والأغنام والإبل عند تواجده ، وكذلك الدهون الحيوانية والمسلى الصناعى والزيوت النباتية بمعدل ≥ ٣ مرات أسبوعياً بجميع مناطق الدراسة .

بالنسبة لاستهلاك أغذية البناء :

البقوليات : تحتوى على بروتينات من أصل نباتى ، وتشمل الفول والعدس والفاصوليا واللوبيا . ويستخدم البدو الفول – سواء الطازج أو الجاف والمعلب – مع الخضروات أو الأرز لعمل وجبات تقليدية . ويستهلك العدس بنسبة كبيرة بين الأسر البدوية بكل مناطق الدراسة .

أما عن مصادر البروتين الحيوانى :

وتشمل اللحوم الطازجة والمصنعة والطيور الطازجة والمجمدة والأسماك الطازجة والمصنعة والألبان ومنتجاتها والبيض، وقد وجد أن نسبة ١٠,٦٪ على مستوى العينة الكلية لا تستهلك البروتين الحيوانى ، فى حين أن ٤٢,٩٪ من العينة الكلية تستهلك الأنواع المختلفة منه ≤ ٣ مرات بالشهر ونسبة ٤٦,٨ تستهلكه < مرتين أسبوعياً .

وتعتمد التجمعات البدوية – بشكل أساسى – على ألبان الماعز والأغنام ، وبعض الأحيان ألبان الإبل إذا توافرت ، أما فى حالة عدم توافرها فيعتمدون على الألبان المعلبة والمجففة. ويقوم البدو بتجفيف الألبان فى حالة توافرها بطرق معينة (التمليح) ، وجعلها فى صورة كتل جافة تسمى عفيق ، وتستخدم هذه الكتل كبديل للألبان ، وتستعمل على مدار العام فى جميع مناطق التجمعات البدوية بسيناء. والجبن العفيق من الأطعمة التقليدية هناك ، ويصنع من لبن الماعز والأغنام والإبل مضافاً إليه الملح ، ويتم وضعه فى كيس من القماش ، ويربط ويترك معلقاً لمدة يومين على الأقل لتصفية ما به من ماء تماماً ، ويكون شكله النهائى عبارة عن كتل جافة من اللبن المجفف المالح ، ويخزن ويستعمل وقت الحاجة .

وأيضاً الأسماك الطازجة غير متوافرة فى متناول يد جميع الأسر البدوية بمناطق الدراسة ، حيث يعتمد ذلك على قرب أو بعد مكان التجمع من أماكن الصيد الساحلية ، ولكى يتغلب البدو على تلك المشكلة فقد قاموا بتجفيف بعض أنواع الأسماك الكبيرة الحجم هوائياً وتخزينها لحين الحاجة إليها واستخدامها. وكذلك قاموا باستخدام الأسماك المعلبة فى عمل وجبات تقليدية وشائعة ، مثل الملوخية بالتونة أو السلمون المعلب، والأرز والمكرونة مع التونة والسلمون .

أما عن المناطق المتاخمة لساحل البحر الأحمر ، فتقوم أغلب الأسر بصيد احتياجاتها أولاً بأول من شاطئ البحر الأحمر مباشرة . وتتواجد مشكلة عدم

إمكانية الحصول على الأسماك الطازجة بين التجمعات البدوية الموجودة فى الأماكن ذات الطبيعة الجبلية الصعبة والتى تكثر فى هذه المحافظة . والبدو بطبيعتهم لا يحبون البحر ، ولا يفضلون الإقامة بالقرب من ساحله .

وتستعين الأسر البدوية فى غذائها بشكل شبه دائم على الأغذية المجففة مثل الجبن المجفف (العفيق) والسمك المجفف بطريقة هوائية والخضروات المجففة مثل الملوخية الجافة وغيرها . وتستخدم الأغذية المعلبه - مثل السالمون والسردين والتونة والبلوبيف - كمكون أساسى فى عمل أنواع مختلفة من الأكلات التقليدية . وقد لجأت ربات البيوت إلى إضافة هذه المعلبات إلى عديد من الخضروات لتعويض أفراد الأسرة عن عدم وجود لحوم وأسماك ودجاج طازج ، بالإضافة إلى رخص سعرها . ويرجع هذا الوضع الغذائى غير المستقر إلى الظروف البيئية الصعبة بمناطق جنوب سيناء وصعوبة الحصول على اللحوم والأسماك والدواجن الطازجة بصفة دورية ثابتةً لصعوبة الحركة والتنقل ، بالإضافة إلى محدودية الموارد المالية ، وضعف الحالة الاقتصادية لأسر البدو .

بالنسبة لاستهلاك أغذية الوقاية :

الخضروات الطازجة والمطبوخة : تعتمد الأسر البدوية فى غذائها على الخضروات الطازجة ، وتستهلك جميع الأسر الخضروات يومياً (الجدول ٨) بكل مناطق الدراسة . وتقوم بعض الأسر بزراعة مساحة صغيرة من الأرض بجوار منزلها ببعض الخضروات (تسمى كرمه) ؛ وذلك لتلبية احتياجاتها من الخضروات .

بالنسبة للفاكهة : السمة الغالبة هى أن معظم الأسر البدوية لا تستهلك الفاكهة ، فيما عدا البلح .

المشروبات : المشروب السائد والرئيسى هو الشاى ، ويضاف إليه أنواع مختلفة من الأعشاب الطبيعية التى يكثر نموها وتنوعها فى منطقة جنوب سيناء ، مع إضافة السكر بكثرة لتحليته . ويحتل الشاى مكانة هامة فى المجتمع البدوى ويفضلونه ذات تركيز عال من خلال زيادة كمية الشاى المضافة ، أو غليه لمدة

طويلة الذى بدورة قد يؤدى إلى زيادة استخلاص نسبة كبيرة من التانينات التى قد تسبب الإمساك ، كما أنها تشكل طبقة كيتينة على غشاء المعدة والأمعاء تحول دون إفراز العصارات الهاضمة ، مما يعوق امتصاص العناصر الغذائية ، وخاصة الحديد ؛ مما قد يؤدى إلى أمراض سوء التغذية [٤٨] . وتستهلك نسبة قليلة من البدو القهوة والعصائر والمياه الغازية .

الخلاصة

كشفت نتائج الدراسة عن الآتى :

١ - يعانى البدو بهذه التجمعات من سوء الأحوال المعيشية والبيئية ، فهم دائمو التحرك من مكان إلى آخر بحثاً عن الماء العذب الصالح للشرب والغذاء ، ومحدودية الحصول على الماء ، مع عدم تنوع الغذاء تمثل بالنسبة لهم المشكلة الأساسية .

٢ - يختلف الغذاء والعادات الغذائية بالتجمعات البدوية التى تمت عليها الدراسة عن باقى المناطق بجمهورية مصر العربية ، وهذا الاختلاف نجم عن صعوبة الحالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وإتاحة الغذاء والماء العذب ، وأثر ذلك فى الحالة الغذائية والصحية لأفراد المجتمع البدوى هناك .

٣ - يتعاون برنامج الغذاء العالمى - الذى هو إحدى منظمات الأمم المتحدة والمعنى بمنع ومحاربة الجوع وإضطرابات سوء التغذية - مع الحكومة المصرية فى تقديم المساعدات الغذائية للبدو ، وهذه المساعدات تشمل أساساً دقيق القمح ، والزيت والسكر ، وأحياناً يضاف العدس واللبن أو الأرز . وهذا التعاون يسد بعض النقص ، ولكنه غير كاف لتلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية لمجتمع بدو جنوب سيناء .

٤ - تعيش الأسر البدوية فى تجمعات متناثرة ، وكل تجمع يتكون من أربع إلى خمس أسر ، ويفصل بين كل تجمع والآخر مسافة من ١ إلى ٢ كم٢ ،

ومتوسط حجم الأسرة ٦ أفراد، وقامت الحكومة المصرية ببناء بعض المنازل من الحجر والأسمنت ، غير أن طبيعة البدو تنفر أساسا من الاستقرار فى مكان محدد .

٥ - تعتمد أغلب الأسر البدوية التى تسكن هذه التجمعات فى طريقة حياتهم على تربية الماعز والأغنام والإبل ، وأيضاً على زراعة نخيل البلح وأشجار الزيتون . ويعتبر الرعى هو النشاط الاقتصادى الرئيسى بهذه المناطق ؛ لذا فإن حصول هذه القطعان على مناطق رعى صحية يعد أحد العناصر الأساسية لاستمرار الحياة بالنسبة لهذه التجمعات .

٦ - بينت الدراسة أن متوسط نصيب الفرد اليومى من الطاقة أقل بكثير عن الاحتياجات الغذائية المطلوبة ، علاوة على النقص فى معظم العناصر الغذائية الأساسية الكبرى والصغرى ، والبدو فى احتياج لتدخلات عاجلة لتحسين حالتهم الغذائية والصحية ولمنع الاضطرابات المتعلقة بسوء التغذية ، مثل نقص فيتامين (أ) ونقص عنصرى اليود والحديد ، وهذه التدخلات يجب أن تركز على كمية ونوعية الغذاء المقدم لهم .

٧ - أظهرت دراسة النمط الغذائى أن مصادر البروتين كانت البقوليات ولحوم الأغنام والماعز والإبل ، بالإضافة إلى الأسماك المعلبة والمجففة واللحوم المصنعة والألبان ومنتجاتها أيضاً . والخبز والزيوت من المصادر الهامة للطاقة . واستهلاك الخبز والسكر والزيوت النباتية والبقوليات والشاى كان يومياً ، بينما استهلاك الزبد واللحوم والأسماك والألبان والفواكة والعصائر كان على فترات . ويجب أن تشتمل المساعدات الغذائية على الألبان المجففة والملح المدعم باليود ، حيث اتضح من الدراسة أنه يوجد نقص فى متوسط نصيب الفرد اليومى من اليود .

٨ - لابد من وضع استراتيجية خاصة بالتنمية الشاملة والمتكاملة لمنطقة جنوب سيناء ، يكون البعد التغذوى أساسيا فيها ، ويمكن أن تتضمن بعض ملامح

المجتمعات الافتراضية على شبكة الإنترنت :
آلية للتشبيك أم التفتيت الاجتماعى ؟

مها عبد المجيد *

فى ظل السمات الاتصالية التى تتمتع بها الإنترنت كشبكة تفاعلية لتبادل الاتصال والمعلومات متخطية كل الحواجز والعوائق التى وقفت أمامها وسائل الاتصال التقليدية ، وهو ما ظهر جليا فى عدة ظواهر ارتبطت باستخدام الجمهور للإنترنت من أبرزها نشأة ما يعرف بالجماعات الافتراضية ، تستعرض هذه الدراسة مقومات تشكيل الجماعات الافتراضية ، والآليات التى تساعد على تكوينها ، ثم تناقش الإشكاليات المرتبطة بنشأة المجتمعات الافتراضية ، مع التركيز على مدى قدرة الإنترنت على أن تقوم بدور إيجابي فى تقريب وجهات النظر ومد جسور التواصل بين الجماعات المختلفة ، أم أن قوتها التفاعلية توظف سلبياً لتتحول إلى أداة لتفتيت المجتمع الجماهيرى إلى تكتلات أو مجموعات منفصلة ومعزولة عن بعضها البعض داخل المجتمع الجماهيرى الكبير .

مقدمة

مع تزايد وتنوع الأشكال المختلفة لتبادل الاتصال عبر شبكة الإنترنت ، اتسعت مكونات عملية الاتصال لتشمل - إلى جانب كل من المحتوى والوسيلة والأطراف المشاركة - عنصراً جديداً على قدر كبير من الأهمية يتمثل فى التفاعلات التى تتم بين الأطراف المشتركة فى الاتصال .

وتكمن قوة الإنترنت فى الطريقة التى تستطيع بها أن تخلق صلات وارتباطات بين الأفراد أينما كانوا . فتستطيع أن تخلق شبكات اجتماعية جديدة

* خبير الإعلام بقسم بحوث السكان والفئات الاجتماعية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الخامس والأربعون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٨ .

لم تعرفها وسائل الاتصال التقليدية . وبالفعل خلقت تطبيقات الاتصال المختلفة على الإنترنت مجتمعات افتراضية تقوم على أساس وحدة الاهتمام المشترك لا على أساس وحدة الإقليم الجغرافى أو الطبقة الاجتماعية أو ما شابه . ومنها – مثلا – الشبكات العلمية التى تضم مجموعة من الباحثين أو المتخصصين فى مجال أكاديمى معين ، وبعض الجماعات التى تتخصص فى مجالات معينة من الخدمات الخيرية ، مثل تقديم المساعدات الصحية والاجتماعية .

وعلى هذا النحو تؤثر شبكة الإنترنت فى الكيفية التى يتبادل بها الأفراد الاتصال فيما بينهم ، وكذلك الكيفية التى يستخدمون بها المعلومات ، وتؤثر – كذلك – فى الكيفية التى يستجيبون بها للأحداث المجتمعية والجماهيرية ، والكيفية التى يناقشون بها تلك القضايا ويعلقون عليها .

لذا تتزايد أهمية البعد الاجتماعى للدور الذى يمكن لشبكة الإنترنت أن تلعبه فى خلق وتكوين جماعات افتراضية ، وتوسيع قنوات تبادل الحوار الجماهيرى بتوظيف إمكاناتها من تفاعلية ومرونة فى تبادل الاتصال المستعين بوسيط إليكترونى ، أو ما يطلق عليه Computer-or network-mediated humaninte raction [١] .

مفهوم الجماعات الافتراضية

يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين فى تناول مفهوم المجتمع الافتراضى : ينطلق الأول من المنظور التقنى ، ويتعلق بالمجتمع الافتراضى كأحد نواتج استخدام تطبيقات الاتصال الوسيط المستعين بالحاسب الآلى . أما الاتجاه الثانى ، فينطلق من المنظور الاجتماعى ، ويتعلق بالمجتمع الافتراضى كأحد الأشكال الحديثة للمجتمع الإنسانى [٢] .

وطبقاً للاتجاه الأول ، فإن العديد من الأشكال التى تعتمد على تبادل الاتصال التفاعلى عبر شبكة الإنترنت ، ومنها – مثلاً – المنتديات الإلكترونية

والجماعات الإخبارية والقوائم البريدية العامة ، كلها آليات يُفترض فيها أنها يمكن أن تساهم فى تشكيل مجتمع افتراضى .

أما الاتجاه الثانى فى تناول مفهوم المجتمع الافتراضى والذى يقوم على المنظور الاجتماعى ومن أنصاره Rheingold (١٩٩٣) ، فيشير إلى كون المجتمع الافتراضى عبارة عن "تجمعات أو شبكات اجتماعية تنشأ على الإنترنت عندما يتبادل الأفراد النقاش والحوارات الجماهيرية فيما بينهم لفترة زمنية طويلة ومستقرة نسبياً ، مع استعدادهم لتكوين علاقات إنسانية وتشكيل شبكات من العلاقات الشخصية فيما بينهم عبر وسيط الاتصال التفاعلى الذى يستخدمونه ويتبادلون الاتصال من خلاله" [٣] .

وقد عارضت بعض الآراء المفهوم السابق للمجتمع الافتراضى ؛ انطلاقاً من أن المجتمع الافتراضى – على هذا النحو – يفتقد لبعد الإحساس بالقرب المكانى الجغرافى ، بينما يعد هذا البعد شرطاً أساسيا فى مفهوم "المجتمع" بصفة عامة [٤] .

إلا أن اعتبار عدم وجود مساحة جغرافية مشتركة تربط بين أبناء الجماعة الافتراضية الواحدة قصوراً فى بنائها قد لا يكون فى محله ، خاصة وأن فكرة المجتمع الافتراضى تنبت أصلا من مدى الاستفادة من إمكانات الإنترنت فى عبور وتجاوز المساحات الفاصلة بين البشر لتربط بينهم على أساس الاهتمامات والميول أو الأفكار والمعتقدات المشتركة ، لا على أساس النطاق الجغرافى .

ويتفق ما سبق مع أشار إليه وليد رشاد فى دراسته (٢٠٠٧) ، حول بناء ومضامين التفاعلات الاجتماعية داخل الجماعات الافتراضية ، من أن الواقع الافتراضى يقوم – بالدرجة الأولى – على فكرة المحاكاة التى قد تستهوى الفرد للإبحار فى محيطات الواقع الافتراضى ؛ وذلك من أجل طلب إفادة أو هروب من مشكلات الحياة المعاصر ، وبناء عليه ، بلور مفهوم الواقع الافتراضى على النحو التالى : "هو واقع يحاكى الواقع الحقيقى ، يتجه إليه الأفراد عبر شبكة

الإنترنت ، ويشتمل على محاكاة واقعية ، وأخرى خيالية غير واقعية" [٥] .

مقومات تشكيل الجماعات الافتراضية عبر شبكة الإنترنت

عند تناول ظاهرة المجتمعات الافتراضية على شبكة الإنترنت ينبغى التمييز بين المجتمع الأفتراضى كظاهرة بين المقومات أو الأبعاد التى لابد من توافرها حتى تكون البيئة الاتصالية مواتية لتشكيل هذا المجتمع الافتراض . وتختلف آليات وأشكال تبادل الاتصال على الإنترنت فى قدرتها على توفير متطلبات تشكيل المجتمع الافتراضى . وهو ما يفسر السبب فى أن بعض آليات تبادل الاتصال يمكن أن تساهم أكثر من غيرها على نحو أكثر فاعلية فى تشكيل مجتمع افتراضى ، طبقاً لمدى قدرتها على توظيف الأبعاد المطلوبة لتكوينه . وتمثل التفاعلية والتجاوب فى تبادل الاتصال أول الأبعاد الأساسية المطلوبة لتشكيل المجتمع الافتراضى ، يضاف لها تنوع القائمين بالاتصال وتعددهم Variety of Communicators ، ووجود نقاش وتبادل اتصال على نحو جماهيرى -Common Public-Space for Interactive Group CMC ، ووجـــود شكل من أشكال العضوية للأفراد المشاركين فى الاتصال Sustained Membership [٦] .

ويتعلق البعد الخاص بالتفاعلية فى الاتصال بمدى قدرة الموقع الإلكترونى أو التطبيق الاتصالى (كساحة النقاش الجماهيرية أو المنتدى أو غير ذلك) على أن يوفر آليات اتصال تفاعلية ومتنوعة يمكن من خلالها للأفراد أن يتشاركوا الاتصال ، وأن يتبادلوا الأدوار الاتصالية فيما بينهم .

وعلى مستوى هذا البعد ، نجد أن بعض المواقع الإلكترونية على الإنترنت توفر أكثر من آلية لتبادل الاتصال التفاعلى بين مستخدميها والمترددين عليها ، مثل : حجرات الدردشة ، والمنتديات الإلكترونية ، والقوائم الإلكترونية العامة . إلا أنها حتى فى توظيفها لهذه الآليات تتفاوت فى مدى الاهتمام الفعلى الذى توليه لما يتم من خلالها من حوارات ومناقشات بين المترددين عليها ، الأمر الذى يؤثر

- مما لا شك فيه - فى مدى فاعلية وقوة خلق رابطة بين هؤلاء المتحاورين .

أما البعد الثانى ، والمتمثل فى تنوع القائمين بالاتصال وتعددهم ، فهو يرتبط ارتباطاً لازماً بالتفاعلية ، حيث لا يمكن أن يتفاعل فرد مع نفسه ، ولكن لابد من وجود أطراف أخرى ، كل منها يشارك فى الاتصال ، فيعبر عن نفسه ، أو يضيف للمحتوى المتبادل فى عملية الاتصال ، أو يعلق على ما أضافه الآخرون ، ومن جملة هذه المشاركات المتنوعة يستمر تدفق الاتصال .

وفى هذا السياق ، أشار Liu (١٩٩٩) إلى أن تشكيل المجتمع الافتراضى يقتضى أن يتم تبادل الاتصال والتفاعل بين مجموعة من الأفراد تتجاوز الفردين ، ولا يشترط أن يكون عددهم ضخما ، ولكن يكفى أن يكون مجموعة كبيرة من الأشخاص حتى يمكن القول إنهم يشكلون جماعة افتراضية [٧] .

أما البعد الثالث ، فيرتبط بوجود تبادل النقاش والاتصال على نحو جماهيرى ، والعلانية فى نشر وتداول رسائل الاتصال بين أفراد الجماعة الافتراضية حتى يمكن أن تتشكل الجماعة بالفعل . وهنا يجب التمييز بين آليات تبادل الاتصال عند استخدامها على نطاق شخصى ، مثل البريد الإلكترونى ، وبين آليات تبادل الاتصال التى يمكن استخدامها على نطاق جماهيرى ، مثل : المنتديات الإلكترونية ، والجماعات الإخبارية ، والقوائم البريدية العامة .

ويتعلق البعد الرابع بمدى استمرار وتردد الأفراد على تبادل الاتصال وتشكيل الجماعة المفترضة ، ذلك أنه إذا كان الأفراد سوف يشاركون فى الاتصال ثم يتغيبون بعدها ، ولا يعودون مجدداً لتبادل الاتصال ، فسوف يتعذر تشكيل جماعة افتراضية . ومن هنا تأتى أهمية الاستقرار النسبى فى تردد الأفراد (أعضاء الجماعة) على الاتصال بغيرهم من الأعضاء والتفاعل معهم . وهو أحد الأبعاد التى انتبه إليها Rheingold فى تعريفه للمجتمع الافتراضى ، وسبقت الإشارة إليه . وبطبيعة الحال ، يمكن أن يتغير الأفراد المكونون للجماعة ، إلا أن معدل التغيير لابد أن يتسم بدرجة من البطء أو الاستقرار

النسبى ، ووجود شكل ما من أشكال العضوية المستقرة لفترة مناسبة من الوقت .

آليات تكوين الجماعات الافتراضية على شبكة الإنترنت

مما يساعد على خلق المجتمعات الافتراضية عبر شبكة الإنترنت إمكاناتها التفاعلية العالية التى تخلق ما يُعرف بـ التفاعل شبه الاجتماعى أو Parasocial interaction ، ويشير إلى نمط التفاعل بين مجموعة مستخدمى التطبيق الاتصالى التفاعلى المستعين بالإنترنت بما يشجع وجود إحساس بالقرب أو الحميمية فى تبادل الاتصال بين الأطراف السابقة ، ويخلق ما يشبه العلاقات الشخصية ، ولكن عن طريق التفاعل الشخصى غير المباشر ، أو المستعين بوسيط هو شبكة الإنترنت [٨] .

والتفاعل شبه الاجتماعى Parasocial interaction هو أحد التأثيرات الإيجابية للتفاعلية التى توظفها آليات الاتصال المختلفة المستفيدة من إمكانات الإنترنت ، حيث يرتبط مستخدم وسيلة الاتصال التفاعلية مع الأطراف الأخرى فى عملية الاتصال التى تتم من خلالها [٩] .

وتوجد أشكال مختلفة للتخاطب وتبادل الحوار المستعين بوسيط تفاعلى على الإنترنت ، منها : حجرات الدردشة Chatting Rooms ، وساحات النقاش الجماهيرية أو المنتديات Internet Forums Discussion boards ، والقوائم البريدية العامة Mailing lists والمدونات Blogs ، والجماعات الإخبارية /Usenet News Groups ، هذا إلى جانب المواقع التى تعتمد على إسهامات وكتابات تجميعية من الجمهور المتردد عليها (مثل مواقع الـ Wikis) ، والمواقع التى تعتمد على تشكيل شبكات اجتماعية من المترددين عليها أو ما يُعرف بـ Social network sites .

ويتميز الاتصال الذى يتدفق عبر هذه الأشكال بأنه اتصال تحاورى ، يتدفق فى مسارات مختلفة ، ولا ينحصر فى اتجاه واحد كما فى حالة الاتصال

عبر وسائل الاتصال التقليدية ، كما أنه يعكس وجود مستوى ما من التكافؤ بين أطرافه فى السيطرة على الاتصال . لذا فيشار إليه بوصفه يحدث بين طرفين متساويين أو Peer to Peer Communication [١٠] .

ولا تعد هذه التطبيقات ساحات لتبادل الحوار بين أعضائها فقط ، ولكنها أصبحت - أيضاً- مصادر للمعلومات التى تأتى من مصادر مختلفة ومتنوعة ، بل ومنتشرة فى كل أنحاء العالم بحجم وانتشار المترددين عليها . فكل زائر يمكنه أن يضيف جزءاً من خبرته الشخصية ، أو معلومة ما لديه ، أو يعلق على فكرة ما أو خبر ما منشور عليها . ومن جملة الاسهامات والإضافات المختلفة التى يقدمها رواد تلك التطبيقات يحدث تدفق المعلومات والاتصال فى اتجاهات متعددة وبشكل تبادلي ومستمر .

وهذا فى حد ذاته أحد الأسباب التى تمنحها قوة ليس فقط فى جذب أعداد كبيرة من مستخدمى الإنترنت إليها ، ولكن - أيضاً - فى الاحتفاظ بهم ؛ لأنهم بمرور الوقت يجدون أنهم أصبحوا جزءاً من مجتمع افتراضى يجمع أفراده اهتمامات مشتركة ، ويتبادلون الاتصال فيما بينهم على قدر كبير من المساواة والحرية لم يكن معروفاً فى أية وسيلة اتصال جماهيرى من قبل .

ومن أسباب النجاح الأخرى لمثل هذه المستحدثات التفاعلية على الإنترنت أن المعلومات وكافة أشكال الإنتاج الفكرى الذى يمكن أن تحتوى عليه يأخذ صوراً متنوعة ، قد تكون فى شكل تسجيلات صوتية أو لقطات فيديو حية لحدث مهم ومفاجىء ، سجلته كاميرا الهاتف المحمول لفرد عادى من أفراد الجمهور قبل أن تلتقطه عدسات المصورين المحترفين لنشره فى الوسائل الإعلامية المعروفة . ومن هنا يأتى سبب آخر لتميز تلك الأشكال فى قدرتها على جذب اهتمام الجمهور إليها ؛ لأن ما تقدمه لهم من محتوى قد لا يجدونه فى وسائل الإعلام الأخرى ، لأنها تعتمد على شبكة هائلة من مصادر المعلومات من أى فرد من أفراد الجمهور ، طالما أنه يضيف لها معلومة أو فكر ما .

إلا أنه بالنظر للأبعاد الأربعة التى يجب توافرها فى نمط الاتصال حتى يمكن تشكيل جماعة ما افتراضية على الإنترنت ، نجد أن بعض هذه الآليات قد لا يساهم على نحو فعال فى تشكيل جماعات افتراضية من المترددين عليه ومستخدميه ، بعكس آليات أخرى . فعلى سبيل المثال ، لا يتسم نمط الاتصال السائد فى الغالبية من حجرات الدردشة بدرجة كافية من الاستمرارية ، كما أن معظم حجرات الدردشة لا تقوم على عضوية أفرادها ، مما يزيد من معدل التغير فى أعضائها على نحو سريع جداً لا يتفق وفكرة الاستقرار النسبى المطلوبة حتى تتشكل جماعة افتراضية .

لذا فسنقتصر فيما يلى على عرض الملامح المميزة لعدد من آليات تبادل الاتصال التى تتوافر لها المقومات الأربعة التى سبق ذكرها ، ويمكن أن تسهم على نحو ملموس فى تشكيل جماعات افتراضية من مستخدميها ، وتتمثل فى :

- المواقع التى تعتمد على تكوين شبكات اجتماعية Social networking sites .
- المدونات Blogs .
- ساحات النقاش الجماهيرية أو المنتديات Internet forums/Discussion boards .
- المواقع المفتوحة لإسهامات الجمهور أو الـ Wikis .

أولا : المواقع التى تعتمد على تكوين شبكات اجتماعية

تقوم المواقع التى تعتمد على توظيف خدمات بناء شبكات اجتماعية أو ما يُعرف بـ Social network sites على فكرة أن مستخدمى الإنترنت عادة ما يسعون للبحث عن أصدقاء جدد ، أو التواصل مع أصدقائهم بقدر المستطاع ؛ لذا فمن المألوف أن يستقبل البعض دعوات للتعارف من قبل آخرين لا يعرفونهم ، وذلك من خلال تلك المواقع التى تقدم خدمات تكوين شبكات اجتماعية . وتعتمد تلك المواقع - بشكل رئيسى - على الاستفادة من تفاعلية شبكة الإنترنت كوسيلة

اتصال ، فهى تقوم على إنشاء شبكات اجتماعية من المترددين عليها من أنحاء العالم المختلفة ، ويطلق عليها Social network أو SNS حيث تسمح هذه المواقع لأعضائها بأن يقدموا أنفسهم ، ويعبروا عن آرائهم وأفكارهم للآخرين ، وأن ينضموا لجماعات وشبكات اجتماعية تربطهم بمن يتفقون معهم فى ميولهم ، وما إلى ذلك .

وتركز هذه المواقع على عملية بناء وتدعيم العلاقات الاجتماعية المتبادلة عبر الإنترنت بين جماعات من الأفراد ، ممن يتشاركون فى اهتمامات متشابهة ، أو لديهم أنشطة مشتركة يقومون بها ، أو ممن يستهويهم استكشاف اهتمامات الآخرين . ومن خلال هذه المواقع يتبادل الأعضاء فيها الاتصال ، سواء مع آخرين كانوا يعرفونهم من قبل فى الواقع الفعلى ، أو يسعون لتكوين معارف وصداقات جديدة . لذا فهى تساعد على تدعيم وتعزيز أشكال من العلاقات والروابط الاجتماعية الموجودة بالفعل ، إلى جانب المساهمة فى خلق روابط وصلات اجتماعية جديدة .

وقد تتخصص هذه المواقع فى مجالات أو نطاقات اهتمام محددة ، مثل : الاهتمامات الموسيقية ، أو العلاقات الرومانسية والاجتماعية ، أو الاهتمامات السياسية ، أو بعض أنشطة العمل الاجتماعى الخيرى . ومن أمثلة هذه المواقع التى حققت شهرة كبيرة بين مستخدمى شبكة الإنترنت موقع Myspace ، وموقع Facebook الذى بدأ فى عام ٢٠٠٤ ، ويتوجه أساساً لمجتمع الطلاب والدارسين فى مختلف المراحل العمرية ومختلف المجالات ، وبحلول عام ٢٠٠٧ وصلت أعداد الأعضاء المشتركين فيه إلى ما يقرب من ٢١ مليون مشترك ، يتبادلون الاتصال ، وينشئون صفحات جديدة لهم على الموقع ، بمعدل يصل إلى ١٫٦ بليون صفحة يومياً [١١] .

ثانيا: المدونات

تجسد المدونات – بشكل واضح – الدور النشط الذى يمكن أن يلعبه أفراد الجمهور من مستخدمى الإنترنت فى تحليل وتحرير ونشر الأخبار والمعلومات والأفكار ، وهى المهمة التى كانت مقصورة لوقت طويل على وسائل الإعلام . وتعد المدونات من أبرز أشكال وتطبيقات الاتصال التفاعلى الجماهيرى التى ظهرت على الإنترنت ، خاصة وأنها نمت بدرجة كبيرة جداً فى السنوات الأخيرة[١٢] . ويمرور الوقت أصبحت المدونات من أكثر تطبيقات الاتصال التفاعلية على الإنترنت جماهيرية ، وتتزايد باستمرار معدلات ونسب المترددين عليها[١٣] .

ويتمثل المكون أو العنصر الأساسى فى المدونات فيما يتم إضافته لها من تعليق أو رأى أو معلومة ، ويُطلق عليه Post ، وليس الصفحة أو المقالة أو الموضوع الصحفى كما هو الحال فى المواقع الإعلامية الأخرى . وتتنوع المجالات التى تطرحها المدونات من السياسة ، والطبيعة ، والعلوم ، والفن والاجتماعيات وغيرها ... إلخ . أى مستخدم للإنترنت يمكنه أن ينشىء مدونة له عليها .

وتعتمد المدونات على حث وتوظيف رغبة المشتركين فيها من أفراد الجمهور فى أن يكونوا جزءاً من عملية صناعة الأخبار والمعلومات ونشرها . وتعد شبكة العلاقات والتفاعلات التى تربط بين أصحاب المدونات والمترددين على مدوناتهم من أهم ما يميز هذا الشكل الاتصالى عن غيره من التطبيقات الموجودة على شبكة الويب [١٤] .

وظهرت المدونات على شبكة الويب – بوضوح – فى عام ١٩٩٩ ، وهى الآن تأخذ أشكالاً متنوعة ، إلا أنه يمكن تمييز نمطين هما الأكثر شيوعاً فيها ، وهما : المدونات التى تعتمد على مساهمات فردية أو Individual-based structures ، وهو النمط الأقدم فى المدونات مقارنة بالنمط الآخر الذى يشير إلى المدونات التى تعتمد على جهود ومشاركات جماعية ، حيث تكون مفتوحة على شبكة من

المدونات الأخرى ومصادر المعلومات ، وتُعرف باسم Group-based stuctures . تعتمد على المساهمات التى يقدمها آلاف المشاركين من الأعضاء ممن يترددون عليها [١٥] .

وبرغم أن بعض المدونات لا تسمح للمترددين عليها بوضع تعليقاتهم ، فإنها فى هذه الحالة تفقد ميزة وملمحا أساسيا بالنسبة لها كأحد أشكال وتطبيقات الاتصال التفاعلية التى تقوم على مشاركة الجمهور والتفاعل فيما بينهم ، والتى تُعرف بـ Collaborative Production . ويمثل المعلقون من أفراد الجمهور الذين يقومون بإرسال تعليقاتهم على ما يثير اهتماماتهم فى المدونات المختلفة كتاب ثانويين ، طالما أن المحتوى النهائى على المدونة يتكون من كل من الإضافة التى وضعها المدون والتعليقات التى يرسلها الجمهور عليها .

وتعد المدونات السياسية من أبرز الأشكال الشائعة فى المدونات التى يستخدمها أصحابها لنشر أفكارهم السياسية والاجتماعية للجماهير من مستخدمى الإنترنت . كما أن هذه المدونات من أكثر أشكال الاتصال السياسى جذباً لأفراد الجمهور مقارنة بغيرها [١٦] .

وقد نمت ظاهرة التدوين المصرية حتى تحولت خلال السنوات الأخيرة إلى ملمح من ملامح الثورة التقنية الجديدة واستخدام الإنترنت كأداة نشر وتعبير حرة . ويقدر عدد المدونات المصرية حاليا بحوالى ١٤١٧ مدونة هى المسجلة فى "حلقة التدوين المصرية" www.egybloggers.com ، بالإضافة لعدة مئات أخرى غير مسجلة ، وقد حققت بعض المدونات شهرة فى أوساط مستخدمى الإنترنت وأصبحت مصدرا أساسيا للمعلومات ، خاصة التى لا تتناولها وسائل الإعلام التقليدية ، الأمر الذى جعل السلطات تنتبه إليها ، وتعمل على تنظيم العمل بها عبر بعض الإجراءات القانونية [١٧] .

ثالثا: ساحات النقاش الجماهيرية أو المنتديات الإلكترونية

منذ سنوات طويلة تجاوزت العشرين سنة ، أشار الباحثون إلى أنه عندما

تستطيع شبكة إلكترونية الربط بين الأفراد والمؤسسات فهى تمثل بذلك أحد أشكال الشبكات الاجتماعية التى تجمع بين الأفراد على أساس الاهتمامات والميول المشتركة ، لا على أساس مدى القرب المكانى بينهم .

واقترح الباحثون أن مثل هذه الشبكات يتوقع لها أن تدعم العلاقات والاتصال بين الأفراد داخل المجموعة الواحدة . وأنها – أيضاً – تساهم فى لا مركزية وديمقراطية تدفق الاتصال ، مما يجعلها تضيف لقوة ونفوذ الفرد والجماعة ، وهو ما ينعكس فى المزيد من التوازن فى العلاقات بين الأفراد فى الجماعات الافتراضية [١٨] .

وتعد المنتديات الإلكترونية أحد أشكال تطبيقات الاتصال التى تعتمد على نشر المحتوى الذى يعده أفراد الجمهور من مستخدمى شبكة الويب ، وإدارة الحوار والنقاش الجماهيرى العام بين المترددين عليها . ولذا يطلق عليها – أيضاً – مسميات أخرى ، لكنها جميعاً تشير إلى نفس الشكل أو التطبيق ، وهى : bulletin boards, discussion boards, message boards, Web forums . وقد بدأت المنتديات الإلكترونية على الويب فى عام ١٩٩٦ ، ويتم نشر الرسائل المتداولة بين أفراد الجمهور المتردد على هذه المنتديات إما تبعاً لترتيب زمنى أو تقسيمها وتصنيفها موضوعياً فى محاور ، وعادة ما يُتبع كلا التقسيمين معاً [١٩] .

وقد ظهرت جماعات النقاش الإلكترونية منذ بدايات ظهور الاتصال المستعين بالحاسب الآلى وشبكة الإنترنت ، ودعمها ظهور شبكة الويب فى النصف الأول من التسعينيات [٢٠] .

وتمثل جماعات النقاش الجماهيرية عبر المنتديات أو غيرها من أشكال ساحات تبادل النقاش الجماهيرى المفتوح نمطاً من الشبكات الاجتماعية التى تتميز بقدرتها على الجمع بين الاتصال الجماهيرى والاتصال الشخصى فى آن واحد . وعادة ما يتكون عبر هذه المنتديات جماعات افتراضية من مجموعة

الأفراد المترددين عليها بانتظام وتجمعهم اهتمامات مشتركة .

وتشبه المنتديات الإلكترونية - إلى حد كبير - الجماعات الإخبارية Newsgroups التى نشأت على الإنترنت وازدهرت فى الثمانينيات والتسعينيات قبل ظهور شبكة الويب . وقد بدأت الجماعات الإخبارية Usenet Groups - على سبيل المثال - كشكل من أشكال تبادل النقاش الجماهيرى فى عام ١٩٧٩ بين مشتركى شبكة UNIX ، ولكنها امتدت وازداد انتشارها مع ظهور شبكة المعلومات الدولية الإنترنت لتصبح ساحة واسعة للنقاش الجماهيرى ، تضم فى عضويتها ما يزيد على ٢٥ ألف جماعة تندرج تحت فئات ومجالات متنوعة [٢١] .

وينحصر الفرق الرئيسى بين المنتديات والجماعات الإخبارية فى أن الاشتراك فى الجماعات الإخبارية يتطلب أن يتوافر لدى المستخدم برنامج إضافى هو برنامج Newsreader ، بينما لا يتطلب الاشتراك فى المنتدى أى برامج إضافية سوى توافر برنامج تصفح الإنترنت .

ومن خلال المنتديات وساحات النقاش الجماهيرية - كما هو الحال فى الجماعات الإخبارية - يتم تبادل الحوار والاتصال وما يتضمنه من اكتساب وتبادل المعارف والخبرات والانفعالات بين الأعضاء ، وفوق كل ما سبق درجات متنوعة من الشعور بالارتباط بمجتمع أكبر هو المجتمع الافتراضى الذى ينتمى إليه العضو [٢٢] .

ويتبادل الأفراد المشاركون فى ساحات النقاش الإلكترونية مصادر المعلومات والمعرفة ، ويطورون فيما بينهم خلفية ثقافية وفكرية مشتركة ، وأحياناً يكون تبادل الحوار والنقاش ليس فقط بين أفراد جماعة واحدة ولكن بين المشتركين فى عدد من الجماعات [٢٣] .

ويُوصف نمط الاتصال داخل المنتديات وساحات النقاش الإلكترونية بأنه تطوعى وواسع النطاق وجماهيرى ، حيث تتيح إدارة الحوار والنقاش الجماهيرى حول موضوعات معينة ، فيقوم الأعضاء بقراءة ما هو موجود وتبادل التعليق

عليه ، وهكذا يستمر تدفق الاتصال ، ويكون نشر الرسائل والتعليقات عاما .

ويكمن الفرق الرئيسى بين المنتدى والقوائم البريدية العامة فى أنه فى حالة القوائم البريدية يتم إرسال أى رسالة جديدة يضيفها أحد الأعضاء فى القائمة إلى كل المشتركين فيها بشكل أوتوماتيكى ، بينما فى المنتدى يتعين على العضو أن يقوم بنفسه بزيارة الموقع الذى يستضيف المنتدى للاطلاع على الجديد من الرسائل والتعليقات التى تمت إضافتها بواسطة غيره من الأعضاء فى المنتدى . وحتى لا يفوت على المشترك فى المنتدى الاطلاع على الرسائل الجديدة المضافة فى موضوع ما يهتم به ، أصبحت المنتديات تتبع تقنية حديثة تتيح إمكانية إعلام كل مشترك فيها عبر بريده الإلكترونى بوجود إضافات جديدة فى المنتدى على الموضوع الذى يهتم به ، وبالتالى يقوم بالانتقال للمنتدى للاطلاع على ما يريده من إضافات جديدة . كما أن بعض المنتديات تستخدم تقنية الحصول على تغذية إخبارية ملخصة أو Rss feeds ، حيث يمكن للمشترك فى المنتدى الاطلاع على ملخص للتعليقات الجديدة التى تمت إضافتها للمنتدى .

كما يختلف المنتدى عن حجرات الدردشة فى أن الاشتراك فى النقاش الدائر عبر المنتدى يتم بشكل لاتزامنى ، أى أنه لا يوجب أن يكون كل الأعضاء متصلين بالإنترنت فى نفس الوقت ، بينما فى حجرات الدردشة لا يمكن تبادل الحوار إلا بشكل لحظى وتزامنى . كما أن الرسائل المضافة للنقاش فى المنتدى عادة ما تبقى منشورة ومتاحة لفترة من الوقت ، وهو ما ليس متحققاً للرسائل المتداولة فى حجرات الدردشة .

وبعض المنتديات تكون عامة ، بمعنى أنها لا تشترط الانضمام لعضوية حتى يقوم المستخدم بالإشتراك فى النقاش الذى يتبادله غيره من الأفراد فى المنتدى . إلا أن الغالبية من المنتديات تقوم على فكرة الاشتراك أو العضوية ، حيث يقوم المستخدم بتسجيل بياناته ، ويشترك فى الحوار بمسمى يختاره ، ويكون له ملف أو Profile يحوى البيانات الأساسية التى يرغب فى إضافتها عن

نفسه ، وتكون متاحة للاطلاع عليها من قبل الأفراد الآخرين المشتركين فى المنتدى . وتتيح أنظمة المنتديات الإلكترونية للمشتركين فيها أن يتبادلوا رسائل شخصية فيما بينهم غير الرسائل العامة التى يتم نشرها عبر المنتدى ، وتكون متاحة لمن يتردد عليه . وفى بعض الحالات يتيح المنتدى ، للمستخدم أن يغلق النقاش فى الموضوع الذى كان قد بدأ واقترحه على غيره من الأعضاء ، وأن يقوم بحذف تعليقات معينة وردت حول الموضوع الذى اقترحه ودار النقاش حوله .

ويتولى أشخاص محددون فى المنتدى مهمة الإشراف على إدارة الحوار فيه و، يطلق عليهم المشرفون أو Moderators ، وتكون لهم سلطات متنوعة ، منها إمكانية حذف مشاركات بعض الأعضاء ، وتوجيه تحذير فى حالة استخدام لغة عدائية أو غير لائقة أو الخروج عن موضوع المنتدى وأهدافه مثلا . كما تكون لهم سلطة التغيير والتعديل فى أى قسم فى المنتدى والتحكم فى ترتيب قائمة الموضوعات داخل المنتدى ، بحيث يتم وضع موضوعات معينة فى القمة دون غيرها . ويمكنهم - أيضاً - تغيير أو تعديل النظام التقنى الذى يستخدمه المنتدى . ومن الأنظمة المستخدمة فى الإشراف على إدارة الحوار عبر المنتديات الإلكترونية ما يُعرف بـ Meta-moderation system . ويمكن أن تستخدم برامج تقوم بفلترة الرسائل Wordfilters التى يرسلها الأعضاء فى المنتدى لحذف أى كلمات غير لائقة وفقاً لما يحدده المشرف على المنتدى .

ويمثل ما سبق أبرز الفروق بين المنتدى الإلكترونى وما يُعرف بمواقع الـ Wikis ، حيث تعتمد على فكرة الكتابة التجميعية التى تقوم على مساهمات كل الأعضاء المشتركين . فكل عضو يمكنه كتابة المحتوى المنشور فيها ، بما فى ذلك ما يضيفه غيره من الأعضاء ، بينما فى المنتدى الإلكترونى تكون هذه الإمكانية مقصورة على المشرفين عليه Moderators or administrators .

رابعا: المواقع المعتمدة على إسهامات الجمهور

وتُعرف باسم مواقع الـ Wikis ، ولفظة Wiki هى إحدى الكلمات المتعارف عليها فى لغة سكان جزر الهاواى ، وتشير إلى السرعة والخفة فى الحركة والانتقال من مكان لآخر . والـ Wiki يختلف عن المدونات والمواقع الإلكترونية عموماً فى أنه يستخدم برمجيات صممت خصيصاً ليكون موقعا مفتوحا يستطيع استقبال كل إسهامات وتعديلات المترددين عليه من أفراد الجمهور ، ويقوم على فلسفة تشجيع كل مستخدم ، على أن يشارك فى إنشاء المحتوى المنشور بإضافة رأيه أو تعليقه أو بتعديل فى المحتوى المنشور بالفعل على هذا الموقع . ولذا يشار إليه بوصفة موقعاً يعتمد على الكتابات التجميعية أو ما يُعرف بـ Collectively co-authoring ، وهى التى يشترك فيها أكثر من فرد ، وتجمع بين إضافات وإسهامات متنوعة من مصادر مختلفة .

وقد اختار Ward Cunningham – وهو أول من طور هذا النوع من المواقع – لفظة الـ Wiki كبديل غير تقليدى لمفهوم الويب السريعة أو Quickweb . وأطلق على أول موقع يمثل هذا الشكل على شبكة الإنترنت اسم Wiki wiki web ، وكان قد أطلقه فى مارس ١٩٩٥ ، ويعتمد على مشاركات وكتابات الجمهور من المترددين عليه للدلالة على السرعة فى تطوير وتحديث المادة المنشورة على الموقع ، والانتقال من إضافة لأخرى بسرعة من خلال المساهمات التى يقدمها زوار الموقع ، فكل منهم يقدم إضافة على من سبقوه ، والمحتوى المنشور يعتمد – فى النهاية – على مجمل إسهامات زوار الموقع ، وكل زائر يمكنه التعليق على ما كتبه الآخرون والتعديل فيه بسهولة وسرعة [٢٤] .

وقد أشار Cunningham إلى أن هذا النوع من المواقع يمثل أبسط صور قواعد البيانات الإلكترونية . ومن أشهر الأمثلة عليها حاليا موقع Wikimedia Foundation ، وموقع الموسوعة الإلكترونية Wikipedia والتى تمتلك أكبر قاعدة بيانات بين كل مواقع الـ Wikis وتأتى ضمن أكثر عشرين موقعاً على الإنترنت

من حيث تدفق حركة الزوار عليها . وتزايد استخدام مواقع الـ Wikis والإقبال عليها منذ أوئل عام ٢٠٠٠ ، وشاع استخدامها في مجالات مختلفة لتبادل الاتصال ، وأيضا كبديل لشبكات Intranet في الكثير من الشركات والمؤسسات . وفي مارس ٢٠٠٧ دخلت الـ Wikis قاموس أوكسفورد ، حيث تصف عملية تبادل المعرفة وحفظها وتداولها .

وتتم كتابة وتحرير الصفحات على الـ Wiki بشكل تعاوني بين المترددين على الموقع ، وباستخدام لغة ترميز بسيطة تُعرف - أحياناً - باسم Wikitext . وأي موقع من مواقع الـ Wikis يكون أشبه بقاعدة بيانات لتصفح المعلومات والبحث فيها ، وأيضاً الإضافة إليها والتعديل فيها [٢٥] .

وعادة تتضمن أي صفحة من صفحات مواقع الـ Wikis إشارة لأهم المعلومات التي ماتزال هناك حاجة لإضافتها ؛ حتى يمكن رفع مستوى جودة المحتوى المنشور على الصفحة ككل . فعلى سبيل المثال ، إن كانت إحدى الصفحات تتعرض لتعريف أحد المفاهيم الاقتصادية ، ومايزال هناك نقص في المعلومات المتوافرة حول المفهوم ، تكون هناك إشارة في مقدمة الصفحة بأن المستخدم يمكنه المساعدة في تحسين ورفع كفاءة المادة المنشورة من خلال الإضافة إليها ، خاصة فيما يتعلق بالمحاور أو البنود التي لا تتوافر في الصفحة معلومات بشأنها .

وبصفة عامة ، يتم تصميم مواقع الـ Wikis بحيث يكون من السهل تصحيح الأخطاء التي يمكن أن تحتوي عليها الصفحات . ولذا فبينما تكون تلك المواقع متاحة لأي فرد من مستخدمي الإنترنت للدخول وإضافة تعليقه وتعديله على المحتوى ، فإنها تستخدم آليات لمراجعة وتصحيح كل إضافة جديدة على صفحات الموقع . كما توظف مواقع الـ Wikis آليات للبحث في المحتوى الذي تقدمه ، وقد تستخدم آلية بحث خارجية مثل Google .

الجماعات الافتراضية ونشأة الجيل الثانى من شبكة الويب أو Web 2.0

استعرضنا فيما سبق عددا من أبرز آليات الاتصال التفاعلى التى تساهم فى تكوين جماعات افتراضية من المترددين عليها . ومما يشهد بالدليل القاطع على الاستخدام المتزايد لتطبيقات الاتصال المرتبطة بتكوين الجماعات الافتراضية على الإنترنت نشأة الجيل الثانى من شبكة الويب أو Web.2.0 .

وقد ظهر مصطلح الـ Web.2.0 لأول مرة فى عام ٢٠٠٣ عن طريق مؤسسة O'Reilly للإعلام ، واكتسب شهرة مع حلول عام ٢٠٠٤ بعد عقد عدة مؤتمرات لمناقشة المفهوم . ويشير إلى الجيل الثانى من شبكة الويب ، والذى يتمثل فى كل أشكال الشبكات الاجتماعية Social-networking sites ، ومواقع الجماعات الافتراضية Web-based communities ، والمواقع التى تعتمد على مساهمات ومشاركات تجميعية من أفراد الجمهور من مستخدمى الإنترنت أو الـ Wikis ، واستخدام تقنيات متطورة فى تصنيف المعلومات والبحث فيها وتصفحها واسترجاعها وتداولها بسرعة هائلة بين المستخدمين ، أو ما يعرف بـ Folksonomies ، والتى تزيد من سهولة وسرعة البحث فى المعلومات وتنظيمها مهما كانت ضخامتها وتنوع أشكالها .

ويرتكز حجر الأساس الذى اعتمدت عليه نشأة الجيل الثانى من شبكة الويب Web.2.0 على توظيف أعلى درجات التفاعلية بين مستخدمى الشبكة فى تبادل الاتصال ، وفى تبادل المعلومات والآراء ، وتسهيل نشر كافة أشكال المحتوى التى ينتجها أى فرد من مستخدمى الويب ، وتداول التعليق على مايقدمه الآخرون ، وتكوين شبكات من التفاعلات الاجتماعية ، وتدوال المعلومات بسرعة وسهولة فائقة ، وإعادة استخدامها وإنتاجها فى تطبيقات حديثة ومبتكرة . لذا يطلق على هذه الاتجاه "الاتصال التحاورى" أو "Conversational Communi-cation" .

ويرغم أن الـ Web.2.0 تمثل الجيل الثانى من شبكة الويب ، فإن المصطلح

لا يعنى مجرد تحديث التقنيات المرتبطة بشبكة الويب ، ولكنه يشير إلى تغير فى أساليب استخدام الويب من قبل المستخدمين والمبرمجين على حد سواء . خاصة من خلال التطبيقات والتقنيات الجديدة التى كونت جميعها الـ Web.2.0 ، مثل : Rss feeds, Wikis, Weblogs ، وكلها تمثل أشكالا لتبادل الاتصال بين جهات متعددة ، ومن علاقات متشابكة ومتفاعلة إلى مدى بعيد ، وتشير إلى تغير كبير فى أساليب استخدام شبكة الويب .

لذا تشير بعض الآراء إلى الجانب الاجتماعى المرتبط بالـ Web.2.0 ؛ لأنها تقوم على إنتاج ونشر المحتوى والمعلومات من المستخدمين أنفسهم ، وبشكل تعاونى بينهم ، من خلال نموذج اتصال مفتوح يقوم على لامركزية التحكم فى الاتصال وحرية تبادل الاتصال بما يشبه الحوار الجماعى . حتى أن البعض أطلق على الـ Web.2.0 مسمى آخر يعبر عن ذلك ، وهو Participatory Web تمييزاً لها عن الجيل الأول من شبكة الويب أو الـ Web.1.0 التى يتم استخدامها بالتركيز على طبيعتها كمصدر للمعلومات . ومع تزايد الاهتمام بما يشير إليه مفهوم الجيل الثانى من شبكة الويب أو الـ Web.2.0 ، أُتفق على عدد من الخصائص الرئيسية التى تميز المواقع والتطبيقات المختلفة الموجودة عليها ، وتتمثل فيما يلى :

- استخدام برامج وتقنيات تركز على الطبيعة التفاعلية فى استخدام شبكة الويب ، وفى التعامل مع المحتوى ، وفى المشاركة فى كتابته وتغييره وتعديله من قبل المستخدمين ، وفى تداوله فيما بينهم بمرونة وسرعة .
- السماح لأفراد الجمهور باستخدام أى تطبيق عليها ، والتعديل فيه ، وتغييره من خلال تقنيات سهلة بالنسبة للمستخدم العادى .
- المستخدمون هم المتحكمون فى المحتوى والبيانات الموجودة فى المواقع على الـ Web.2.0 .
- التركيز على توظيف البرامج والتقنيات التى تخدم تكوين شبكات اجتماعية

وجماعات افتراضية من خلال المواقع والتطبيقات المختلفة الموجودة على الـ Web.2.0 .

نلاحظ من استعراض الخصائص السابقة لتطبيقات شبكة الـ Web.2.0 أنها تعكس جانبين رئيسيين يمكن القول بأنهما أهم ما يميز شبكة الـ Web.2.0 ، وهما :

- التركيز على العلاقات والشبكات الاجتماعية والتفاعل بين مستخدمى هذه التطبيقات .
- التركيز على الطبيعة التعاونية أو الجمعية فى إنتاج المحتوى واستخدامه وتداوله واستخدام البرامج والتقنيات التى تدعم ذلك .

إشكاليات تثيرها المجتمعات الافتراضية على الإنترنت

مثلما يتجاوز تبادل الاتصال والحوار عبر الإنترنت الحدود والحواجز الجغرافية ، فإنه يتجاوز – أيضاً – مختلف أشكال التقسيمات الاجتماعية التقليدية ، سواء فيما يتعلق بالنوع ، أو العرق ، أو المستويات الاقتصادية والاجتماعية . حيث يتبادل الأفراد الاتصال ووجهات النظر عبر الإنترنت ، ولا يعرف أحد منهم ما إذا كان الطرف الآخر الذى يتحاور معه رجلا أو امرأة ، متقدما فى العمر ، أو مراهقا وما إلى ذلك ... إلخ .

لذا تضمن الإنترنت ألا يخضع تدفق الحوار من خلالها للحكم عليه تبعاً لمعايير السن أو النوع أو الجنس أو العرق أو الحالة الاقتصادية والاجتماعية ، أو غير ذلك من الخصائص الديموجرافية . وأهم التأثيرات التى ترتبط بما سبق هو أن المشارك فى الاتصال عبر الإنترنت يمكنه أن يعبر عن رأيه بحرية دون خوف أو تحفظ من أى قيود .

ومن الثابت أن الآلاف من المحادثات وساحات النقاش الجماهيرى التى تتناول موضوعات مختلفة عبر الجماعات الإخبارية أو القوائم البريدية العامة أو حجرات الدردشة أو المواقع المختلفة على الإنترنت يمكن أن توسع شبكة الحوار

الجماهيرى غير الرسمى . إلا أنه فى الوقت نفسه لا يمكن إنكار ما رصده بعض المهتمين من صفات سلبية تظهر فى الكثير من ساحات ومنتديات النقاش الجماهيرية على الإنترنت ، ومنها تزييف المعلومات والتضليل وتبادل الاتهامات والإهانات والإساءة .

هذا إلى جانب عوامل عديدة تحد من اتساع دائرة النقاش الجماهيرى العام عبر الإنترنت ، منها : صعوبة تحديد هوية بعض مصادر المعلومات التى يتم نشرها وتداولها ، وغياب ثقافة الإنصات لآراء الآخرين ، واستبعاد فئات معينة من النقاش ، خاصة فيما يتعلق بالمجالات السياسية ، وسيطرة قلة قليلة من الأفراد أو الجماعات على تبادل الحوار ، وهو ما يعد من أبرز الانتقادات التى وجهت إلى الأشكال المختلفة لتبادل الاتصال والحوار الجماهيرى على الإنترنت [٣٦] .

ومن هنا تظهر عدة إشكاليات ترتبط بتكون الجماعات الافتراضية على شبكة الإنترنت ، منها :

- ما يتعلق بمدى صحة ودقة المعلومات التى يتم تداولها بين أفراد هذه الجماعات ، وتؤثر بالتبعية على تعاملهم مع الأحداث والقضايا محل النقاش بينهم ، إذ إن عدم صحة هذه المعلومات وميل بعض الأفراد إلى الخلط بين رؤاهم الشخصية وتحليلهم للأحداث وبين عرض الحقائق كما وقعت بالفعل يمكن أن يؤدى إلى سوء الفهم أو تزييف الوعى لدى أعضاء هذه الجماعات .
- إشكالية ترتبط بالفجوة الرقمية بين الذين يمتلكون التكنولوچيا ويستطيعون استخدامها وبين الذين لا يملكونها ، فيحتمل أن يعيشوا معزولين عما يجرى حولهم . وهو ما قد يرتبط به ما أسماه Castells (١٩٩٨) الديمقراطية الطبقية أو "Athenian democracy" ، وهى التى تكون متاحة للنخبة فقط من أفراد المجتمع الذين يستخدمون الإنترنت ممن ترتفع مستوياتهم التعليمية والاقتصادية ، ويستطيعون التعامل مع تكنولوچيات الاتصال الحديثة ، بينما

تنعزل الجماهير العامة ممن لا يستخدمون الإنترنت [٢٧] .

فبالرغم من أن استخدام الإنترنت أصبح الآن أكثر شيوعاً وانتشاراً بين فئات الجمهور المختلفة ، خاصة مع الانخفاض المستمر فى تكلفة المتطلبات المادية اللازمة لاستخدامها ، وتزايد أعداد مستخدميها ، وانتشارهم فى الفئات المختلفة داخل المجتمع ، فإنهم ما يزالون يمثلون فئات محددة داخله ، وما يزال هناك الآلاف بل والملايين ممن لا يستخدمونها ، وغير متاح لهم الاشتراك فى الحوار الجماهيرى العام عبر تطبيقات الاتصال التفاعلية التى توفرها . وهذا هو سبب تخوف بعض الباحثين مما أشاروا إليه بوصفه تأثيرات سلبية يمكن أن ترتبط باستخدام بعض تطبيقات الاتصال المستعينة بالإنترنت ، ومنها المدونات والمنتديات وغيرها من أشكال تبادل الحوار عبر الإنترنت .

وفى هذا السياق ، ترصد بعض التقارير غير الرسمية أنه من مفارقات الوضع المصرى فى التكنولوچيا أن عدداً من نوادى الكمبيوتر التابعة لوزارة الاتصالات موجودة فى قرى مازال سكانها محرومين من المرافق الأساسية ، مثل مياه الشرب والصرف الصحى ، الأمر الذى قد يجعل النادى التكنولوچى عاملا من عوامل الاستفزاز وليس التثقيف [٢٨] .

- إشكالية أخرى تتعلق بالآثار الاجتماعية السلبية التى يمكن أن تسببهاهذه الجماعات الافتراضية ، وتتمثل فى التفتيت الاجتماعى للأفراد ليكونوا مجموعات صغيرة مبعثرة مشتتة منعزلة عن بعضها البعض أكثر من أن يكونوا مجموعات مترابطة متواصلة فيما بينها . وهو ما سنستعرضه بشىء من التفصيل فيما يلى .

إشكالية التشبيك فى مقابل التفتيت الاجتماعى عبر الإنترنت

افترض Sunstein (٢٠٠١) أن التزايد المطرد فى انتشار واستخدام الإنترنت وتطبيقات الاتصال المختلفة التى تتيحها سوف يؤدى إلى أن مناقشات الأفراد حول الاتجاهات والأفكار بصفة عامة ، والأفكار ذات الطابع السياسى بصفة

خاصة سوف تحدث فى دوائر منعزلة عن بعضها البعض ، أى أن كل مجموعة سوف تكون فى عزلة أو منغلقة على نفسها بعيداً عن الأفكار ووجهات النظر المختلفة عنها . كما يعتقد أن إمكانات وخدمات تخصيص المحتوى التى توفرها الإنترنت سوف تزيد من قدرة الأفراد على أن يعزلوا أنفسهم عن الأفكار ووجهات النظر التى لا تتفق معهم . حيث يميل الأفراد عادة إلى تجاوز مساحات ومجالات الاهتمام العامة ، وينغلقون فى نطاق الآراء والموضوعات التى تتفق فقط ووجهات نظرهم . ويرى أن هذا سوف تكون له دلالات وتأثيرات سيئة على فاعلية تبادل الاتصال السياسى [٢٩] .

واتفقت معه Haythornthwaite (٢٠٠٥) التى رأت أنه بالرغم من أن الإنترنت تفتح قنوات جديدة لتبادل الاتصال ، لكن كلما زادت أعداد الجمهور المتدفق على هذه القنوات وعلى تبادل المعلومات والاتصال من خلالها ، زادت حدة عزل الآخرين الذين ليست لديهم الإمكانية لاستخدامها[٣٠] . وهو ما اختلف مع ما كان قد انتهى إليه تقرير لمؤسسة Pew (٢٠٠٤) التى تدرس جوانب مختلفة فى استخدام المجتمع الأمريكى للإنترنت ، من أنه لا يوجد دليل واضح يدعم الفرضية السابقة حول التأثيرات السلبية المرتبطة بتبادل الحوار عبر الإنترنت فى دوائر منعزلة ومغلقة على نفسها [٣١] .

ووجدت دراسة أخرى (٢٠٠٥) أن تبادل الحوار السياسى عبر الإنترنت من خلال المدونات لا يدور فى معزل تام عن وجهات النظر المختلفة . وأن مستخدمى الإنترنت بكثافة لم يستخدموها ليعزلوا أنفسهم عن وجهات النظر والآراء المختلفة عنهم ، هذا مع ملاحظة أنه عادة يميل الأفراد للتعرض أكثر لوجهات النظر والقائمين بالاتصال الذين يتفقون معهم [٣٢] .

ومن هذا الاختلاف تثور تساؤلات عديدة حول ما إذا كانت ملامح التفاعلية المميزة لآليات الاتصال عبر الإنترنت تسمح لأفراد الجمهور أن يعزلوا أنفسهم فى أيديولوچيات فكرية معينة ، مما يخلق فى النهاية مجتمعاً مجزءاً يتكون من

وجهات نظر متباينة ، وكل مجموعة منه مغلقة على نفسها ومنعزلة عن غيرها ممن يختلفون عنها فى وجهات نظرهم ، أم يكون هناك حوار متبادل بينهم وبين الآخرين ممن يتبنون وجهات نظر مختلفة عنهم ، مما يخلق بالتالى مساحات للتقارب والتلاقى بينها .

وقد رأت الدراسات المبكرة - التى اهتمت بتأثيرات تبادل الاتصال المستعين بالحاسب الآلى - أن التحول من الاتصال الشخصى المباشر مع كل ما له من مزايا إلى الاتصال والتفاعل عبر وسائل الاتصال المستعينة بوسائط سوف يؤدى لعدة تأثيرات سلبية ، منها أنه يخلق بيئة اتصال مصطنعة ، إلى جانب ارتفاع احتمالات الوقوع فى سوء الفهم ، ووجود أنماط سلوكية انعزالية .

وهناك بالفعل الكثير من الانتقادات التى وجهت للإنترنت بأنها تعوق التفاعل وتبادل الاتصال بين أفراد الأسرة الواحدة ، فى مقابل أنها تشجع على تبادل الاتصال والاندماج فى علاقات مع آخرين لا يمكن التأكد من هويتهم الحقيقية ، وذلك من خلال تطبيقات وأشكال مختلفة للمجتمعات الافتراضية .

ورأى بعض الباحثين فى هذا السياق أن شبكة الإنترنت سوف تدمر العلاقات الاجتماعية والكيانات الاجتماعية التقليدية المتعارف عليها ، وسوف تؤدى فى المقابل إلى خلق تكتلات من البشرية يعيشون بمعزل عن بعضهم البعض ، خاصة وأن العلاقات التى يتبادلونها عبر الإنترنت تفتقر إلى الجوانب العاطفية والوجدانية التى تثرى العلاقات الاجتماعية المباشرة فى الواقع المادى . ورأوا أن القدرة على تكوين جماعات أو كيانات اجتماعية سريعة ووقتية يعرض الكيانات الاجتماعية التقليدية المستقرة للخطر ، بل ويمكن أن يؤدى إلى حدوث خلل أو ارتباك فى أنماط الشخصية لدى الأفراد [٣٣] .

كما ربطت بعض الآراء وجود الجماعات الافتراضية بفقدان القدرة على التواصل الحياتى عبر العلاقات الشخصية غير الرسمية ، وهى أثر سلبى من آثار الحداثة ، قد يرجع إلى محاولات البحث عن عوالم غامضة تحرر الإنسان من

قيود مجتمعه ، إلى عوالم مجهولة يجد فيها ذاته وخصوصيته . ورأت أنه إذا كانت هذه العوالم الحرة قد تساعد الأفراد على مزيد من ممارسة حرياتهم ، وقد تحررهم من آثار الضوابط المحلية المقهورة ، إلا أن الهروب من الجماعة المحلية إلى عالم الفضاء الإلكترونى ينزع الإنسان من عواطف الانتماء إلى هوية بذاتها وإلى حضارة بذاتها ، ويجعله يأوى بذاته فى عالم لا متناه من الأزرار وشاشات العرض [٣٤] .

وفى المقابل ، كانت هناك وجهات نظر مؤيدة للإنترنت كوسيلة اتصال ومدافعة عن الإمكانيات الجديدة التى توفرها ، فهى تقدم فرصا للحافظ على التواصل والروابط الاجتماعية بين الأفراد عندما يتعذر عليهم ذلك عبر أشكال الاتصال التقليدية ، على سبيل المثال كما هو فى حال اغتراب أحد أفراد الأسرة [٣٥] .

كما نادت آراء أخرى بأن انتشار استخدام تكنولوچيات الاتصال الحديثة – ومنها الإنترنت – يجعلها تلعب دوراً مهماً وحيوياً كوسائل للاتصال والحفاظ على الترابط الاجتماعى ، كما أنها وتدخل فى نمط الحياة اليومية لهؤلاء الأفراد ، سواء فى اتصالاتهم خلال العمل ، أو بأسرهم وبأصدقائهم ومعارفهم ، بل وآخرين منتشرين عبر أنحاء العالم [٣٦] .

ومن أهم الانتقادات التى وجهت للآراء الداعية إلى أن استخدام شبكة الإنترنت يأتى على حساب العلاقات الاجتماعية الشخصية ، ما أشار إليه Steinfield وزملاؤه (٢٠٠٧) من أن استخدام الإنترنت فى العلاقات والتفاعلات الاجتماعية يساعد على تدعيم العلاقات الشخصية والاجتماعية المختلفة . حيث انتهت نتائج دراستهم التى طبقوها على عينة قوامها ٨٠٠ مفردة من المشتركين فى موقع Facebook – وهو أحد مواقع تكوين الشبكات الاجتماعية والجماعات الافتراضية – إلى أن استخدام هذه النوعية من المواقع التى تعتمد على تبادل الاتصال والتفاعل بين أعضائها عبر الإنترنت لا يُضعف من قوة العلاقات

والروابط الاجتماعية الموجودة بينهم فى الواقع ، ولكنه فى المقابل يدعم هذه العلاقات ، ويبقى الأفراد على صلة ببعضهم البعض مهما اختلفت ظروفهم المعيشية وتباعدت المسافات بينهم (٣٧) .

وهو ما يتفق مع ما انتهى إليه Kavanaugh وزملاؤه (٢٠٠٥) من أن الروابط والتفاعلات الاجتماعية المستعينة بالحاسب الآلى عبر شبكات المعلومات التفاعلية كان لها تأثيرات إيجابية على تقوية الروابط والصلات الاجتماعية بين أعضاء الجماعات (الواقعية) التى تدعمها شبكات اتصال اجتماعية عبر الإنترنت (٣٨) .

كما اتفق الكثير من الباحثين على أن الاتصال المستعين بالحاسب الآلى يساهم فى ربط الأفراد الذين لديهم اهتمامات وميول وأفكار متشابهة مع بعضهم البعض ، وتدعيم الاتصال والتفاعل بينهم مهما تباعدت المسافات الفاصلة بينهم ، وهو ما يلبى لديهم احتياجات مهمة (٣٩) .

بل إنه فى حالات مختلفة يمكن أن يمهد الاتصال المستعين بوسيط تفاعلى مثل الإنترنت ويمهد لحدوث اتصال مواجهى كشكل من أشكال تعميق العلاقات بين الأفراد الذين يتبادلون الاتصال ، إلا أنه لا ينبغى النظر إلى تنامى قوة العلاقة أو الرابطة الاجتماعية على أنه يعنى بالضرورة الانتقال من الاتصال التفاعلى المستعين بوسيط للاتصال المباشر ، ولكنه يمكن أن يشير إلى الانتقال من الاتصال الجماهيرى للاتصال الفردى (٤٠) .

وقد أنتج هذا الاختلاف بين الباحثين حول طبيعة التأثيرات التى ترتبط بتبادل الاتصال والتفاعل عبر الإنترنت الكثير من الجدل والنقاش حول تفسير الدور الذى يمكن أن يلعبه الاتصال عبر الإنترنت فى الربط بين الأفراد أو المقابل عزلهم عن بعضهم البعض . لذا فمن أكثر الموضوعات الجدية التى تشغل الباحثين فى هذا السياق هو إذا ما كانت الإنترنت تقوم بالربط بين الفئات والجماعات المختلفة ومد الجسور بينها ، أم أنها تكون تكتلات من الجماعات التى

يتشابه أعضاؤها فى أفكارهم واهتماماتهم فقط وتعزلهم عما سواهم من المجموعات الأخرى .

وبصفة عامة ، يمثل تناقص فرص حدوث الاتصال الشخصى المباشر فى المجتمعات الحديثة تهديداً للحياة المدنية وتكوين العلاقات الاجتماعية وتنميتها فى تلك المجتمعات . وهو ما يدفع للتفكير والتساؤل حول مدى قدرة الإنترنت – باعتبارها من وسائل الاتصال الحديثة التى ما تزال تنتشر بين أفراد فئات الجماهير المختلفة – على تدعيم آليات تبادل الاتصال الاجتماعى والمحافظة عليها ، أو حتى أن تحل محلها .

وفى هذا الشأن يوجد احتمالان : يشير الأول منهما إلى إمكانية أن يقوم تبادل الاتصال عبر الإنترنت بين أفراد الجمهور بخلق روابط وصلات بين الأفراد ممن يختلفون فى اهتمامتهم وأفكارهم وتوجهاتهم وتقريب وجهات النظر بينهم ، وهو ما يطلق عليه التشبيك الاجتماعى أو Bridging groups ، وبالتالى التشجيع على وجود حوار جماهيرى بين المجموعات والأفراد المختلفين عن بعضهم البعض .

أما الاحتمال الثانى ، فيشير إلى إمكانية أن يؤدى تبادل الاتصال عبر الإنترنت إلى تقوية الترابط بين الأفراد الذين يتفقون فى اهتماماتهم وتوجهاتهم ، ولكن مع حصولهم داخل مجموعات معزولة عن بعضها البعض تشكل فى مجموعها جزرا منفصلة تنغلق كل مجموعة منها على نفسها وعلى تبادل الحوار بين أفرادها ممن يتشاركون خلفيات معرفية وخبرات ومعتقدات متشابهة ، وهو ما يطلق عليه التفتيت الاجتماعى أو Bonding groups [٤١] .

ووفقاً لما سبق ، يمكن لشبكات الاتصال الاجتماعى عبر الإنترنت أن تجمع وتقرب بين الأفراد ممن يختلفون فى خبراتهم وآرائهم ومعتقداتهم ، فتكون بمثابة جسور للتواصل والترابط ، أو أن تجمع بين الأفراد الذين يتفقون فى اهتماماتهم وآرائهم فقط دون غيرهم ، وهى بذلك تقوم بعمل تكتلات أو مجموعات منفصلة عن بعضها البعض داخل المجتمع الجماهيرى الكبير .

ومما لا شك فيه أن التمييز بين الاتجاهين السابقين واحتمالاتهما مهم ؛ لأنه يحمل دلالة تشير إلى وجود تأثيرات إيجابية محتملة مرتبطة بتبادل الاتصال الاجتماعى عبر الإنترنت فى الاتجاه الأول ، بينما توجد تأثيرات سلبية محتملة ترتبط بالاتجاه الثانى .

ومع تنامى أعداد مستخدمى الإنترنت بشكل هائل ومستمر ، يزداد اهتمام الباحثين بتناول التأثيرات المحتملة للمجتمعات الافتراضية التى تتكون على الإنترنت ، خاصة فيما يتعلق بدورها فى مد جسور التواصل بين مختلف الخبرات ووجهات النظر ، أو تكوين تكتلات منعزلة عن الآخرين ومغلقة على نفسها . وتأتى التوقعات بأن الاشتراك فى المجتمعات الافتراضية يفترض فيه تدعيم الترابط والتقارب بين الأفراد المتفقين فى أفكارهم ووجهات نظرهم ولديهم اهتمامات متشابهة ، ولذا تساعد على تكوين ما يعرف بالتجانس الأيديولوچى بين أعضائها أو Ideological Homogeneity .

وبناء عليه ، فإن الكثير من الجماعات التى لديها توجهات معينة تطلق على الإنترنت مواقع خاصة بها أو جماعات للنقاش تعكس توجهها واهتمامات أفرادها ، وفى الوقت نفسه يمكن أن تتجنب التعرض لوجهات النظر والاتجاهات الأخرى المخالفة لها . إلا أن الإنترنت تقدم لمستخدمها عدداً لانهائيا من الاختيارات والبدائل ، ولذا فعادة ما يكون التزامه بالانتماء لجماعة افتراضية سطحيا ومتغيرا بسرعة ، خاصة وأن البديل الآخر متاح أمامه بسهولة النقر لمرة واحدة على الفارة . كما أن الجماعات الافتراضية التى ليس لها امتداد مادى فى الواقع العملى يكون عادة الانضمام لها سهلا جداً ، كما يكون الخروج منها سهلاً أيضاً .

ونستعرض فيما يلى احتمالات التقارب أو الانعزالية التى يمكن أن تحدث فى سياق الجماعات الافتراضية على الإنترنت ، والتى تقوم على فكرة مؤداها ما يلى :

- يحدث عادة التكتل فى مجموعات افتراضية منعزلة عن بعضها البعض على الإنترنت عندما يكون هناك تداخل أو تقاطع بين التجانس الاجتماعى والأيديولوچى للجماعات المختلفة ، حيث تتعمق شبكات الاتصال بين الأفراد الذين لديهم خلفيات وخبرات متشابهة ولديهم مبادئ وأفكار متقاربة دون غيرهم ممن يحملون آراء ووجهات نظر مختلفة ، وهو ما يعرف بـ Pure bonding groups .
- فى المقابل ، عندما تقوم الإنترنت بتجميع الأفراد ممن لديهم خبرات وخلفيات معرفية متنوعة ، حيث يتم توسيع ومد شبكات الاتصال بين فئات مختلفة ومتنوعة من الأطراف ، فهذا هو الذى يؤدى لحدوث التقارب والتواصل بين المجموعات المختلفة ، أو ما يعرف بـ Pure bridging groups .

ويمكن أن تكون هناك مستويات مختلفة ومتنوعة لمدى قوة الروابط داخل النموذج السابق ، تبعا لطبيعة ومدى عمق التقسيم الاجتماعى (عن طريق النوع ، العرق ، أو الطبقة) ، وتبعاً لطبيعة الجماعة الافتراضية نفسها ، كأن تكون جماعة لها توجه دينى ، أو اتحاد مؤسسى ، أو جماعة محلية .

وحيث تتباين الخلفيات الاجتماعية والمعتقدات الأيديولوچية للأفراد فى المجتمعات بمفهومها التقليدى ، يكون من المتوقع أن تعكس الجماعات الافتراضية على الإنترنت هذه الفروق بدرجة أو أخرى . فمثلا ، عادة يميل الذكور أكثر من الإناث للانضمام فى الجماعات التى لها اهتمامات رياضية ، أو تجارية ومالية ، أو الاتحادات السياسية .

نستنتج إذن وجود بعدين رئيسيين فى الجانب الاجتماعى للاتصال التفاعلى عبر الإنترنت :

١ - خلق التكتلات :

- حيث يصبح الفرد أكثر اندماجاً فى المجموعات التى ينتمى إليها .
- ويتعرف على أفراد يشاركونه اهتماماته ويتفقون معه فى معتقداته .

- ويتبادل الاتصال مع مجموعات تقع كلها فى النطاق المحلى للمجتمع الذى ينتمى إليه .

٢ - التقارب والتواصل :

- حيث يتبادل الفرد الاتصال مع آخرين يختلفون عنه فى أعمارهم وغير ذلك .
- ويتبادل الاتصال مع آخرين يختلفون عنه فى خلفياتهم المعرفية أو العرقية والاجتماعية .
- ويتبادل الاتصال مع آخرين يختلفون عنه فى مستوياتهم وخلفياتهم الاقتصادية .

ويشير البعدان السابقان إلى أن مستخدم الإنترنت الذى ينضم لجماعات افتراضية إما أن يشعر بأنها توسع من خبرته الاجتماعية عن طريق مساعدته فى التعرف على آخرين ممن لهم خلفيات وآراء مختلفة ، أو أنها تعمق خبرته عن طريق تدعيم وتقوية اتصاله واندماجه فى شبكات الاتصال الاجتماعى التى ينتمى لها . وهو ما يعنى أن خبرة تبادل الاتصال عبر الإنترنت يمكن أن تساعد الأفراد إما على التواصل والتقارب عبر الاختلافات والتقسيمات الاجتماعية المختلفة بينهم وبين آخرين يختلفون عنهم فى النوع أو العمر أو العرق أو المستوى الاجتماعى والاقتصادى ، وإما أن تساعدهم على الالتحام مع آخرين يشاركونهم نفس الاهتمامات والمعتقدات .

نخلص مما سبق إلى أن الإنترنت يمكن أن تلعب دوراً تجميعياً لأفراد الجمهور ، وفى المقابل تفتيت الجمهور لجماعات معزولة عن بعضها البعض فى آن واحد . أى أن الجماعات الافتراضية عليها أن تقوم بوظيفتها الاجتماعية على المستويين ، حيث يجمع الأفراد المتشابهين فى أفكارهم أو ممن لديهم معتقدات معينة أو لديهم هوايات أو اهتمامات مشتركة ، كما أنه فى الوقت نفسه يوسع من مدى التنوع الاجتماعى بين المجموعات المختلفة . هذا مع ملاحظة أن قوة هذا التأثير يمكن أن تتنوع تبعاً لنمط الجماعة الافتراضية نفسها .

وفى هذا السياق ، توجد فرضية تبناها Danowski و Junho (٢٠٠٢) ، حول وجود نمطين رئيسيين يمكن أن يمثل أى منهما هيكل المجتمعات الافتراضية على الإنترنت : النمط الأول هو نمط المجتمع الواحد الكبير الافتراضى أو Global community ، والنمط الثانى عبارة عن مجموعة من الجماعات أو المجموعات الفرعية وبينها شبكة من العلاقات ، وهو نمط يعرف بـ Metropolis community ، ويشتمل هذا النمط الأخير على بعض سمات النمط الأول المتمثلة فى وجود فرص متساوية للحصول على المعلومات لدى كل الأفراد داخل الجماعة الافتراضية ، وعدم وجود تدرج رأسى داخل بناء الجماعة واللامركزية فى تبادل الاتصال .

وأشارا إلى أن الاتجاه العام لهياكل الجماعات الافتراضية على الإنترنت يقوم على التجزئة Segmentation على شكل جماعات متنوعة لا التجميع والتجانس Homogenization فى مجتمع واحد افتراضى . وهو ما يؤكد أن هيكل المجتمعات الافتراضية على الإنترنت يميل لاتباع النمط الثانى أو Metropolis community . ولذافإنه مع تساوى فرص الحصول على المعلومات ونشرها ، فإن الجماعات الافتراضية تتجه إلى أن تتفرع وتتنوع أكثر من أن تتجمع وتتكتل فى مجتمع واحد افتراضى كبير [٤٢] .

الخلاصة

مع تنامى تطبيقات الاتصال التفاعلية التى تربط بين الأفراد فى أنحاء العالم المختلفة لتشكل منهم جماعات افتراضية ممن يتفقون فى ميولهم واهتماماتهم ووجهات نظرهم ، تثور تساؤلات أخرى حول مدى قدرة الإنترنت على أن تقوم بدور إيجابى فى تقريب وجهات النظر ومد جسور التواصل بين الجماعات المختلفة ، أم أن قوتها التفاعلية تُوظف سلبياً لتتحول إلى أداة لتفتيت المجتمع الجماهيرى إلى تكتلات أو مجموعات منفصلة ومعزولة عن بعضها البعض داخل المجتمع الجماهيرى الكبير .

ومع اختلاف آراء الباحثين فى طرحهم للتصورات المحتملة حول الإشكالية السابقة ، إلا أن الاتجاه الغالب يرى أن شبكة الإنترنت يمكن أن تلعب الدورين الإيجابى والسلبى فى آن واحد ، ولكن بمستويات متفاوتة . فمستخدم الإنترنت الذى ينضم لجماعات افتراضية يمكن أن يشعر بأنها توسع من خبرته الاجتماعية عن طريق مساعدته فى التعرف على آخرين ممن لهم خلفيات وآراء مختلفة ، أو أنها تعمق خبرته عن طريق تدعيم وتقوية اتصالاته الاجتماعية التى ينتمى لها . وهو ما يعنى أن خبرة تبادل الاتصال عبر الإنترنت يمكن أن تساعد الأفراد إما على التواصل والتقارب عبر الاختلافات والتقسيمات الاجتماعية المختلفة بينهم وبين آخرين يختلفون عنهم فى النوع أو العمر أو العرق أو المستوى الاجتماعى والاقتصادى ، وإما أن تساعدهم على الالتحام مع آخرين يشاركونهم نفس الاهتمام والمعتقدات .

وعلى المستوى المحلى ، نلاحظ أن ساحة الواقع المصرى شهدت عدداً من الأحداث التى عكست – بوضوح – دور الجماعات الافتراضية وتنامى قوتها فى مناقشة القضايا المجتمعية ، سواء كانت ذات طبيعة سياسية ، مثل ما يتعلق بمناقشة التعديلات المطلوبة فى الممارسات السياسية ، أو قضايا ذات طبيعة اجتماعية ، مثل الجماعات التى نشأت على الإنترنت لتدعو إلى تبنى فكر جديد فيما يتعلق بتيسير الزواج والتخلى عن الكثير من متطلباته المادية ، أو قضايا ذات طبيعة اقتصادية ، مثل الجماعات التى تدعو إلى تبنى أساليب مختلفة لمواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار .

وبرغم أن الكثير من الدعوات والأساليب الاحتجاجية وغيرها من مظاهر التعبير بدأت من هذه الجماعات التى يتواصل أفرادها افتراضياً عبر الإنترنت ، فإنها خرجت إلى حيز المجتمع الفعلى ، وشارك فيها أفراد آخرون ربما لم تتح لهم الفرصة من قبل للدخول فى مناقشات هذه الجماعات الافتراضية ، لكنهم اقتنعوا بما تتبناه من أفكار ، وبدورهم تداولوه وتناقشوا حوله ومثلوا امتداداً

يدعم التواجد الافتراضى لهذه الجماعات على أرض الواقع الفعلى . وهو ما يدفع لتغليب النظر إلى قنوات الاتصال التفاعلية على شبكة الإنترنت بوصفها يمكن أن تكون أدوات للتواصل والتشبيك الاجتماعى أكثر من كونها وسائل للتفتيت الاجتماعى ، حتى وإن كانت لديها القدرة على أن تلعب هذا الدور بشكل ما أو بآخر .

المراجع

١ - Stromer, Jennifer. & Kirsten A. Foot,October-2000, "Citizen Perceptions of On-line Interactivity and Implications for Political Campaign Communication", *Journal of Computer-Mediated Communication.* JCMC 8 (1). Available online at:http://www. ascusc. org/jcmc/vo 18/issueI/stromerandfoot. html.

٢ - Jones, Q. 1997, Virtual-communities, virtual settlements & cyber-archaeology: A theoretical outline. *Journal of Computer-Mediated Communication* (Online), 3 (3). Available: http://www. ascusc. org/jcmc/vo 13/issueI/issue3/jones. html.

٣ - Rheingold, H. 1993, The virtual community: Homesteading on the Electronic Frontier Reading, MA: Addison-Wesley.pp: (5).

٤ - Weinreich, F. 1997, Establishing a point of view towards virtual communities. Computer-Mediated Communication (Online), 3 (2). Available: http://www. december. com/cmc/mag/1997/feb/wein. html.

٥ - رشاد ، وليد ، "الجماعات المتشكلة فى الفضاء العالمى - بنائها ومضامين تفاعلاتها الاجتماعية ، دراسة على عينة من المتفاعلين عبر شبكة المعلومات" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، ٢٠٠٧ ، ص ص ١٥٩-١٦٠ .

٦ - Jones, Q. 1997, op. cit,.

٧ - Geoffrey, Z. Liu, 1999, Virtual Community Presence in Internet Relay Chatting. Journal of Computer-Mediated Communication (Online), 5(1). Availabe: http:// www. ascusc. org/jcmc/vo 15/issueI/liu. html.

٨ - Thorson, Kjerstin. & Shelly Rodgers, 2006, "Relationships between Blogs as EWOM and Interactivity, Perceived Interactivity, and Parasocial Interaction. *Journal of Interactive Advertising*, Volume (6), Number (2), spring 2006.

٩ - McMillan, Sally J. 2002, "Exploring Models of Interactivity from Multiple Research Traditions: Users, Documents, and Systems", in Handbook of New Media: Social Shaping and Consequences of ICTs, L. A. Lievrouw and S. Livingstone, eds., London: Sage, 163-182.

١٠ - Haythornthwaite, Caroline, 2005, "Social Networks and Internet Connectivity

Effects". Information, Communication & Society Vol. 8, No. 2, pp. 125-147. Available online at: http://www. tandf. co. uk/Journals.

١١- Ellison, N. B., Steinfield, C., & Lampe, C, 2007, The benefits of Facebook "friends": Social capital and college students'use of online social network sites. *Journal of Computer-Mediated Communication*, 12(4), article 1. http://jcmc. indianana. edu/vo 112/issue 4/ellison. html.

١٢- J. D. Lasica., Fall-2004, "Blogs and Journalism Need Each Other". Nieman Reports. (70-74). Available online at: http://www.nieman.harvard.edu/reports/03-3 NR fall/70-74 V57N3. pbf.

١٣- Jane B. Singer. 2005, The political j-blogger: "Normalizing" a new media form to fit old norms and practices. Journalism Vol. 6 (2): 173-198-SAGE Publications.

١٤- Andrews, Paul. 2003, "Is Blogging Journalism?. "Niman Report, (61-3). Available online at: http://www.nieman.ha rvard. edu/reports/03-3 NR fall/16-63 V57 N3. pdf.

١٥- Rutigliano, Lou., April-2004, "When the Audience is the Producer: The Art of the Collaborative Weblog", Available online at: http://Journalism. utexas. edu/ onlinejournalism/2004/papers/audienceproducer. pdf.

١٦- Hargittai, Eszter. April-2005, "Mapping the Politica Blogosphere: An Analysis of Large-Scale Online Political Discussion" Paper presented at the annual meeting of the Midwest Political Science Association, Palmer House Hilton, Chicago, Illinois, http://www.allacademic.com/meta/p85472 index. html.

١٧- الإنترنت فى مصر - الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، دراسة منشورة على شبكة الإنترنت . http://openarab. net/reprts/net 2006/Egypt. shtml ≠-ftn 59.

١٨- Junho H. Choi & James A. Danowski, April-2002, "Making a Global Community on the Net-Global Village or Global Metropolis?: A Network Analysis of Usenet Newsgroups", *Journal of Computer-Mediated Communication*. JCMC 6(3). Available online at: http://www. ascusc. org/jcmc/vo 17/issue 3/choi. html.16/ no2/steyer.

١٩- Himelboim, Itai., Lavelle, Shawn M. & Kafri, Ra. 2006, The Structure of Online Discussion Using network analysis to study a political Usenet group, paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, Sheraton New York, New York City, NY. Available online at: http://www. allacademic. com/meta/p 13860-index. html.

٢٠- Light, Ann, & Yvonne Rogers. June-1999, "Conversation as Publishing: the Role of News Forums on the Web", JCMC 4. (4) Available online at: http:// www. ascusc. org/jcmc/Vol 4/issue 4/hight. html.

٢١- Junho H. Choi & James A. Danowski, April-2002, op. cit.,.

٢٢- Hermes, Joke, 2006, op. cit.,.

٢٣- Jae-Shin Lee, 2001, "Communication in Virtual Community", op. cit.,.

٢٤- From Wikipedia, the free encyclopedia. Last modified, 18 July 2007, online at: http://en.wikipedia. org.

٢٥- Quiggin, John, 2006, op. cit.,.

٢٦- Dahlberg, Lincoln, 2001, "Computer-Mediated Communication and the Public Sphere: A Critical Analysis". JCMC 7 (1), October 2001, http://www. ascusc. org/jcmc/Vol 7/issuel/dahlberg. html.

٢٧- Castells, Manuel. May-1998, "The Power of Identiy", Vol. 2 of the Information Age: Economy, Society, and Culture, *The American Journal of Sociology*, Vol. 103, Mo. 6, pp. 1630-1732. Available online at: http://links. jstor. org/sici?. sici=002-9602 (199805) 103% 3A 6% 3c 1730% 3ATPOIV 2% 3E2. 0. CO% 3B2-A.

٢٨- خيرى ، أمينة ، (١٧ ، يناير ، ٢٠٠٥) ، الكمبيوتر فى مصر يعمق الفجوة بين الريف والمدينة ، مقال منشور فى موقع دار الحياة ، على العنوان التالى على شبكة الإنترنت :
http://www.daralhayat.com/science-tech/01-2005/Item-20050116-7c727lac-c0a8-10ed-0040-5e 7a7 ab4 cbe7/story. html.

٢٩- Hargittai, Eszter, April-2005, op. cit.

٣٠- Haythornthwaite, Caroline, 2005, op. cit.

٣١- Lenhart, Amanda, John B. Horrigan, and Deborah Fallows. 2004. "Content Creation Online". Washington, D. C.: Pew Internet and American Life Project. Online aat: http://www pewinternet. org/pdfs/PIP-Content-Creation-Report. pdf.

٣٢- Hargittai, Eszter, April, 2005, op. cit.

٣٣- Nie N. H. 2001, "Sociability, interpersonal relations & the Internet: reconciling conflicting findings", American Behavioral Scientist, Vol. 45, No. 3, pp. 420-435. Available onlin at: http://abs.sagepub.com/cgi/content/45/3/420.

٣٤- زايد ، أحمد ، "عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية" ، عالم الفكر ، المجلد (٣) ، يوليو/سبتمر ، ٢٠٠٣ ، ص ١٦ .

٣٥- La Rose, R., Eastin, M. S. & Gregg, J. 2005, Reformulating the Internet paradox: social cognitive explanations of Internet use and depression, *Journal of Online Behavior*. Vol. 1, No. 2, (Online) Available at: http://www.behavior.net/JOB/v1n 2/paradox.html.

٣٦- Kazmer, M. M. & Haythornthwaite. C. 2001, Jugglong multiple social worlds: distance students on and offline, American Behavioral Scientist, Vol. 45, No. 3, pp. 510-529. Available online at: http://abs.sagepub.com/cgi/content/45/3/510.

٣٧- Ellison, N. B., Steinfield. C., & Lampe, C. 2007, The benefits of Facebook "friends": Social capital and college students use of online social network sites. *Journal of Computer-Mediated Communication*, 12 (4), article 1, Available online at: http://jcmc.indianaedu/Vol 12/issue 4/ellison.html.

Kavanaugh, A., Carrol, J. M., Rosson, M. B., Zin, T. T., & Reese,D. D. 2005, -٢٨ Community networks: Where offline communities meet online. *Journal of Computer-Mediated Communication* 10 (4), article 3. available online at: http://jcmc. indiana. edu/Vol 10/issue 4/kavanaugh. html.

Rutigliano, Lou, April, 2004, op. cit. -٢٩

Haythornthwaite, Caroline, 2005, op. cit. -٤٠

Norris, Pippa, 2002, "The bridging and bonding role of online communities". -٤١ Press-PoliticsEditorial 7 (3)-Availabe online at: http://hij. sagepub. com/cgi/ content/citation/7/3/3? ck=nck.

Junho H. Choi & James A. Donowski, April-2002, op. cit. -٤٢

Abstract

VIRTUAL COMMUNITIES ON THE INTERNET:
MECHANISM OF SOCIAL BRIDGING OR BONDING ?

Maha Abdul Meguid

The study discusses the virtual settlement of building virtual communities on the Internet, as well as and the main interactive communication applications that are used to form virtual communities, such as, blogs, social networking sites, internet forums, and wikis. Moreover, the study discusses some different problems associated with exchanging communication through virtual communities, with focus on discussing how the Internet is effective in sustaining the ideological homogeniety between users and bridges or bonding groups.

العائد الاجتماعى لمحو أمية المرأة الريفية *

دراسة ميدانية لقرية جهينة - محافظة سوهاج

محاسن محمد **

مقدمة

تعتبر مشكلة الأمية من أخطر المشكلات التى تواجه أى مجتمع ، وتحول دون إتمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية به ، سواء من حيث حجمها أو تأثيرها .

وبالرغم من الجهود التى تبذل فى مجال التعليم ومحو الأمية ، فإن مصر مازالت تعانى مشكلة الأمية ، حيث بلغت نسبة الأميين (١٠ سنوات فأكثر) ٢٩٫٣٣٪ فى تعداد عام ٢٠٠٦ ، مقابل ٣٩٫٣٦٪ فى تعداد عام ١٩٩٦ ، تنخفض بين الذكور إلى ٢٩٪ ، بينما ترتفع لدى الإناث إلى ٥١٪ . ومن غير الممكن الحديث عن التنمية بدون مشاركة الإناث، وتستحيل مشاركة الإناث دون محو أميتهن ، وتصحيح أوضاع المرأة التعليمية والعملية وخاصة المرأة الريفية . ويرتبط تصحيح الأوضاع التعليمية بكيفية أداء المؤسسة التعليمية وقدرتها على تحقيق الأهداف الاجتماعية والثقافية والسياسية .

ولقد شهدت فترة التسعينيات اهتماماً كبيراً بالريف ، باعتباره عصب

* ملخص رسالة دكتوراه ، قسم الدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٧ .

** خبير بقسم بحوث السكان والفئات الاجتماعية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الخامس والأربعون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٨ .

المجتمع المصرى ، وتعتبر هذه الفترة امتداداً لجهود العمل المتواصل لجهاز تنمية القرية المصرية . تتضمن هذه الجهود عددا ضخما من البرامج والمشروعات القطاعية التى سعت لإحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية جزئية ، ولكنها كانت تفتقر إلى التنسيق والتكامل .

ومن إجمالى الأنشطة التنموية لتحسين قدرات المرأة الريفية يعد تعليم المرأة ومحو أميتها من أهم هذه الأنشطة التى استحوذت على أكبر قسط من الميزانية العامة للدولة . والعائد من التعليم ليس عائداً خاصاً فحسب ، بل إن له مردوداً سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ووعياً قوياً على استيعاب الأزمات والتأقلم والتكيف مع الظروف .

ويعتبر التعليم الواسطة بين سمات الشخص وتفاعله مع بيئته الاجتماعية والثقافية ؛ نظرا لكونه – أى التعليم – أداة بناء القدرات من خلال إكساب أعضاء المجتمع الوعى بالمجتمع والذات ، ويتأتى ذلك من خلال تكوين المعارف والوعى بالحقوق والواجبات ، فضلاً عن أنه يساعد الأفراد على التعامل مع القضايا المجتمعية بشكل أو آخر .

وتؤدى مشروعات محو الأمية دوراً بارزاً فى تغيير وضع المرأة فى الريف على وجه الخصوص ، وتأتى أهمية هذا الدور لاعتبارين :

الأول : مساعدة المرأة الريفية على تخطى ذلك الاتجاه العام الذى تدعمه العادات والتقاليد الريفية المتأصلة فى وجدان أهل الريف ، والتى ترى أن المشاركة الفعالة فى المجتمع هى حق يكفله المجتمع للرجل دون المرأة .

والثانى : إن محو أمية المرأة الريفية يسهم – بشكل كبير – فى عملية إعادة التأهيل الثقافى للمرأة الريفية ، مما يجعلها مهيأة للتعامل مع قضايا مجتمعها بشكل أكثر إيجابية ، ويجعلها على مستوى من الوعى بالذات والإيمان وأحقيتها فى المشاركة الفعالة فى الأسرة أو فى المجتمع .

وهكذا ، تقوم جهود محو الأمية بإعادة صياغة العلاقة بين المرأة وبين المجتمع ، وبين المرأة ودورها داخل الأسرة .

اهمية الدراسة

تأتى أهمية الدراسة من اعتبارات عديدة ، أبرزها :

١ – إن مشكلة الأمية محل اهتمام جميع المؤسسات الدولية والمحلية ، اهتمت بها الدولة بإعلان العقد الحالى هو عقد القضاء على الأمية ، ، وتسهم هذه الدراسة فى التعرف على العائد الاجتماعى لجهود محو الأمية والمعوقات التى تواجه هذه الجهود ؛ وذلك لمساعدة القائمين على هذه المشروعات فى تقييم وتقويم مسار هذه الأنشطة .

٢ – حاجة المجتمع الريفى إلى بحوث ودراسات تقويمية للجهود المتعددة المبذولة من أجل محو أمية المرأة الريفية وتنميتها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ؛ وذلك لقلة الدراسات التى تركز على الآثار الاجتماعية المترتبة على تعليم المرأة الريفية ، بل وتأثيرها على الأسرة والمجتمع ، حيث إن هناك دراسات وبحوثا ركزت على التعليم باعتباره مدخلا أساسيا للتنمية .

٣ – تقع هذه الدراسة ضمن إطار دراسات التخطيط الاجتماعى ، باعتبار أن التنمية فى المجالات المختلفة تتأثر بالأمية وتؤثر فيها ، وما لم توظف هذه العلاقة التأثيرية لصالح التنمية ، فسوف تظل الأمية عاملاً يهددها .

وقد استقر الرأى على اختيار قرية جهينه الشرقية بمحافظة سوهاج لتكون مجالا جغرافيا للدراسة .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى "التعرف على العائد الاجتاعى والاقتصادى والسياسى من محو أمية المرأة الريفية" ، باعتبار أن العائد الاجتماعى شكل من أشكال العوائد الاجتماعية غير المباشرة ، والتى تؤثر فى النواحى الأخرى ، كالعلاقات

الاجتماعية داخل الأسرة ، وخلق الوعى بالحقوق ، وتبنى منظومة قيم واتجاهات إيجابية ، وقد انبثق من هذا الهدف العام مجموعة من التساؤلات الفرعية :

١ – ما العائد الاجتماعى والثقافى من محو أمية المرأة الريفية ؟

٢ – ما العائد الاقتصادى والسياسى والصحى والبيئى من محو أمية المرأة الريفية ؟

٣ – ما الدور التى تقوم به "مدرسات" فصول محو الأمية فى مواجهة الأمية فى قرية جهينة الشرقية بمحافظة سوهاج ؟

٤ – ما المعوقات التى تواجه جهود محو الأمية داخل قرية جهينة بسوهاج ؟

٥ – ما المضامين الثقافية والقضايا الاجتماعية التى تناولتها مناهج محو الأمية التى تقدمها الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، وهيئة كاريتاس مصر ؟

العينـة

اعتمدت الدراسة على عينة من النساء الريفيات تتراوح أعمارهن بين ١٩– ٤٥ سنة قوامها "٣٧ مفردة" ، ومجموعة من المدرسات عددهن "١٠ مدرسات" يعملن فى أربعة نماذج من الهيئات المهتمة بمحو الأمية فى قرية جهينة ، وهى : هيئة محو الأمية وتعليم الكبار ، وهيئة كاريتاس مصر ، وجمعية أصدقاء المرضى ، وخريجات مدارس المجتمع .

تعتبر الدراسة ضمن الدراسات الوصفية مستخدمة المنهج الكيفى للتعرف على العائد الاجتماعى والتغيرات التى أحدثتها جهود محو أمية المرأة الريفية على النواحى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية . اعتمدت الدراسة على دليل المقابلة المتعمقة فى جمع البيانات وتم جمع البيانات وتحليلها وعرضها فى ضوء المفاهيم والنظريات التى استندت إليها الدراسة .

واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل المضمون لمناهج الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار (أتعلم أتنور) ، وهيئة كاريتاس مصر (تعلم تحرر) ؛ لمعرفة

المضامين والمفاهيم الثقافية والقضايا الاجتماعية التى شملتها هذه المناهج .

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثمانية فصول على النحو التالى :

مقدمة : تحتوى على أهمية الدراسة ومشكلتها وهدف وتساؤلات الدراسة .

الفصل الأول : مفاهيم الدراسة والدراسات السابقة .

الفصل الثانى : مشكلة الأمية عالمياً وعربياً ، والجهود المبذولة ، والتطور التاريخى لمحو الأمية فى مصر ، وعرض لبعض التجارب فى مواجهتها .

الفصل الثالث : الاتجاهات النظرية فى دراسة مشكلة الأمية .

الفصل الرابع : المنهج وإجراءات الدراسة الميدانية ، الملامح الإيكولوچية لقرية جهينة الشرقية .

الفصل الخامس : العائد الاجتماعى والثقافى لمحو أمية المرأة الريفية .

الفصل السادس : العائد الاقتصادى والسياسى والصحى والبيئى لمحو أمية المرأة الريفية .

الفصل السابع : المضامين الثقافية والقضايا الاجتماعية كما تناولتها مناهج محو الأمية ، ونظرة المنسقات تجاه برامج محو الأمية والمعوقات التى صادفتهن .

الفصل الثامن : نتائج الدراسة ومناقشتها .

أهم النتائج

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، من أهمها ما يلى :

- المردود الاجتماعى للتعليم الذى ظهر فى التغير الذى طرأ على بعض القيم والعادات والتقاليد التى كانت تحول بين المرأة وبين التمتع بفرص محو أميتها . تمثلت هذه التحولات فى توسيع مداركهن ، وتغيير أفكارهن وقدرتهن على تحسين علاقاتهن بالزوج والأبناء والأقارب والجيران .
- كان العامل الاقتصادى عائقا أمام جهود محو الأمية ، حيث يلعب الدور

الأساسى فى نسبة التسرب من التعليم وفصول محو الأمية ، حيث أوضحت الدراسة الميدانية أن كبر حجم الأسرة ، والفقر وقلة الإمكانات المالية ، واستغلال الفتيات فى العمل المنزلى والحقلى ، والزواج المبكر للفتاة وراء عدم تعليمهن ، وتسربهن من التعليم ، وعدم التحاقهن بفصول محو الأمية ، بالإضافة إلى العوامل الأخرى التى تتعلق ، سواء بالمبحوثات كعدم امتلاكهن الأوراق الرسمية لإثبات هويتهن ، أو التى تتعلق بالهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار متمثلة فى إلزام المدرسات بتجهيز وتهيئة الفصول ، وصعوبة الاختبارات ، وعدم حصول النساء اللاتى اجتزن مرحلة محو الأمية على شهادات محو الأمية ، مما يقلل من عزيمتهن على مواصلة التعليم .

- كان للتعليم الأثر الأكبر فى تغيير بعض القيم الثقافية والعادات والتقاليد كختان الإناث ، والثأر ، واللجوء للسحر ، والزواج المبكر ، والتداوى بالوصفات البلدية .
- كان لمحو أمية المرأة الريفية الأثر الإيجابى فى مساهمتها الاقتصادية داخل الأسرة متمثلة – وبصورة مباشرة – فى الحصول على دخل من بيع سلع ومواد عينية ، وغير مباشرة متمثلة فى اكتساب أنماط استهلاكية جديدة من شأنها تحقيق الاكتفاء الذاتى ، وتقليل الإنفاق لإشباع احتياجات الأسرة .
- كما أوضحت الدراسة الميدانية عدم وجود دور فعال ومؤثر من جانب المسئولين وواضعى السياسات الاجتماعية للمساعدة والمساهمة فى الحد من الفقر وخفض نسبة الأمية .
- ضعف الوعى السياسى لدى النساء الريفيات حتى اللاتى محيت أميتهن ، حيث مازالت القوة المسيطرة على الترشيح والانتخابات هى السلطة العائلية ، وأن الوعى السياسى لمعظم النساء مازال مختلطا ومغلفا بعاداتهن القبلية والعشائرية والدينية ، وأن المرأة الريفية مازالت تجهل حقوقها السياسية ، كحق امتلاك الأوراق والمستندات التى تثبت هويتها .

- كان للتعليم الأثر فى زيادة الوعى الصحى للمرأة الريفية من حيث الوقاية من الأمراض ، والمحافظة على الصحة العامة والإنجابية ، والوعى بالنظافة الشخصية ، ونوعية الغذاء الصحى والمفيد للأسرة ، ومدى استفادتها من زيادة وعيها البيئى ، والمحافظة على نظافة منزلها ، والتخلص من القمامة والحشرات وروث الحيوانات بالطريقة الصحيحة .
- أفاد العمل فى فصول محو الأمية المدرسات فى اكتسابهن لعلاقات جديدة قائمة على الود والتفاهم بينهن وبين النساء الدارسات من أهل القرية . غير أن هناك بعض المعوقات التى تحول دون تفعيل جهودهن فى فصول محو الأمية متمثلة فى توفير وتجهيز الفصول من أثاث ووسائل مكتبية ، وإقناع النساء بالالتحاق بفصول محو الأمية ، مع قلة الرواتب ، وصعوبة حصول النساء اللاتى اجتزن مرحلة محو الأمية على شهادات محو الأمية .
- أوضح تحليل مضمون مناهج محو الأمية فى البرنامجين (الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، وهيئة كاريتاس مصر) أن كليهما قد أغفل بعض النواحى التعليمية والمعلومات والقضايا الاجتماعية التى تلائم الاحتياجات الفعلية للدارسات وتناسب الظروف المجتمعية ، ناهيك عن عدم مراعاة المرحلة العمرية لهن .

التوصيات

من التوصيات التى أشارت إليها الدراسة ما يلى :
- أن تكون الدولة هى الراعية الأساسية التى تدعم الخدمات المقدمة للمرأة الريفية .
- توفير الفصول والأماكن والخدمات المناسبة التى تقدم للدراسات بما يكون دافعاً للإقبال على محو الأمية .
- من الضرورى أن تتوافر فى المدرسات بعض الصفات والخصائص التى

تمكنهن من أداء عملهن ، فلا تقتصر على الحاصلات على المؤهلات المتوسطة ، فيجب أن يعد لهؤلاء برنامج خاص للتدريب ، يزودن فيه بقدر كاف من المعلومات والخبرات المتصلة بأساليب تعليم الكبار ، على نحو يمكنهن من التعامل مع الكبار ، ويرتبط هذا بنظام واضح للحوافز والشهادات التقديرية فى ضوء النتائج التى يحققونها .

- التأكيد على أهمية تضمين مناهج محو الأمية المبادئ والأسس التى تعين الدارسات على تفهم أبعاد الممارسات الديمقراطية والمشاركة السياسية ، مع ترسيخ الشعور بالانتماء والمواطنة ، وذلك عن طريق التدريب العملى والممارسة الفعلية داخل فصول محو الأمية بإشراكهن فى اختيار الموضوعات التى يرغبن فى التحدث عنها ، وإقامة الحوارات فيما بينهن وبين المشرفين على فصول محو الأمية .
- يمثل الارتداد إلى الأمية هدراً للفائدة المرجوة وإهداراً لموارد المجتمع التى أنفقت فى هذا المجال ، الأمر الذى يتطلب متابعة مرحلة ما بعد محو الأمية للدارسات عن طريق فتح أبواب التعليم النظامى وغير النظامى أمامهن .
- يجب أن يوجه اهتمام أكبر لمحو أمية المرأة الريفية ، مع ضرورة الانتفاع بنتائج التجارب السابقة فى هذا المجال .

كما يقُترح – أيضا – لتطوير استراتيچية محو الأمية أن تكون وحدات دروس محو الأمية هى فى الوقت نفسه أداة لحمل معلومات وأفكار تزيد مستوى الوعى بجانب محو الأمية الأبجدية ، مثل : الوعى بقانون الأحوال الشخصية ، والوعى بقانون المساكن والإيجارات ، وعمليات البيع والشراء ... إلخ ، أى أن يكون لمحو الأمية وظيفة مزدوجة ، فهى – من ناحية – تقوم بنقل المرأة من حالة عدم المعرفة "بالقراء والكتابة" ، إلى حالة الإلمام بها ومحو أميتها ، ومن ناحية أخرى ، ترفع وعيها بكافة حقوقها السياسية والاجتماعية والثقافية .

البرنامج التدريبى الدولى لتخفيف الفقر
أولويات مكافحة الفقر المحلية - التجربة الماليزية

١٣ - ٢٩ أبريل ٢٠٠٨

كوالا لمبور - ماليزيا

أحمد عبد الموجود*

مقدمة

أشرف على تنظيم هذا البرنامج معهد التقدم الريفى Institute For Rural Advancement (INFRA) التابع لوزارة التنمية الإقليمية والريفية بتمويل من برنامج التعاون الفنى الماليزى Malaysian Technical Cooperation Programme (MTCP) وحدة التخطيط الاقتصادى التابعة لرئاسة الوزراء بدولة ماليزيا . شارك فى البرنامج (٣١) باحثا من عشرين دولة نامية ، واستمر لمدة أسبوعين . شمل البرنامج محاضرات ، وزيارات ميدانية ، ومناقشة خطط العمل المقدمة من المشاركين فى التدريب ، بالإضافة إلى برنامج سياحى .

وقد يكون من المفيد – قبل التطرق إلى أهداف ومحاور هذا البرنامج – تقديم نبذة مختصرة عن الدولة الراعية له وهى ماليزيا .

تقع دولة ماليزيا فى جنوب شرق قارة آسيا ، وتبلغ مساحتها ٣٢٩٫٧٥٨ كم٢ ، وتنقسم إلى قسمين : شبه الجزيرة الماليزية ، وماليزيا الشرقية ، ويفصل

* خبير ، قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

بينهما بحر الصين الجنوبى ، ويبلغ عدد سكانها ٢٧٫٧٣٠ مليون نسمة فى بداية عام ٢٠٠٨ .

أهم مواردها الطبيعية هى : القصدير ، والبترول ، والغابات (أشجار المطاط ، نخيل الزيوت) ، والنحاس ، والحديد ، والغاز الطبيعى . وتعد ماليزيا الآن واحدة من أكثر دول العالم المصدرة للإلكترونيات .

تضم ماليزيا عدة جماعات عرقية أهمها : الماليين (٥٠٫٤٪) ، والصينيين (٢٣٫٧٪) ، والسكان الأصليين (١١٪) ، والهنود (٧٫١٪) ، وجماعات أخرى (٧٫٨٪) . ويدين أغلب السكان بالدين الإسلامى بنسبة ٦٠٫٤٪ ، بينما بلغت نسبة البوذيين ١٩٫٢٪ ، والمسيحيين ٩٫١٪ ، والهندوس ٦٫٣٪ ، وبعض الديانات الأخرى بنسب أقل .

وتتكون دولة ماليزيا من ١٣ ولاية موزعة على ثلاثة أقاليم ، وقد حصلت على استقلالها عن الاحتلال الإنجليزى فى ٣١ أغسطس ١٩٥٧ .

معدلات الفقر فى ماليزيا منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٧

	١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٧
معدل الفقر	٤٩٫٣	٢٠٫٧	١٦٫٥	٨٫٩	٨٫٥	٥٫٧	٣٫٦
الحضر	٢١٫٣	٨٫٥	٧٫١	٣٫٧	٣٫٣	٢٫٥	٢٫٠
الريف	٥٨٫٧	٢٧٫٣	٢١٫١	١٥٫٣	١٤٫٨	١١٫٩	٧٫١

معدلات الفقر الشديد فى ماليزيا منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٧

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٧
معدل الفقر الشديد	٣٫٩	٢٫١	١٫٩	١٫٢	٠٫٧
الحضر	١٫٣	٠٫٨	٠٫٥	٠٫٤	٠٫٣
الريف	٥٫٢	٣٫٧	٣٫٦	٢٫٩	١٫٤

وتوضح الجداول السابقة مدى نجاح التجربة الماليزية فى تخفيف الفقر والفقر الشديد ، كما تؤكد على التوازن الذى تحقق – إلى حد كبير – ما بين

الريف والحضر ، رغم التفاوت النسبى فيما بين الإقليمين .

أهداف البرنامج التدريبى الدولى لتخفيف الفقر

تتمحور أهداف هذا البرنامج فيما يلى :

١ – فهم السياسات القومية للتنمية الريفية من ناحية الاستراتيچيات والبرامج التى تهتم بتخفيف الفقر .

٢ – تبادل المعلومات والتدريب الجيد ، والاستفادة من الدروس المتعلمة من خلال تنفيذ السياسات والاستراتيچيات وبرامج الخطة القومية للتنمية الريفية وتخفيف الفقر .

٣ – تشجيع التعاون والمشاركة والتشبيك بين العاملين الأساسيين فى برامج تخفيف الفقر من البلاد المشاركة .

٤ – التعلم من خلال التجارب المحلية الناجحة ، وخاصة من ناحية تمكين الفقراء من خلال برامج توليد الدخل .

وبشكل عام ، تم تصميم هذا البرنامج التدريبى ليكشف للمشاركين حقيقة أن الاستراتيچيات المنفذة فى ماليزيا لتخفيف الفقر اعتمدت بالكامل على الخبرات والنماذج والاستراتيچيات الماليزية فقط فى مجال إحياء وتنمية المناطق الريفية .

أهم موضوعات البرنامج التدريبى

انقسمت هذه الموضوعات إلى خمسة محاور رئيسية هى :

المحـور الأول : تخفيف الفقر : الاستراتيجية الماليزية . ضم هذا المحور ثلاث محاضرات هى :

١ – تخفيف الفقر : المنظور الماليزى .

٢ – التنمية الريفية وتخفيف الفقر : الاستراتيچيات الماليزية والتحديات التى تواجهها .

٣ – الطريق إلى التخلص من الفقر الشديد .

المحور الثانى : تحويل وتحديث الريف - التنمية الإقليمية من أجل النمو المستمر والمتوازن

ضم هذا المحور المحاضرات التالية :

١ – التنمية الاقليمية ، تنمية المناطق من أجل مزيد من التنمية المتوازنة .

٢ – تطور الاقتصاد الماليزى .

٣ – تطبيق آليات التنسيق والمتابعة على المستويات المركزية ومستوى الولايات والمقاطعات والمحليات .

٤ – الدور الفعال لصغار ملاك مزارع المطاط فى التنمية القومية .

٥ – إدارة التحول الريفى وتخفيف الفقر من خلال الإصلاحات الإدارية .

المحور الثالث : عرض خطط عمل المشاركين

قام كل مشارك بإعداد خطة عمل تتناول المشروعات المختلفة لتخفيف الفقر فى الدولة التى ينتمى إليها ، ثم قام كل منهم بعرضها . ومن أهم الملاحظات على هذه الخطط أن بعضها يستند إلى الواقع الفعلى الذى يتم أجراؤه ، والبعض الأخر افتراضى أُعد خصيصاً من أجل البرنامج . وعقب هذا العرض قامت لجنة من ثلاثة خبراء بمناقشة كل خطة ، وإبداء الملاحظات التى يتعين تعديل هذه الخطة فى ضوئها قبل عرضها مرة أخرى فى شكلها النهائى وذلك فى اليوم الختامى للبرنامج .

قُدم إلى هذا البرنامج عدد ٢٦ خطة عمل مبدئية من جميع المشاركين الدوليين اشتملت على الدول التالية :

١ – مصر : تحديد شديدى الفقر فى الريف المصرى .

٢ – ناميبيا : الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى توفير بعض الخدمات المحلية .

٣ – تنزانيا : العمل على إنشاء نظام دائم للإحصاء الزراعى .

٤ – اندونيسيا : نحو برنامج لمكافحة الفقر فى شرق جاوة .

٥ – كينيا : متابعة وتقييم تطبيق خطط التنمية الإقليمية (٢٠٠٨ – ٢٠١٢) .

٦ – منغوليا : قروض صغيرة من أجل الفقراء .

٧ – نيچيريا : مشروعات المياه فى المناطق التى تعانى عجزاً شديداً فى توفير المياه ، ومساعدة النساء لتنمية النساء .

٨ – ڤيتنام : الحفاظ على نحل العسل فى الجبال والتلال فى ڤيتنام .

٩ – ميانمار : تكامل برنامج التنمية الريفية .

١٠– المغرب : تنمية زراعات الصبار وتعزيز قيمته فى المغرب .

١١– ڤيتنام : اللامركزية والتمكين من خلال استخدام الإدارة والتخطيط المحلى للتنمية .

١٢– فيجى : تخفيف الفقر من خلال التمويل الصغير .

١٣– أوغندا : بناء القدرات لتنمية الطاقة البديلة ، وتخفيف الفقر فى ريف أوغندا .

١٤– نيجيريا : المساعدة على إعداد خطط المشروعات الاستثمارية وإعداد دراسات حول الممكن منها .

١٥– الأردن : التنمية المحلية للمناطق الفقيرة .

١٦– لبنان : بناء قدرات الجماعات الريفية الفقيرة .

١٧– ميانمار : تخفيف الفقر فى الريف من خلال رفع قدرات المرأة الريفية لاستخدام التكنولوچيا .

١٨– كينيا : تمويل المشروعات التنموية لتخفيف الفقر من خلال اللامركزية .

١٩– بنجلاديش : زيادة الدخل من خلال تصدير قوة العمل .

٢٠– سوريا : مشروع تنمية المجتمعات الريفية فى جبل الحص .

٢١– ناميبيا : برنامج العمل من أجل الغذاء والمال .

٢٢– السودان : تخفيف الفقر بين الأسر الريفية .

٢٣– السودان : توفير المياه لتعزيز الصحة العامة لسكان الريف فى شمال السودان .

٢٤- اندونيسيا : الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى توفير البنية التحتية للحد من الفقر .

٢٥- نيبال : تقوية نظام المتابعة والتقييم لبرامج ومشروعات تخفيف الفقر .

٢٦- الفلبين : رفع مستوى حياة صائدى السمك - بناء القدرات ورفع المهارات الضرورية .

وقد تم مناقشة هذه الخطط على مستوى المشاركين أولاً قبل أن تتم مناقشتها من قبل لجنة الخبراء ، وفى ضوء الملاحظات تم تعديل الكثير من الأفكار قبل عرضها فى اليوم الختامى للبرنامج .

المحور الرابع : وسائل واستراتيجيات مختارة : إدارة المزارع الحديثة ، تمكين ومشاركة المزارعين فى اقتصاد السوق

ضم هذا المحور أربع محاضرات هى :

١ - زيادة الدخل الريفى . من خلال إنتاج الطعام وتسويقه ، وخاصة النساء .

٢ - الفقر فى الحضر فى ماليزيا .

٣ - مساهمة التعاونيات فى تخفيف الفقر .

٤ - مشاركة التجربة الماليزية فى الريف .

المحور الخامس : عرض خطط العمل المعدلة

بالإضافة للمحاضرات النظرية والتى كان يتم عرضها من خلال برنامج Power-point ، والمناقشات الجماعية ، اشتمل التدريب على أربعة أيام للزيارات الميدانية خارج العاصمة كوالالمبور . وكان الهدف من هذه الزيارات هو التعرف على بعض النماذج الناجحة فى التجربة الماليزية ، وروعى فى هذه الزيارات أن تكون متنوعة ومتدرجة ، بحيث تشمل جوانب مختلفة المستوى من هذه التجربة .

الزيارات الميدانية

١ - **اليوم الأول** : زيارة إلى مصنع سيارات Proton ، وهى سيارة ماليزية

الصنع يتم تصديرها إلى العديد من دول العالم الأخرى ومن بينها مصر . وعقب ذلك توجه المشاركون إلى Pasir Salak Resort للزيارة والمبيت ، وهو منتجع سياحى ملك للدولة وعلى مستوى عال من الرقى .

٢ - **اليوم الثانى** : زيارة بعض المشروعات التى تشرف عليها أحدى آليات الدولة لتنمية المجتمع المحلى (FELCRA) Federal Land Rehabilitation and Consolidation Authority ، وهى مشروعات صغيرة تقوم بها بعض السيدات الريفيات لإنتاج بعض المخبوزات من جوز الهند وبعض الرقائق من الموز فى أماكن أعدت خصيصاً لهذه المنتجات ، ويتم التغليف والتسويق من خلال الهيئة المشرفة على المشروع ، وتباع هذه المنتجات فى جميع أنحاء ماليزيا ، والبعض منها يتم تصديره إلى دول جنوب شرق آسيا ، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه المنتجات يتم تصنيعها فى قرى ماليزيا فى غرف بسيطة للغاية بها الأدوات اللازمة والأيدى العاملة المدربة فى ظل نظام موحد للعمل وللجودة .

٣ - **اليوم الثالث** : زيارة بعض المشروعات الأخرى التى تشرف عليها هيئة (RISDA) Rubber Industry Small holders Development Authority ومن أهم ما تم زيارته فى هذا اليوم مزارع تربية الماعز فى الريف ، ومزارع المطاط والذى تشتهر به ماليزيا بشكل عام كمحصول استراتيچى تنتج منه كميات كبيرة يتم تصدير أغلبها ، وشاهدنا فى هذا اليوم كيف يتم جمع هذا المحصول والمزارع الشاسعة له والمستوطنات التى أعدت لإقامة أصحاب هذه المزارع .

٤ - **اليوم الرابع** : زيارة المشروعات التى تشرف عليها هيئة (FELDA) Federal Land Development Authority ، ومنها منتجع سياحى للمياه الساخنه الطبيعية ، وبعض المشروعات الصغيرة لإنتاج منتجات الفخار والمصنوعات الخشبية ، ومزارع الأسماك .

وتختص كل هيئة من هذه الهيئات بمناطق معينة حسب طبيعة المشروعات التى تشرف على تنفيذها . والجدير بالملاحظة هنا هو أن هذه الهيئات تعمل فى إطار خطة الدولة ، وتنفيذ هذه الخطة فى إطار منظومة متكاملة تهدف للقضاء على الفقر فى ماليزيا ، والذى بلغت نسبته (فى عام ٢٠٠٧) ٦ر٣٪ فى الوقت الذى بلغت فيه نسبة الفقر الشديد فى نفس العام ٧ر٪ . وتهدف خطة التنمية - حالياً - إلى التخلص من نسبة الفقر الشديد هذه خلال عام ٢٠١٠ .

وبعد انتهاء الزيارات الميدانية تمت العودة إلى مدينة كوالالمبور - العاصمة - مرة أخرى ، وفى اليوم الختامى للبرنامج قام المشاركون بعرض خطط العمل المعدلة فى الصباح .

وبعد ذلك تم عرض ملخص لما تم خلال البرنامج التدريبى بأكمله من موضوعات وزيارات ميدانية ، وتم استيفاء استمارة تقييم للبرنامج بعد ذلك ، والتى أود أن أشير هنا إلى أنه إذا كان هناك نموذج متكامل للبرامج التدريبية الناجحة فهو بلاشك النموذج الماليزى وما شابهه ، حيث الدقة والنظام الشديد . وتوفير كل مايلزم المشاركين من حسن ضيافة وكرم ورعاية وجميع وسائل الراحة ؛ مما أدى إلى نجاح البرنامج بهذا الشكل .

وفى المساء ، تم اختتام البرنامج من خلال حفل عشاء حضره السيد وزير التنمية الإقليمية والريفية بدولة ماليزيا والسادة المحاضرون والعاملون فى الهيئات التى قمنا بزيارتها خلال الزيارات الميدانية وجميع المشاركين فى البرنامج . وفى نهاية الحفل ألقى أحد المشاركين كلمة شكر نيابة عن جميع المشاركين . واختتم الحفل بكلمة السيد الوزير وتوزيع الشهادات .

اهم الملاحظات

من خلال الأنشطة المختلفة التى تمت خلال هذا البرنامج التدريبى من محاضرات وزيارات ميدانية ومناقشات جماعية ، ومن خلال الملاحظات الشخصية على

البرنامج التدريبى والعاملين على تنظيمه ، وعلى طبيعة الحياة فى ماليزيا بشكل عام ، يمكننا رصد بعض الملاحظات الهامة .

١ - **احترام الوقت** : والذى يمكن اعتباره من أهم أسلحة ماليزيا فى الوصول إلى ما وصلت إليه ، وينطبق ذلك على مواعيد البرنامج التدريبى ، كما ينطبق على مواعيد فتح وغلق المحلات التجارية المختلفة والثابتة دائماً .

٢ - **النظام** : تتبنى السياسة الماليزية مقولة أساسية فى العمل وهى Organize To Mobilize ويعدونها كلمة السر فيما وصلت إليه ماليزيا ، فالنظام هو أساس الإنجاز ، بجانب المتابعة والتقييم المستمر لكل ما يجرى من مشروعات ، وأخيراً المحاسبة إما بالثواب أو العقاب حتى يستمر نجاح التجربة .

٣ - **قيمة العمل** : ترتفع قيمة العمل بشدة فى الثقافة الماليزية ، فالجميع يعملون سواء فى المدن أو الريف ، والدولة تشجع على ذلك من خلال فتح المجالات للاستثمارات المختلفة ، حيث يعنى كل مشروع جديد إتاحة المزيد من فرص العمل ، وهو ما أدى إلى أن أصبحت ماليزيا من الدول الجاذبة للأيدى العاملة . ويرتبط بقيمة العمل ملاحظة هامة حول الشباب الذين يعملون فى مختلف المجالات ، ابتداء من المحلات التجارية ، وانتهاء بالهيئات والمؤسسات المختلفة للدولة ، ويشغلون المراكز القيادية فى الكثير من هذه الهيئات ؛ نتيجة إتاحة الفرصة باستمرار أمام الشباب للعمل والترقى تبعا للكفاءة ؛ مما وفر حافزاً كبيراً أمام الشباب للعمل بجانب المقابل المادى الجيد .

٤ - **خصوصية التجربة الماليزية** : تحقق النجاح لهذه التجربة من خلال عوامل عديدة وظروف تاريخية محددة نادراً ما تتكرر فى دولة أخرى ، مثل اكتشاف البترول عقب نهاية الاحتلال الإنجليزى ، وحسن استغلال الموارد الطبيعية ، وتعظيم الفائدة ، منها مثل شجر المطاط ونخيل الزيت ، والتى

أصبحت محاصيل استراتيچية هامة تدر دخلاً على الفرد والدولة ، وحسن الإدارة ونبل أهدافها من خلال بعض الزعامات التى عملت لفترات طويلة من أجل مصلحة ماليزيا فقط وتقدمها .

٥ - **استمرارية الخطة التنموية بمراحلها المختلفة** : استقلت ماليزيا عام ١٩٥٧ ، ومنذ ذلك التاريخ تملك ماليزيا خطة تنموية مستمرة حتى عام ٢٠٥٧ تتخذ أشكالاً مختلفة تبعا لظروف كل مرحلة ، ولكن فى النهاية هناك خطة تنموية مستمرة رغم تغير الأفراد ، وتعدل أحيانا حسب المتغيرات والمؤثرات العالمية ، وقد منحت هذه الاستمرارية نجاحات عديدة للتجربة الماليزية .

وإجمالا ، يمكن القول بأن الباحث قد تعرف - من خلال حضور هذا البرنامج التدريبى - على العديد من الموضوعات والرؤى المختلفة التى تدور فى إطار آليات تخفيف الفقر ، سواء كان ذلك من خلال التجربة الماليزية الناجحة ، أو من خلال المشاركين من الدول الأخرى ، والتى قد تتشابه فى كثير من ظروفها السياسية والاقتصادية مع مصر .

إصلاح التعليم العام بإصلاح حياتنا الديمقراطية *

عرض كتاب

هبة الزعبلاوى **

مقدمة

إن القضية الأساسية التى يرتكز عليها الكتاب تتمثل فى إصلاح التعليم العام الذى يرتبط – بصورة أساسية – بإصلاح الشأن الديمقراطى فى المجتمع الأمريكى . حيث يعرض الكتاب لوجهتى نظر : المواطنين من جانب ، والقائمين على العملية التعليمية من جانب آخر . ففى الوقت الذى يتحدث المواطنون فيه عما يشعرون به من إحباط نتيجة لعدم إحداث تغيرات أساسية تحسن من أداء المدارس ، فإن المدرسين يرون أن تلك المدارس تفتقر إلى الدعم القومى الذى تحتاجه من أجل إحداث هذا التغيير فى الأداء . ويقارن الكتاب بين الكيفية التى يرى بها المواطنون المشكلات والعقبات التى تعانى منها مؤسسات التعليم الحكومية وبين ما يراه المربون وصناع السياسة .

وفى الوقت الذى يفكر المواطنون فيه بدور رئيسى للمجلس المحلى لتطوير المدارس الحكومية ، فإن هذه المجالس المحلية تشكو بدورها من القيود المفروضة

* David Matheus, Reclaiming Public Education by Reclaiming our Democracy, USA, Ohio, Kettering Foundation press, First Edition, 2006.

** باحث مساعد ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

عليها والتى تحد من حريتها ، وبدلا مما يتطلع إليه المواطنون من دور فعال تقوم به المدارس فى خلق قيم الحكم الذاتى والمسئولية الاجتماعية ، فإن المدارس تتجه إلى تلبية أجندة رسمية تملى عليها اهتمامات أخرى . ويعكس الكتاب وعى المواطنين بالمسئولية الاجتماعية للمدارس ، ويعرض أفكارا جادة لما يمكن أن يقوم به المجتمع المدنى من أجل تحسين العملية التعليمية . ويعد الربط بين العمل المدنى وديمقراطية الحكم الذاتى هو الوسيلة القومية أمام المجتمع الأمريكى للإصلاح من أمر التعليم الحكومى .

يقع هذا الكتاب فى ١٦٥ صفحة من القطع المتوسط ، وتتوزع مادته بين ثلاثة أجزاء ، بالإضافة إلى المقدمة ، وملخص ، وقائمة المحتويات ، وقائمة أخرى ببليوجرافية .

يتناول الجزء الأول موضوع "وقفة بين المواطنين والمدارس" ، وتعرض مادته فى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : يجيب عن التساؤل : "مِن حق مَن تكون ملكية هذه المدارس الحكومية" ؟

الفصل الثانى : يسأل : "لماذا من الضرورى أن تكون هذه المدارس حكومية ، وما أهدافها ، وما خصائصها" ؟

الفصل الثالث يتناول "طبيعة العلاقة بين المدارس الحكومية والمواطنين : الواقع المعاش والمستقبل المأمول" .

أما الجزء الثانى ، فيعالج مسألة إعادة التفكير فى دور الجمهور العام ، وينقسم إلى ثلاثة فصول أيضا ، وهى :

الفصل الرابع : ويقدم إجابة عن تساؤل الكاتب حول : "ما الذى يمكن أن يقدمه الجمهور العام لهذه المدارس" ؟

الفصل الخامس : الجهود المدنية بين الوضع القائم والوضع المفترض .

الفصل السادس : ويشرح أشكال الممارسة المدنية الممكنة .

أما الجزء الثالث والأخير ، فيعرض لسياسات الممارسة المدنية ، ويشمل فصلين هما :

الفصل السابع : ويعالج قضية السياسات الشعبية .

الفصل الثامن : ويتناول موضوع تنفيذ الأفكار : مقابلة بين المواطنين والقائمين على العملية التعليمية وصناع السياسة وأشكال التعاون الممكنة .

وفيما يلى عرض لما تم تناوله فى كل فصل من فصول الكتاب .

أولا : الجزء الأول "وقفة بين المواطنين والمدارس" ، ويثير تساؤلات عديدة حول الحق فى ملكية المدرسة ولمن يكون .

هل تكون هذه المدارس الحكومية ملكا للدولة أم ملكا للشعب ، وهل من الأفضل لهذه المدارس أن تمثل المحليات أم أن تمتلكها الدولة ، وهل تخضع هذه المدارس لأنظمة حكومية عامة وأهداف قومية أم أنظمة أهلية تتباين أهدافها باختلاف المجتمع المحلى الذى توجد فيه ، وهل هذا يتعارض مع الأهداف القومية للمجتمع الأمريكى أم أنه يسهم فى تحقيقها ؟

ويدلل الكاتب على أهمية الملكية العامة للمدارس بأن غالبية أفراد المجتمع الأمريكى يرسلون سنويا ما يقارب ٥٠ مليونا من أطفالهم إلى هذه المدارس الحكومية . بينما يعرض لوجهة النظر الأخرى التى تؤكد على ضرورة إنشاء مدارس محلية تخدم أهداف المجتمع المحلى ولا تتعارض مع الأهداف العامة . ويفترض معهد جالوب أن عدد أفراد المجتمع الأمريكى (الأمريكان) الذين يعتقدون أن هذه المدارس المحلية تؤدى وظيفة ذات جودة يتزايد باستمرار .

ويؤكد الكاتب على قضية إحياء الملكية العامة ، إذ إنها بمثابة إلزام ديمقراطى وتربوى ، ووجه آخر من وجوه العدالة الاجتماعية داخل المجتمع الأمريكى . ويجب النظر إلى المدارس الحكومية على أنها مؤسسات ذات منفعة عامة ، تسهم فى الدخل الإجمالى للدولة ، ويسهم فى هذا الدخل ما يتكبده الآباء من ضرائب ومصاريف دراسية ، والمدارس فى هذا شأنها شأن المؤسسات

الاقتصادية الحيوية الأخرى التى تدعم الدخل القومى وتسمح بممارسة سلطات عامة للدولة ، سواء كانت سلطات تشريعية أو سلطات مرتبطة بفرض الضرائب .

أمّا الفصل الثانى ، فيجيب عن التساؤل حول ضرورة أن تكون هذه المدارس حكومية ، وما أهدافها وخصائصها ؟ وتقتضى الإجابة عن هذا السؤال - من وجهة نظر الكاتب - الرجوع إلى تاريخ إنشاء أولى المدارس الحكومية فى بدايات القرن التاسع عشر ، وبرغم اختلافها عما هى عليه الآن فى المجتمع الأمريكى فإنها كانت - ولازالت - جزءا من النظام الديمقراطى الذى يمثل استراتيچية صالحة للمجتمع الأمريكى على مدار الفترات الزمنية . ولقد امتازت هذه المدارس الحكومية - فى أول عهدها - بعلاقتها القوية بالمواطنين ، الأمر الذى يكافحون من أجل استمراره اليوم .

ولتوضيح الصورة أكثر ، يمكن إلقاء الضوء على أهداف هذه المدارس التى لم تكن منفصلة عن أهداف المجتمع ، وكانت كالآتى :

- خلق وتأييد وتدعيم مخصصات الدولة للمبادىء الخاصة ، والتى تمثلت فى الحريات الشخصية والعدالة الاجتماعية .
- تنمية وتطوير قدرات المواطنين على ممارسة الحكم الذاتى .
- التأكيد على النظام الاجتماعى العام .
- التأكيد على وجوب إتاحة الفرص بقدرٍ متساوٍ أمام الجميع ، ومواجهة وعلاج أى تمييز طبقى .

ويتناول الكاتب فى نهاية هذه الجزئية أهمية ضخ المعلومات وتطوير المهارات ، باعتبارها أمراً جوهريا لتحقيق كل من مشروعات الاقتصاد الفردى والرفاه الاجتماعى . ومما لا شك فيه أن هذه الأهداف تخدم المجتمع بأكمله . ولتحقيقها لم يكتف المواطن الأمريكى ببناء المدارس فقط ، وإنما شارك فى تشييد المكتبات والمتاحف الملحقة بها والمعاهد التعليمية المتباينة .

وقد كانت معظم هذه المدارس - إن لم تكن كلها - تخضع لأنظمة

حكومية ، أما البعض الآخر فكان يُدار بواسطة المنظمات الدينية ، والبعض الثالث فقد كان يدار من قبل أصحابها . وأياً كانت طبيعة الجهة التى تحكم المدرسة ، فإن جميع المدارس كانت مسئولة عن تنفيذ وتحقيق ما صاغه صامويل هاريسون سميث ، بما عرف "بنشر المعرفة العامة" ودعم فكرة مقاومة التفرقة العنصرية التى كانت واضحة فى أدمغة هؤلاء المشاهير فى المجتمع الأمريكى ، أمثال هذا الكاتب الذى رأى أن الطريق إلى تحقيق السعادة للجميع يعتمد على تحسين العقل وتطويره وعلى التغلب على التعارض بين الصياغات الفكرية المتباينة ، ذلك أن السعادة تعتمد – فى الأساس – على نشر مستوى عام من المعرفة .

ولما كانت المدارس الحكومية واحدة من المؤسسات الرئيسية التى تقدم خدماتها للجميع ، فقد كان الجمهور العام ملتزما بدعمها ، وكان ذلك دافعاً قوياً فى تكوين المجتمع الأمريكى وتحقيق الولاء والمواطنة .

ويحدد الفصل الثالث "طبيعة العلاقة بين المدارس الحكومية والمواطنين : الواقع المعُاش والمستقبل المأمول" .

ويحدد الكاتب طبيعة هذه العلاقة من خلال عرض الأسباب التى أعاقت المواطنين عن المشاركة فى تحسين العملية التعليمية ، وتتمثل هذه القوى المعوقة من جانب القائمين على العملية التعليمية فيما يلى :

- عدم إدراج خطط لشراكة المواطنين فى عمليات الإصلاح التعليمى .
- عدم توجيه جهود المواطنين بشكل يمكن الاستفادة منه ، مما نتج عنه تفتيت هذه الجهود إلى أشياء لا تصنع اختلافا حقيقيا يسهم فى تغيير وتحسين أداء العملية التعليمية .

ويعطى الكاتب أمثلة للجهود المفتتة الضائعة منها :

- شراء مستلزمات الإسعافات الأولية .
- توفير الوجبات الغذائية .

هذا عن بعض أوجه المشاركة فى تطوير العملية التعليمية من جانب المواطنين . أما البعض الآخر منهم ، فقد فضل الإحجام عن المشاركة بصورة مطلقة . ويعد إجراء المسوح على المواطنين فى جدوى المشاركة فى تطوير العملية التعليمية من عدمها من الأمور ذات الأهمية الخاصة ، حيث توصلت بعضها إلى أن معظم هذه المساعدات تتمثل فى إعطاء الحق للآباء المواطنين للمشاركة فى إصلاح العملية التعليمية كما لو كانت علاقة شركاء ، والشركاء هم فى حكم الملاّك .

وبالانتقال إلى الجزء الثانى الذى يعالج "إعادة التفكير فى دور الجمهور العام" ، فإن الكاتب يستهله بتساؤل حول "ما الذى يمكن أن يقدمه الجمهور العام لهذه المدارس" ؟

ويطرح فى هذا الفصل أشكال المساعدات التى يمكن أن يضخها الجمهور العام فى المدارس للارتقاء بالعملية التعليمية والتربوية ، ومن أمثلتها :

- تقديم مساعدات عينية تتمثل فى تجهيز فصول دراسية ، وإعداد معلمين محترفين ، بالإضافة إلى الدعم المالى . ويرى الكاتب أنه بهذه الطريقة يمكن تحقيق البيئة الدراسية التى يأملها الشعب الأمريكى لأبنائه ، وذلك بترسيخ الاعتقاد فى أن فتح قنوات الاتصال بين المدارس والمجتمع المدنى يحسّن من أداء العملية التعليمية ، ويحطّم العوائق التى حرمتهم من تقديم العون لها .

وعلى الجانب الآخر ، رأى البعض أن الاكتفاء بتقديم المواد الخام للفصول الدراسية يصبح ذا جدوى أكثر للطلاب بشرط جنى ثمارها . حاول الكاتب فى هذا الفصل . التأكيد على أن جهود المدنيين ليست وسائل لإنهاء أو إثناء المعلمين عن العملية التعليمية ، ولكن للتأكيد على أن المدارس تتفاعل مع المشكلات التى يعانى منها أبناؤهم ، وعلاقة ذلك كله بالوضع العام فى المجتمع .

وللوقوف على الوضع المفترض أن تكون عليه جهود المنظمات الأهلية فى الدفع بالعملية التعليمية ، يعود الكتاب بالقارئ إلى بدايات جهود هذه المنظمات

بالأسرة ومشكلاتها والأطفال واحتياجاتهم ، ولكن دون وجود علاقة بين هذه الجهود وبين تحقيق أى رؤية سياسية لتضمين تلك الجهود فى السياسة العامة للدولة .

ثم تحولت الجهود المدنية من جهود فردية إلى تشكيلات منظمة فى هيئة مؤسسات ، تتمتع بصورة أكبر بصلاحيات تفاوضية ، ومساحة أكبر للمشاركة فى اتخاذ القرار .

ويتمثل دور الحكومة فى ضرورة تدعيم هذه المنظمات المدنية للمشاركة بصورة أكبر فى إصلاح العملية التعليمية . ولما كان التقييم هو الطريق إلى التعرف على التأثير الفعلى والنجاح المتحقق ، فقد لجأ البعض إلى قياس تأثير عمل المنظمات المدنية لإقناع المشككين بوضوح تأثيرها وعمق هذا التأثير ، مع الاستفادة من الأخطاء لتصحيح الأوضاع .

ويعنى الفصل السادس بالممارسة المدنية الممكنة ، من خلال عرض الاتجاهات التقليدية التى تنتهجها المجتمعات فى تحديد المشكلات ، وتأطير القضايا ، وصناعة القرارات ... إلخ ، وغيرها من المهام التى تسمح للمواطنين بأن يؤدوا واجبهم الوطنى تجاه مجتمعاتهم .

وتسهم الديمقراطية – بلاشك – فى تفعيل ممارسات المنظمات المدنية ، والتى تتطلب مهارات خاصة أو تقنيات عالية ، وتتمثل هذه المهارات فيما يلى :

١ – صياغة المشكلات فى مصطلحات تمكن المجتمع المدنى من أداء عمله .

٢ – توصيف القضايا والبدائل الممكنة لحلها .

٣ – دراسة المشكلات التى يعانى منها المجتمع ، وأساليب مواجهتها.

٤ – استكمال الهياكل المؤسسية .

٥ – وجود هدف عام يشترك فيه المجتمع المدنى والمؤسسة التعليمية القومية بصفة عامة .

ويطرح الكاتب قضية الحوار وعلاقته بالديمقراطية ، ويشير إلى مفهوم

الحوار باعتباره نوعا من المشاركة التى تنتهى إلى نتائج يمكن الاتفاق عليها ، وهذا ما يجعل عملية صناعة القرار معبرة عن مشاركة الجماهير ، وهو عمل يكتمل إنجازه بما يلى :

- حشد الرأى العام باتجاه تحقيق أهداف معينة .
- إرساء مفاهيم العلاقة بين العمل الشعبى والأهداف السياسية العامة للدولة .

وفى الجزء الثالث يتناول الكاتب "سياسات الممارسة المدنية" ، ويشمل فصلين : الفصل السابع - السياسات الشعبية - ويعد امتدادا للفكرة التى تمركز حولها الفصل السابق ، وهى العلاقة بين الحوار العام والديمقراطية ، حيث يؤكد هذا الفصل على فكرة أن الممارسات التى يقوم بها المجتمع المدنى تؤدى إلى طرق مختلفة لممارسة الحكم الذاتى . ذلك أن الفهم المتميز للديمقراطية يسمح بوجود أشكال متطورة من التعاون المشترك بين المدنيين والقائمين على العملية التعليمية ، تماما مثل التعاون بين المواطنين وأعضاء مجالس المدارس ، ويمكن لهذا التعاون المشترك أن يقدم مجتمعا قويا قادرا على أخذ زمام الملكية ، ويساعد على تقوية الحكم الذاتى .

ويستعرض الكاتب فى فصله الثامن والأخير "طرق تنفيذ الأفكار .... مقابلة بين أشكال التعاون بين الأطراف الثلاثة" (المواطنون ، والمربون ، وصناع السياسة) ، وذلك من خلال تقديم أمثلة لما يمكن أن تكون عليه نماذج التطبيق والممارسة ، ومن هذه الأمثلة :

- تقديم المفاهيم التى تساهم فى القيام بالعمل المدنى .
- توضيح الممارسات الديمقراطية وخلق فهم سليم لها .
- استخدام الممارسات الديمقراطية فى التخلص من التفكير الروتينى .
- الاستمرار فى ميدان التنافس فى مجال التعليم من أجل خلق مجتمع أكثر قوة ورحابة .

وينتهى الكاتب إلى تقديم رؤية نقدية من خلال التساؤلات الآتية :

- أى نوع من التعليم يريده المجتمع الأمريكى لأبنائه ؟
- ومَن مِن حقه الالتحاق بالمدارس الحكومية ؟
- ما الذى يتبادر إلى الذهن عند ذكر مفهوم المدارس الحكومية ؟

والقاسم المشترك الأعظم بين كل مايطرحه الكاتب من قضايا فى هذا الكتاب يدور حول فكرة "أن مؤسسات التعليم الحكومية تقوم على ثلاثة افتراضات أساسية هى :

الأول : إن بمقدور المؤسسات التعليمية الحكومية خلق مواطنة مسئولة تتجاوب مع احتياج المجتمع .

الثانى : إن النظام الموضوع للقائمين على العملية التعليمية مع الممارسات الديمقراطية لا ينبغى أن يسهل - فقط - من عمل المؤسسات الحكومية ، ولكن - أيضا - يساعد على التغلب على التفريق والمباعدة بين المواطنين والمعلمين والمدارس ، أو حتى محاولة منعهم عن المشاركة فى إصلاح التعليم الحكومى .

الثالث : إن مؤسسات التعليم الحكومية تمكن المواطنين المدنيين من التمتع بالحكم الذاتى من جانب ، ولا تعيق فى نفس الوقت تحقيق مفاهيم الديموقراطية ، والمواطنة بصفة عامة .

The National Review of Social Sciences

VOLUME 45 NUMBER 3 SEPTEMBER 2008

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Correspondence:
Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price and annual subscription
US $ 15 per issue

Issued Three Times Yearly
January - May - September



The National Review of Social Sciences

Volume 45 Number 3 September 2008

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research, Cairo